منشورات الجامعة المفتوحة

الإسلام والعلاقات الدولية

"دراسة مقارنة"

دكتور
أحمد عبد الحميد مبارك
الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية

1993

الجامعة المفتوحة

منشورات الجامعة المفتوحة

الإسلام والعلاقات الدولية

"دراسة مقارنة"

دكتور
أحمد عبد الحميد مبارك
الأستاذ بكلية الدعوة الإسلامية

1993

الجامعة المفتوحة

بسـم الله الرحمن الرحيـم

قـال تعـالى :

« لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين . انما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم في الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على اخراجكم أن تولوهم ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون » الممتحنه 8 .

(قرآن كريم الممتحنه 8

مقدمة

اطار الدراسة ومنهج البحث

تهدف هذه الدراسة عقد مقابلة بين قواعد واحكام العلاقات الدولية فى القانون الدولى وبين مبادىء وقواعد العلاقات الانسانية الفردية والأممية كما جاءت فى مصادر الشريعة الاسلامية وتصورها الفقهاء المسلمون ، وذلك لتوجيه إهتمام الباحثين الى دراسة الاصول الكلية التى جاءت بها شريعة الاسلام التى استنبط منها فقهاء المسلمين نظما للعلاقات الانسانية فى ضوء الغايات السماوية لحياة الانسان الدنيوية . كما تهدف كذلك الى ابراز ما تتميز به الشريعة الاسلامية من سمو فى تنظيم العلاقات الانسانية عندما توضع امام المشرعين وفقهاء القانون الدولى .

وتحاول الدراسة ابراز دور الاسلام المستند الى شريعة سماوية فى الحضارة الانسانية ونظمها باظهار حقيقة سمو مبادىء الاسلام لضبط العلاقات البشرية التى تشكل المثل الاعلى الذى يوجب الاسلام علينا أن نحاول الارتقاء بالتصرفات البشرية ونسعى الى تحقيق غايات شريعة السماء الخيرة للانسانية جمعاء ، كى تأخذ مبادىء الشريعة الاسلامية مكانتها فى توجيه نظم العلاقات بين الامم فى كل الازمنة والامكنة ، فالشريعة الاسلامية السماوية هى الشريعة السماوية الوحيدة العالمية فى نظم علاقات مع أمم العالمين وهى اصيلة وليست ردة فعل لظاهرة اقتصادية أو اجتماعية كما فى الرأسمالية او الماركسية اللتان حكمتا منظومة القواعد التى تضبط العلاقات الدولية فالماركسية مثلا جاءت للرد على الظاهرة الراسمالية وما وضعته من نظم انما هو قاصر على المصالح التى اعتبرتها لأتباعها وماعداهم استبعدته . اما الاسلام فهو منهاج سماوى للحياة لكل البشر من مسلمين وغيرهم . ولم يخص اتباعه لفظا حيث نظر الى البشر نظرة انسانية ومن هنا تكون النظرة الى الاسلام قاصرة اذا انطلقت من اعتباره أيديولوجية كالراسمالية أو الماركسية أو غيرهما ، وقد جسد هذه النظرة القاصرة من قبل الغرب للاسلام قول المستشرق الفرنسى (مكسيم روونسون) واحزابه الذين يتعاملون مع مبادىء الاسلام السماوية على انها ايديولوجية كالراسمالية

او الماركسية فيصدرون احكامهم على الاسلام من هذا المنطلق الخاطىء فيقررون تعسفا بان الاسلام كايديولوجية غير ناضج (1) .

وبالتالى ليس هدف هذه الدراسة ان تحيط بالشريعة الاسلامية كلها وتسبر غورها فى التفاصيل وانما الغاية هى تقديم مبادىء وملامح النظام الذى يمكن ان يستنبط من احكام الشريعة الاسلامية ومن التطبيق العملى لمبادىء الاسلام ، اما من يرغب فى اكثر من ذلك فليطلبه فى مصادره الاكثر تفصيلا اذ ان هذه الدراسة هى نظرة تنطلق من الواقع الذى انتهى اليه القانون الدولى ومشكلاته المعاصرة مع الاشارة الى ما جاءت به الشريعة الاسلامية من اصول ومبادىء وقواعد كلية يمكن ان نستخلص منها ما نساهم به فى حل مشكلات النظام الدولى القائم على اسس متغيرة تحركها موازين القوى المتبدلة لنجعل هذا النظام الدولى يستند الى دعائم ثابتة بمضامين واحدة بالنسبة للجميع يتطابق فيه النص مع العمل ، وهذه الرابطة بين المثل الاعلى الذى جاءت به نصوص الشريعة الاسلامية وبين الممارسة العملية فى الحياة الدولية قضية هامة لازال كثيرون من قادة دول العالم وبينهم مسلمون ينطلقون من نظرة للشريعة الاسلامية فيها استخفاف لجهلهم بها ولولاءهم للنظريات السياسية المستوردة او التى تغزوهم فى فكرهم مع غزو القوى الغاشمة الطامعة فى حقوق الآخرين .

على انه من الضرورى التنبيه الى أن الهدف من دراسة هذه القضية والاهتمام بها ليس على نحو ما يفعل المستشرقون واتباعهم من دعاة التغريب الذين يظهرون حرصهم على تقدمية الاسلام وفقا لمقاييسهم التقدمية حين يعطون لافكار او نظم بشرية متغيرة نفس القيمة والمكانة التى يعطونها لمبادىء الشريعة السماوية السامية وهم فى الحقيقة يريدون

---

(1) فى هذا المعنى راجع كتاب مكسيم رودنسون « الاسلام والراسمالية» دار الطليعة ـ بيروت ص 21 ومابعدها .

غزو عقولنا بزرع الشك فى مبادىء السماء بانها قاصرة عندما يجعلون النظريات الوضعية فروضا لايمكن التخلى عنها ثم يطلبون من المسلمين ان يجدوا حلا لمشكل تحقيق انسجام تلك الافكار التى تقوم عليها النظريات البشرية مع ما جاءت به الشريعة السماوية ، كى يطلبون جعل الثابت الدائم السامق يتغير لينسجم مع العارض الوضعى ٠

ولفهم اصول قواعد العلاقات الانسانية الفردية والدولية فى الاسلام يجب الالمام ولو بايجاز بتطور نظام العلاقات الدولية قبل الاسلام وبعده مع الاشارة الى المصادر التى تستقى منها القواعد التى تنظم العلاقات الدولية والى عدم توافق النصوص مع التطبيق فى الواقع الدولى كلما تعارض مع مصالح الدول الاكثر قوة ٠

ومن ثم فان منطق النظرة الموضوعية الى النظامين للعلاقات البشرية — فى الاسلام والتنظيم الدولى — يستوجب مراعاة الفارق بين النظرية والتطبيق فى الواقع الدولى (1) ، مع مراعاة اختلاف المصدر فى كل منهما والاعتبارات الموضوعية الاخرى التى لها كبير الاثر فى تحديد مدى الزامها والالتزام بها ذاتيا ٠

وقد رأى الباحث أن هذا المنهج الموضوعى بفضل مادرج عليه أغلب كتاب القانون الدولى على اختلافهم من دراستهم لظاهرة العلاقات

---

(1) حول هذا الفارق راجع على سبيل المثال احداث الحرب الاوروبية التى اندلعت سنة 1914 حيث لم تراع الدول المتحاربة فى كثير من الحالات تطبيق المبادىء التى اتفقت عليها فى لاهاى (1899/1970) وكذلك ما حصل فى احداث الحرب الدولية الثانية التى اشتعلت سنة 1939 وكانت احداثها ذروة البربرية وانتهاكا لاحكام قانون الاحتلال الحربى ، وللتفصيل أنظر مثلا كتاب د٠ محى الدين

الدولية انطلاقا من مفاهيم ومناهج مادية مصلحية حيث يمكن ان نميز ثلاث مناهج رئيسية فى فهم العلاقات الدولية هى :

- المنهج الماركسى ومازال له تاثيره على الرغم من التطورات الحاصلة على النظم الماركسية •

- المنهج الراسمالى ، وهو السائد فى الغالب لدى الدول المتقدمة

- المنهج المادى بعامة القائم على تبادل المصالح •

ويتسلط على المنهجين الاول والثانى نظرية القوة وتوازن القوى القائم على توازن المصالح التى تحددها القوى ، اما المنهج الثالث فيتضمن افكار المنادين بسيادة مبادىء التعايش السلمى وتعاون المصالح التى تتحدد وفق مقاييس البشر فى كل مكان وزمان ، وهى مصالح تتعارض وتتصارع وتختلف بين مجموعات الافراد فى تصورها وأساليب تحقيقها •

= عشماوى ، حقوق المدنيين تحت الاحتلال » 73؛ عالم الكتب القاهرة ص 195 ومابعدها وقد اشار الباحث الى مصادر اجنبية منها :

- Sidrey Bradshaw Fay : «The Origns of the world war». New de!hi Eurasia publishing housc 1965.
- Bawid Scott Daniell. : World war». London Frnst Benn 1965 P. 1. et seq.

ايضا بخصوص التفرقة فى التعامل بين احلاف القوى الكبرى وبقية دول العالم الثالث انظر مثلا موقف أمريكا وبقية الاعضاء الدائمين فى محلس الامن من الغاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة باعتبار الصهيونية حركة عنصرية وعدم فرضه اية عقوبة على « اسرائيل » على الرغم من ارتكابها الجرائم المتكررة ورفضها لقرارات الامم المتحدة •

وعليه رغبت ان اتناول العلاقات الدولية فى هذا البحث منطلقا من نظرة الاسلام الى وحدة الانسانية وفق منهج مثالى يقوم على مفاهين انسانية عالمية ثابتة موضوعية ، يستمدها من مصدره السماوى ، ويستفيد منها كل من يتوفر لديه الشروط الموضوعية وجوهرها صفته الانسانية، وبالتالى فهذا المعيار للنظام لايخضع لتحديد صاحب القوة التعسفى ، ولايميز بين أشخاص العلاقات الدولية حسب القوة او السيادة او الهيمنه التى للبعض دون البعض الآخر .

لذلك سنجد النظام الدولى للعلاقات يخالف التصور الاسلامى المثالى فى ان الاول يميز بين اشخاص العلاقات الدولية (الدول) بين الدول كاملة السيادة والدول التابعة والدول المحمية والدول الواقعة تحت الانتداب ، واخرى تخضع لنظام الوصاية ودول حليفة واخرى عدوة ... الخ مما يعكر صفو العلاقات بين الامم ويعيق سيرها وفق اسس ثابته بعيدة عن التحيز وهو ما سنلمسه عبر مسيرة العلاقات الدولية وفى الواقع المعاش حيث المنظمة الدولية والقوى المهيمنة عليها لاتسوى فى التعامل فى العلاقات الدولية فلا تعترف بالمساواة الحقيقية بين جميع اشخاص العلاقات الدولية ، فتحابى البعض على حساب البعض الآخر استنادا الى توافق المصالح بينهم والمثال البارز موقف الولايات المتحدة والقوى الكبرى المنحاز الى جانب السلطات الاجنبية الاسرائيلية المحتلة لفلسطين العربية .

وعليه فاستنادا الى اسس المنهج الموضوعى سنشير فى الفصل التمهيدى من الباب الاول الى الابعاد الموضوعية للمقارنة بين نظام العلاقات الدولية فى القانون الدولى الذى لم يتبلور فى صورته الحالية الا حديثا ، وبين التصور الاسلامى لنظام العلاقات بين الامم فى الاسلام الذى تنزلت اسسه منذ اربعة عشر قرنا .

الباب الأول

العلاقـات الدوليـة ودعائمها فى الاسـلام

الفصـل الاول :

العلاقـات الدولية وابعاد مقارنة الاسلام مع القانون الدولى

الفصـل الثانى :

دعائم العلاقات الدولية فى المنهاج الاسلامى والتنظيم الدولى

الفصـــل الأول

العلاقــات الدولية وابعاد مقارنة الاسلام مع القانون الدولى

المبحــث الاول :

العلاقات الدولية عواملها واثرها فى النظام الدولى

المبحــث الثانى :

نظريات العلاقات الدوليــة

المبحــث الثالث :

ابعــاد المقارنة بين الاسلام والقانون الدولى

المبحـث الاول

العلاقات الدولية عواملها واثرها فى النظام الدولى

البند الاول :

العلاقات الدولية ماهيتها وموضوعاتها

البنـد الثانى :

العلاقات الدولية وتطور النظام الدولى

البنـد الثالث :

العوامل المؤثرة فى النظـام الدولى

البنـــد الاول

العلاقـــات الدولية ماهيتها وموضوعاتها

العلاقات الدولية قديمة قدم التجمع الانسانى على وجه الارض فقد تعارفت الجماعات البشرية ثم الامم واتصلت ببعضهما البعض منذ القدم، لكن ذلك الاتصال وما نتج عنه من علاقات كانت تقوم فى الغالب على الصراع من اجل البقاء ولو على حساب الغير فكانت علاقاتهم فى اغلبها فى شكل الحروب للفتح والاستيلاء على ممتلكات الغير والتوسع ، ولهـذا لا وجه للمقارنة بينها وبين العلاقات الدولية الحديثة التى قيأسا بالقديم قد تهذبت بفعل مؤثرات عديدة ساهمت فى تقدم التعامل البشرى مـن بين هذه المؤثرات وبالدرجة الاولى الرسالات السماوية ثم التقدم العلمى والحضارى خاصة بعد نشوء الوحدات السياسية فى شكل الدول مما ادى بالتدريج الى قيام الجماعة الدولية التى دفعتها التجربة الى المناداة بقيام العلاقات فيما بينها على قواعد ثابتة اكتسبت صفتها بفعل القـوة بمعناها العام •

وعليه فان العلاقات الدولية كعلم حديث العهد ـ بل وهناك من لايعترف بأن العلاقات الدولية وصلت الى مرحلـة العلم القائم بذاتـه ويراها فرعا من التاريخ او السياسة أو الاجتماع او الاقتصاد ••• الخ • ومن يراه علما من كتاب القانون الدولى وفى العلوم السياسية يذهب الى أن العلاقات الدولية كعلم حديث بدء فى الظهور بعد الحـرب العالمية الاولى وشهد تطوراً بعد الحرب العالمية الثانية (1) ، ولذلك يقررون بأن محاولات بعض المفكرين تعريف هذا العلم كانت غالبيتها تعاريـف تجريدية اكثر منها واقعية •

---

(1) انظر كتاب د• على شفيق على العمر « العلاقات الدولية فى العصر الحديث » نشر دار المعرفة ـ الرباط 1990 ص 7

ولتسهيل تحديد طبيعة العلاقات الدولية فساحاول تحديد ماهية العلاقات الدولية من خلال ذكر بعض اهم التعاريف ، ذلك ان هنـاك العديد من التعاريف نتجت عن اهتمام العلماء ورجال الفكر السياسى بتحليل طبيعة المجتمع الدولى والذين بالرغم من اختلافهم فى الراى وتعددهم يمكن تصنيفهم فى جماعتين بمفهومين اساسيين لماهية المجتمع الدولى وعلاقاته الدولية الاول واقعى ، ويتمثـل فى الذين يرون بـان العلاقات فى المجتمع الدولى المعاصر يتصف بتمحوره حول القوة وماتنتجه من فوضى فى العلاقات وتفرضه من انماط للعلاقات الدولية ، ويمكن ان نعتبر من هذا المفهوم فن يعرف العلاقات الدولية بأنها ، دراسة العلاقات السلمية والحربية بين الدول وتاثير القوى ذات البعد الدولى فيها . والآخر : وهم اصحاب المفهوم المثالى ، الذى يرى بأن العلاقات الدولية تتصف بالنظام ولها خصائص العلم الذى يبحث ويحلل مختلف العلاقات التى تربط دول المجموعات الدولية بعضها ببعض (1) .

ولذلك فالعلاقات الدولية فى مفهوم هذه الدراسة مجموعة العلائق بين دولة او أمة ومجموعة الدول او الامم الاخرى والنظم والاساليب التى تؤثر فى تنظيمها .

ومن هذا المفهوم للعلاقات الدولية يمكن تحديد الموضوعات التى تهتم بها وصلتها بالنظام الدولى مـع الاشـارة الى العوامل المؤثـرة فى العلاقات الدولية .

موضـوعات العلاقات الدوليـــة :

هناك من يذهب فى تعريفه للعلاقات الدولية الى القـول : « ان العلاقات الدولية هى المادة التى تبحث وتحلل مختلف العلاقات التــى

---

(1) انظر كتاب د. محمد الرويفى « محضرات فى تاريخ العلاقـات الدولية » نشر مكتبة المعارف ـ الرباط ص 11 ومابعدها .

تربط حول المجموعات الدولية بعضها ببعض » (1) وقد جاء فى تقارير المؤتمرات الدولية التى تنظمها هيئة اليونسكو للعلوم السياسية ان مادة العلاقات الدولية تشمل فى حقيقة امرها ثلاث مواد فرعية ولكنها متصلة وهى على التوالى :

- السياسة الدولية ..
- القانون الدولى ..
- التنظيم الدولى .. (2) .

ويبدو ظاهراً أن هذا التعريف يميل الى التعميم والشمول فهو واسع فضفاض من جانب ، وفيه تصور فى جانب آخر ، فالاتجاهات الحديثة التى تعالج هذه المادة ترى ضرورة الاهتمام بتاريخ العلاقات بين الشعوب بدلا من البحث عنها فى تاريخ العلاقات بين الحكومات .

وهناك من الكتاب من يذهب الى القول بأن دراسة تاريخ العلاقات الدولية يجب أن يوضع فى اطار التاريخ العام بابعاده الزمنية والاقتصادية والاجتماعية وتاريخ المؤسسات ودور الشروط الجغرافية والمصالح التجارية والمالية وفنون التسلح والحركات الديمغرافية والتيارات الفكرية ... الخ (3) ومن الكتاب من يرى انه لتحديد اغراض واهتمامات العلاقات الدولية وحسب تعبير « دى كولارد » الذى نقله د. على شفيق العمر : « ان دراسة العلاقات الدولية تغطى العلاقات السلمية والحربية بين الدول ، والمنظمات الدولية وتاثير القوى ذات البعد الدولى ، وجميع المبادلات والنشاطات التى تتعدى حدود الدول » (4) .

---

(1) المصدر السابق 12
(2) المصدر السابق 12
(3) انظر كتاب د. محمد الرويفى المصدر السابق ص 18
(4) انظر كتاب د. على شفيق على العمر المصدر السابق ص 8

ويخلص د. على شفيق الى القول : « يتضح لنا ان علم العلاقات الدولية يهتم بمشكلات المجتمع الدولى والسياسات الخارجية للدول التى هى امتداد للسياسات الداخلية ، ويحدد مناطق الخطر ، ومواضع الضعف ويشير بالحلول لتفادى الخطورة وتعويض الضعف (1) .

وقد وصل د. على شفيق الى تعريف لعلم العلاقات الدولية بانه : « العلم الذى يهتم بتحليل وتفسير مختلف الظواهر الدولية والعوامل التى تؤدى اليها ، ومعرفة آثار ذلك على سلوك مختلف اطراف المجتمع الدولى » . (2)

ومهما كانت الموضوعات التى تهتم بها العلاقات الدولية من اقتصادية او اجتماعية وغيرها فانها تتصف بطبيعة سياسية ، ومن هنا كانت المناهج السياسية لدراسة العلاقات الدولية الخارجية لتفسير سلوك الدول مع بعضها البعض ، ومن هذه الزاوية تتركز دراسة العلاقات الدولية على الشروط التى تمارس سلطة دولية ما سلوكا من خلالها لمواجهة المشاكل الخارجية بين دولة واخرى لتحديد الافضليات بين سياسات القوى الكبرى . كما ان العلاقات الدولية تهتم بدراسة المبادىء والقواعد القانونية التى تضبط العلاقات الخارجية بين الدول ، وهذا لايعنى ان استخدام العلوم القانونية وقواعد التفسير كافوحده لفهم الظواهر الدولية وطرق عملها ومسارها ، لان تلك القواعد والمبادىء المعلنة فى القانون الدولى ونظم العلاقات الدولية قد لا تمت الى الواقع المطبق عمليا بين الدول بصلة . ولذا فان علم العلاقات الدولية يبحث فى التأثيرات المتبادلة بين العلاقات الخارجية للدول والقانون الدولى العام. وهذه العلاقات الخارجية تهتم بالتاريخ الدبلوماسى بين الدول وهو ما يطلق عليه المنهج التاريخى لدراسة العلاقات الدولية . وهذا المنهج

---

(1) انظر كتاب د. على شفيق على العمر المصدر السابق ص 9 .

(2) المصدر السابق ص 9

فى دراسته للتاريخ الدبلوماسى يفيد فى معرفة الاحداث ونظام سيرها فى فترة معينة ماضية ، ولكن ما يجب ملاحظته ان علم العلاقات الدولية العامة يهدف الى تحليل الاحداث التاريخية فى ضوء الاعتبارات والعوامل المختلفة المؤثرة ، الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والجغرافية والايديولوجية وغيرها لمعرفة صلة او اثر الحدث التاريخى بالحاضر او مستقبل العلاقات الدولية .

وفى هذا المعنى يقول د. الرويفى : « ان دراسة تاريخ العلاقات الدولية يجب أن يوضع فى اطار التاريخ العام الى التاريخ الاقتصادي والاجتماعى وتاريخ المؤسسات ودور الشروط الجغرافية والمصالح التجارية والمالية وفنون التسلح والحركات الديمغرافية والتيارات الفكرية المرافقة » . (1)

وفى منهج هذه الدراسة المقارنة لمبادىء العلاقات الدولية او بين الامم فى الاسلام لابد لنا من دراسة تاريخ العلاقات الدولية بالقدر الذى يبرز أوجه الاختلاف بين سمو مبادىء الاسلام منذ البدء والتطور الطويل الذى سارت فيه مبادىء القانون الدولى واختلاف اوجه الالتزام والالتزام بهما وكذلك أختلاف الواقع الدولى عن المبادىء المعلنه .

وكما هو معلوم فان دراسة تاريخ العلاقات الدولية يوضح لنا تطور الفكر البشرى وبالتالى تطور النظام الدولى للعلاقات بين الدول وهو موضوع البند التالى .

---

(1) انظر كتاب د. محمد الرويفى السابق الاشارة اليه ص 11 .

البنـــد الثـانى

العلاقـات الدولية وتطور النظـام الدولى

تتناول العلاقات الدولية من بين ما تتناوله بالتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الجماعات السياسية ولذا فانها تعكس مبادىء النظام الاجتماعى الذى يرمى كيانه السياسى الى تنظيمه مع الكيانات السياسية الاخرى ، وحيث ان النظام الاجتماعى فى تطور مستمر بتطور الحياة الاجتماعية وما يسيطر عليها ويؤثر فيها من قيم ومبادىء وبشروط مادية اقتصادية فان هذه العلاقات فى تطور .

وهذا التطور فى العلاقات الدولية فى المجتمع الدولى كان بسيطا وبطيئا عندما كانت العلاقات بين التركيبة الاجتماعية فى كل دولة من الدول نظامها القانونى علاقة مباشرة ومحدودة وواضحة عندما كان المجتمع الدولى تحكمه بعض العادات العامة واعـراف صيغت ببطىء وبالتدريج فى المعاهدات ، فكانت تلك العادات والاعراف هى المصـدر الاول للقانون الدولى ونعكس العلاقات الدولية بين الدول البسيطة التى حدد العرف والعادات الدولية نطاقها ونظام سيرها ، وكانت محدودة أيضا . اما فى النصف الثانى من القرن العشرين فقد حدثت فى المجتمع الدولى تغيرات اساسية فى حجم العلاقات الدولية ونوع تلك العلاقـات ووسائلها وأهدافها والنظام الذى يحكمها ، وهذه التغيرات عدلت الـى حد بعيد فى حجم موضوعات العلاقات الدولية وتركيبها .

وحيث الاسس السياسية والاجتماعية للدول فى تطور مستمر وحركة دائمة نحو المزيد من التركيب والتشابك فى العلاقات بين الدوله فقـد عكست ذلك التطور فى تركيب العلاقات الدولية وتطور نظامها الدولى منذ القرن السابع عشر بصفة اساسية حيث شهد ذلك القرن نقلة كبيرة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى والسياسى تركت اثارها جلية فى تركيب العلاقات الدولية ونظامها المعاصر .

وسنحاول ان نبرز ملامح ذلك التغير فى الاسس السياسية والاجتماعية التى عكست التطور فى النظام الدولى للعلاقات فيما يلى :

- فى بداية تكوين القانون الدولى الحديث كانت المجموعة الفاعلة فيه والتى بينها قدر من الاعراف والعادات الدولية لتنظيم علاقاتها الخارجية فيما بينها هى مجموعة الدول الاوروبية المسيحية وقد شاركتها فى القرن التاسع عشر دول القارة الامريكية ، اما بقية الامم او الجماعات السياسية فقد كانت بعيدة عن مجرى العلاقات الدولية ونظام ضبطها او كانت خاضعة للغرب ، فالامة الاسلامية فى القرن التاسع عشر كانت قد خضعت اجزاء من اراضيها للدول الغربية فالدولة العثمانية كانت قد وصلت الى حالة من الضعف جعلت تاثيرها فى مجرى العلاقات الدولية بحدود . وشبه القارة الهندية كانت مستعمرة بريطانية . واليابان كانت تعيش بعيدة عن مركز التاثير فى العلاقات الدولية .

لكن ذلك الوضع فى القرن العشرين اخذ فى التغير التدريجى حيث تزايدت اعداد الدول بعد حصول العديد من المستعمرات فى استقلالها السياسى واصبحت اعضاء فى المجتمع الدولى وبالتالى ساهمت بقدر فى تطور النظام الدولى للعلاقات .

- كذلك كانت المجموعة الدولية الاوروبية صغيرة العدد ومحدودة وتربط بين اعضاءها الديانة المسيحية والموروث البابوى السياسى الاقطاعى الذى تحول بها الى دول تنحصر علاقاتها الخارجية فيما بينها ، يضاف الى ذلك تشابه الملامح السياسية والاجتماعية فيما بينها الى حد بعيد ، وبحكم ظروفها التاريخية كان اهتمامها منصب على الجانب الاقتصادى ومنه ايجاد مصادر جديدة للمواد الاولية اللازمة للصناعة وفتح اسواق لها وهو ما جعلها تدخل فى نمط للعلاقات الدولية المتنافسة وهو ما دفعها الى ايجاد توازن فى المصالح وتوافق بينها ساهم فى تطوير العلاقات الدولية .

- الى جانب العامل الاقتصادى الذى ساعد على تطوير العلاقات الدولية كان هناك عامل آخر مهم هو ان العلاقة بين الشعوب الاوروبية كانت تخترق حدود الدولة الى بقية الدول وذلك راجـــع الى سيطرة الكنيسة على كل الاقطاعيات الاوروبية قبل استقلالها فى صورة الدول الحديثة ، وفى ظل النظام الاقطاعى كانت تربط السلطات السياسية فى الاقطاعيات روابط شخصية فكانت سيطرة الدولة ضعيفة وبالتالى فالعلاقات الدولية بين الدول الاوروبية كانت فى البداية ضعيفة ، ثم على اثر انهيار الناظم الاقطاعى واستقرار نظام الدولة الحديثة فى اوروبـا قويت سلطة الدولة تدريجيا فى مجال العلاقات الخارجية واخذت سلطة الكنيسة والبابا والامبراطور وغيرهم من الجماعات فى التقلص باستمرار، واصبحت العلاقات الدولية الخارجية من صلاحيات الدولة ، وبالطبـع ساهم هذا الامر الى جانب العوامل الاخرى فى تطوير نظام العلاقات الدولية بشكل اساسى عبر المراحل اللاحقة .

- كانت المبادىء القانونية التى وضعهـا جروسيوس والمؤسسون الاخرون عند تكوين القانون الدولى الحديث مستمدة فى الاساس من مبادىء القانون الداخلى وتستجيب لذلك النطاق المحدود للعلاقـات الدولية ومقبولة دوليا ، لكن مع تطور النظم السياسية فى الدول وتزايد العلاقات فيما بينها سلميا او فى الحروب مما وسع فى نشاط العلاقات الدبلوماسية الدولية فترجم ذلك النشاط فى تطور القواعد وتزايدهـا فى القانون الدولى فاضافت الى نظام العلاقات الدولية مبادىء واحكام جديدة خاصة فيما يتعلق بالاوضاع القانونية الدولية للملاحة البحريـة والنهرية الدولية واعالى البحار والحصانة الدبلوماسيـة الى غير ذلك مما ساهم ايضا فى تطوير النظام الدولى بعامة .

- على خلاف السائد فى الاوضاع الدولية المعاصرة عند بداية تكوين القانون الدولى الحديث كانت الدول لاتهتـم بالنظـم السياسـية او الاجتماعية او الاقتصادية او القانونية كحقوق الانسان (وغيرها مـن

النزائع) التى كانت تسود الدول الحديثة ، فمسائل حقوق الانسان والامن القومى والمجال الامنى الحيوى خارج الحدود والرفاهية الاقتصادية داخل الدول لم تكن من اهتمامات المجموعة الدولية ، اذ لم تكن الاحوال المادية والتقنية والايديولوجية تسمح بهذا النوع من العلاقات الدولية ، اما فى هذا القرن فقد غير التقدم العلمى والتقنى وهيمنة القوى الكبرى عليه من الاهتمامات الدولية وجعل مثلا مسالة الحرب والسلم تتاثر بارادة القوى الكبرى ولذا فقد تطورت العلاقات الدولية الجديدة واخترقت المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لدول المجموعة الدولية فوجدت اضافات الى اسس التعامل الدولى تضمنها النظام الدولى الجديد وهى باستمرار فى تطور وتوسع .

ـ كذلك ان النجاح فى هذه المرحلة للمعسكر الغربى الذى تقوده الولايات المتحدة ، وسقوط المعسكر الشيوعى قد مهد السبيل الى ظهور تحول فى التركيبة الاساسية للعلاقات الدولية والنظام الدولى بعامة ، وذلك ان التحول بالوضع الدولى للانظمة السياسية الى النمط النيوليبرالى « التحررى الجديد » يدل على أن مجرى العلاقات الدولية اخذ يمس السياسات الداخلية للدول المشتركة فى المجموعة الدولية ويضيف جديدا الى النظام الدولى خاصة بعد انتهاء مرحلة الحرب الباردة وانقسام العالم الى معسكرين وتحولة نظام بقطب دولى مركزى امريكى واحد ، وما اضافة ذلك الوضع من ابعاد جديدة للعلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها وتحديد لسمات النظام الدولى فى هذه المرحلة .

ـ كانت علاقات الدول التجارية وما نتج عن الحربين العالميتين الاولى والثانية فى النصف الاول من القرن العشرين من العوامل التى اثرت كثيرا فى تطوير قواعد النظام الدولى وبلورته ، فكان للمعاهدات الدولية التى عقدت فى اعقاب الحربين وفى ستينات القرن العشرين بعد

انحسار موجة الاستعمار وظهور عدد من الدول فى المجال الدولى أثر بارز فى احداث اضافات جديدة الى النظام الدولى ؟ اذ دخل مجالات جديدة بين الدول (1)

وهكذا فقد مرت العلاقات الدولية بتطورات اساسية فكان لابد أن يؤدى ذلك الى اعادة التفكير فى مبادىء القانون الدولى وعاداته واعرافه التى صاغها جروسيوس والمؤسسون لتاخذ ابعادا جديدة ومفاهيم ساهمت فى تنظيم المجتمع الدولى ، ذلك التنظيم الذى امتد الى مواضع جديدة اجتماعية واقتصادية وسياسية داخلية اثرت فى العلاقات الدولية تاثيرا عميقا . فما هى العوامل المؤثرة فى العلاقات الدولية ؟ ذلك هو موضوع البند التالى .

---

(1) انظر كتاب ولفقانغ فريدمان ، تطور القانون الدولى (مترجم) دا رالافاق — بيروت .

البنـــد الثـالث

العوامـل المؤثـرة في العلاقـات الدوليـة

يتفق كتاب القانون الدولي العام والعلوم السياسية على عدد من العوامل باعتبارها من اهم العوامل التى تؤثر فى العلاقات الدولية ، فيعتبرون عوامل التطور الاقتصادى والعوامل الديمغرافية والجغرافية، ويضيف البعض التقدم التقنى والعلمى ، والايويولوجية ويذكر آخرون العوامل القانونية .. الخ . وسنذكر بايجاز ابرز هذه العوامل :

ـ العوامـل الاقتصـادية :

المتتبع للتطور الاقتصادى منذ القرن التاسع عشر يلاحظ ذلك النمو الكبير للصناعة والتجارة وما ترتب عليها خاصة المزيد من تشابك العلاقات الاجتماعية والسياسية وماترتب عليه من مشاكل . كما يلاحظ ان التطور الاقتصادى ادى الى تركز القوة الاقتصادية الراسمالية وهى كانت اساس القوة التقنية « وفيما يتعلق بكثير من ظواهر العلاقات الدولية كانـت القوة الاقتصادية مفسرة اساسية لهذه الظواهر بالاضافـة الى عوامـل اخرى » ([1]) .

ومن الكتاب من يوضح اثر العامل الاقتصادى فى العلاقات الدولية فيرى ان العلاقات الدولية كانت ولازالت لصالح الدول الصناعية وبالذات الدول الاستعمارية ، ويفسر هذه الحقيقة بالظاهرة الاستعمارية ويرى انها كانت فى احدى جوانبها مظهراً من مظاهر التفوق الاقتصادى لقوة معينة على حساب قوى اخرى ، لذا كانت العلاقات الاقتصادية بين الدول الاستعمارية والبلدان المستعمرة فى احدى صورها من مظاهر التبعيـة الاقتصادية فى السلع المصنعة والزراعية والمواد الاستخراجية .

---

(1) انظر كتاب د . ممحد على العوينى « اصول اللعوم السياسية »

وفى هذا الاطار يمكن فهم العلاقات الدولية الناتجة عن التطـور الاقتصادى الذى ساهم فيه عوامل عـدة مثل تطـور السكك الحديدية والملاحة البحرية والنهرية الدولية والاتفاقيات المنظمة لها والتى عقـدت فى أواخر القرن التاسع عشر واوائل القرن العشرين ومنهـا اتفاقيـة القسطنطينية 1888 م التى قررت حرية الملاحة فى قناة السويس وتتابع عقد الاتفاقيات المنظمة للملاحة فى الانهار الدولية ، وقد ترتب عـلى انتظام المواصلات البحرية والبرية تطور كبير فى سرعة المواصلات واتساع شبكتها مما سهل الاتصال بين الدول فى اتفاقات ثنائية وجماعية ٠

على انه قد صاحبت التقدم الصناعى ظاهرتى تمركـز الانتـاج والتوزيع والتنافس الاستعمارى ، وانعكس ذلك على العلاقات التجارية الدولية فظهرت الشركات متعددة الجنسية نتيجة التركيز والاحتكار فى العلاقات الاقتصادية الدولية كما نشات ظاهرة التبعية فى الاقتصاد ومناطق النفوذ الاقتصادى ثم ظاهرة التبعية فى التجارة الدولية ٠ وعلى الجملة فقد انعكس اثر التطور الاقتصادى فى العلاقات الدولية اذ عكست ظواهر التطور الاقتصادى اثارها على السياسات الاوروبية وتسبب فى احـداث تغييرات فى سياسة توازن القوى الاوربى والدولى فوجدت عدد مـن التحالفات والتعاهدات التى افرزتها المصالح المتنافسة والمتصارعة التـى ادت الى اندلاع الحروب الدولية واثرها واضح فى العلاقات الدولية ابان الحرب وبعدها ٠

وفى العصر الحاضر لايستطيع احد ان ينكر اثر المديونية من قبـل الدول الغنية للدول الفقيرة فى العلاقات الدولية ، وتمثل المسـاعدات الاقتصادية الخارجية احدى المؤثرات المهمة على العلاقات الدولية بعامة وليس فقط فى علاقة الدولة الدائنة بالدولة المدينة ، « وهكذا يبدو لنـا كيف يلعب العامل الاقتصادى دوره فى اثارة اسباب المنازعات وبالعكس التعاون بين اطراف اللعبة الودلية ٠ هذا بالاضافة الى الاقتنـاع التام

للدول بالدور الكبير الذى تلعبه العوامل الاقتصادية فى تحديد قــوة أو ضعف كل منها » (1) .

العــوامل الديمغرافيــة :

يتفاوت مستوى توزيع السكان من قارة الى اخرى فى قارات العالم وعلى مستوى الدول ، وتبدو قوة اثر هذا العامل فى بلد ما فى العلاقات الدولية فى حالة انسجام عدد السكان مع اتساع الاقليم وحجم الموارد الطبيعية ، وينعكس عدد السكان ضعفا فى قوة وثروة الدولة وبالتالــى فى تاثيرها فى سير العلاقات الدولية فى حالة عدم توازن معدل نمو السكان مع النمو الاقتصادى ، او عدم التناسب بين عدد السكان ومساحة الاقليم الجغرافى للدولة وما به من موارد ، وذلك مع عــدم اغفال نوعيــة السكان والتركيبة السكانية فى الدولة ، فمستوى التعليم والاعمار والحالة الصحية ودرجة التناسق بين الشعوب من حيث العنصر البشرى واللغــة والدين (2) . « فلا شك ان العنصر السكانى من العوامل الهامة التى تؤثر تاثيرا كبيرا بطريقة مباشرة او غير مباشــرة على قــوة الدولــة الاقتصادية والسياسية والحربيــة وبالتالى تؤثــر على ميــزان القوى الدولى » . (3)

ويقرر الكتاب فى هذا المجال حقيقة ان اهم ما يقلــق العالم فى العصر الحديث ويترك اثارا قوية فى العلاقات الدولية « الضغط السكانى» مما يهدد الاستقرار فى المجتمع الدولى ويطبع علاقاته الدولية بطابــع الصراع والحرب ، ومثالا على ذلك ترتب على الزيادة الكبيرة فى عــدد

---

(1) انظر كتاب د . على شفيق على العمر السابق الاشارة اليه ص 108

(2) انظر كتاب د . على شفيق العمر السابق الاشارة اليه ص 114

(3) انظر كتاب د . سمعان بطرس فرج الله « العــلاقات السياسيــة الدولية » الجزء الاول مكتبة الانجلو المصرية ط (2) سنة 1980 ص 21 - 20

سكان القارة الاوروبية اثر دولى مباشر تمثل فى هجرة الاوروبين الى القارات الاخرى وابرز ما احدثته من آثار فى منطقة الشرق الاوسط اذ هاجر الاوربيون من اتباع اليهودية وهم جنسيات مختلفة الى فلسطين العربية واستطاعوا بفضل الدول الاوروبية الاستعمارية الام ان يأسسوا كيانا استيطانيا انتحل شخصية الدولة فى المجتمع الدولى واعترفت بـه وهو وليد •

وخلاصة القول فى العوامل السكانية ومدى انسجامها ومعدل النمو السكانى كل ذلك له اهمية بالغة فى العلاقات الدولية ويؤخذ فى اعتبار آثارها فى العلاقات الدولية مدى التقدم الصناعى والتقنى والعلمى والوضع الجغرافى لكل دولة بعامة •

ـ العوامل الجغرافية واثرها فى العلاقات الدولية :

يذكر البعض دور الموقع الجغرافى والموارد الطبيعية والمناخ فى علاقة الدولة بالدول المجاورة او الدول الاخرى ، وذلك نتيجة لوجود صلة بين العوامل الجغرافية والعلاقات الدولية (1) •

وعلى الرغم من النقدات الموجهة الى هذا المذهب فى تحليل العلاقات الدولية فان لنعوامل الجغرافية اثر فى العلاقات الدولية فقادة البلدان التى تمتلك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة او المطلة على المضائق الدولية والممرات الدولية يستمدون قوة واثرا فى العلاقات الدولية من وضعهم ذاك •

ومن المؤكد ان المساحة الجغرافية للدولة مقارنة بالدول المجاورة ومابها منموارد طبيعية وثرواتمعدنية ومصادر طاقة أو الاشراف علىمنافذ البحر والمضائق والممرات المائية لكل ذلك اثره المباشر فى الدور الذى

---

(1) انظر كتاب د• على شفيق العمر السابق ص 109

للدولة فى العلاقات الدولية ، على ان هذا التاثير يساعده او يحد منه عوامل اخرى كما اشرنا اليها مثل الاقتصاد والسكان .

.. العوامــل الايديولوجيــة :

عرف البعض الايديولوجية بانها : « نظام يتكون مــن الافكــار الخاصة لمجموعة من الافراد تحكمها فى النهاية مصالح هذه المجموعة » (1) وهناك تعريفات اخرى تؤكد ان الايديولوجية هى ، مجموعــة مــن المعتقدات التى تملى على الافراد المقتنعين بها سلوكا معينا .

وفى هذه الدراسة يهمنا ما تمليه هذه الايديولوجية على الدولــة من سلوك ازاء علاقاتها مع الدول الاخرى ومن هذا المنظور تختلف آراء المفكرين حول دور الايديولوجيات على المستوى الدولى ؟ فمنهم مــن يرى ان هناك ايديولوجيات عالمية لها اثر كبير على المستوى العالمى فى العلاقات الدولية كالراسمالية والاشتراكية والماركسية ، وايديولوجيــات ذات اثر محدود كالاتجاهات الحيادية والمنادية بالتعايش السلمــى او التسلطى الاستعمارى او القومى وغير ذلك .

وايا ما كانت وجهة النظر حول الايديولوجيات العالمية وانماطهــا فانه من المعلوم ان الايديولوجيات الرئيسية او العالمية وما بينها مــن تناقضات بين القوى الكبرى التى تتبناها فى المجتمع الدولى فانها اى الايديولوجيــات هى التى تدور حولها كافة اشكال الصراع الدولى ومــا يترتب عليه او يفرضه من علاقات دولية تكتسب طابعها منه ، فمن الثابت ان الاسس الايديولوجية التى استندت اليها الديمقراطية التقليدية تستند اصلا الى افكار المذهب الفردى الراسمالى الذى يذهب الى الافتراض بأن تحقيق المصالح الفردية يحقق المصلحة القومية العامة ، ومن ثم يرى

---

(1) انظر المصدر السابق ص 121

ان تقتصر وظيفة الدولة على حراسة النشاط الفردى دون أن تتدخل فى الحياة الاقتصادية ، ومعلوم ما ادى اليه هذا المذهب من علاقات داخل الدولة الراسمالية وفى علاقاتها مع الدول الاخرى . أما الايديولوجية الاشتراكية الماركسية فهى تفترض الصراع بين الطبقات وهو محور المنازعات السياسية ، وهو ما تستند اليه نظرية المؤثرات الايديولوجية فى تحليلها للايديولوجية الماركسية ، فتقول انها فى صميمها منهاج صراع (1) .

وهذا المنهاج يقوم على افتراض ان الحرب باعتبارها نقطة الذروة فى تفاعل اى صراع دولى ، ظاهرة تاريخية طبيعية ، وانها تحدث عند كل مرحلة من مراحل تطور المجتمع الانسانى .

ومن الجدير بالملاحظة تحول الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى (سابقا) عن اعتناق هذا المنهاج فى حتمية الحرب بين الراسمالية والشيوعية حيث اخذ بمبدأ التعايش السلمى فى علاقاته الدولية وربما ان منهاجه فى التعايش السلمى ساهم فيما آلت اليه الامور فى انتصار الراسمالية وفرض نمط علاقاتها الدولية التى يهيمن عليها قطب مركزى واحد هو الولايات المتحدة .

وهكذا فان اثر الايديولوجية فى العلاقات الدولية مباشر ، ويتضح ذلك من دور الايديولوجية فى الآتى :

- الايديولوجية هى المنظور الذى تحاول القوى الدولية ان ترى من خلاله الواقع الدولى .

- تقوم الدول بوساطة الايديولوجية بعملية التمييز بين حليفاتها وخصومها ، وبالتالى ادارة علاقاتها الدولية على هذا الاساس .

---

(1) انظر كتاب د. اسماعيل صبرى مقلد « نظريات السياسة الدولية » طبعة جامعة الكويت سنة 1982 ص 236

- للايديولوجية دور فعال فى تحديد الاهداف التى تتعامل على اساسها مع الدول فى علاقاتها الدولية ان سلما او حربا .

- تخلق الايديولوجية فى كثير من الحالات حساسيات سياسية فتكون عائقا امام استقرار العلاقات الدولية .

- تتخذ الايديولوجية فى نظر اصحابها معيارا للسلوك الدولى للدول الحليفة والعدوة .

- كذلك فالايديولوجية خلال الصراع فى العصر الدولى الحديث هى سلاح للعدوان وتحريك عوامل الصراع الداخلى والخارجى للتحريض او المشاركة المباشرة فى تقويض انظمة الحكم فى المعسكر الايديولوجى المعادى ، او تستخدم سلاح لاحكام تبعية دولة ما سياسيا لقوى دولة خارجة واضعافها كما حدث فى الصراع بين الولايات المتحدة والمعسكر الغربى وبين الاتحاد السوفيتى (سابقا) والمعسكر الشرقى الذى كان يقوده .

- كما ان للايديولوجية تاثير مباشر فى العلاقات الدولية حيث تستخدم فى صبغ تصرفات دولية معينة بصبغة الشرعية الدولية مع انها تتضمن انتهاكات لحقوق الدول الاخرى فى البقاء او الاستقرار والتطور (1) ومثال ما فعلته الولايات المتحدة الامريكية فى حرب الخليج ضد العراق حيث جعلت امريكا المنظمة الدولية تقر شرعية دولية للتدخل العسكرى لدول المعسكر الغربى ومن تحالف معها فى الاراضى العراقية وتدميرها وتقسيمها والاعلان عن رغبتها فى تفتيت وحدتها الجغرافية والسياسية ومنعها من التطور التقنى او امتلاك القوة خشية على مصالح الغرب الاستغلالية للمنطقة .

---

(1) انظر كتاب على شفيق العمر السابق ص 115

هذه هى ابرز العوامل التى اثرت فى العلاقات الدولية بشكل مباشر وهناك من يضيف عوامل اخرى مثل التقدم العلمى والتكنولوجى « ان التقدم العلمى والتكنولوجى كان له دائما تاثيرا على تطور العلاقات الدولية » (1) ، وكذلك هناك من يعتبر من العوامل الثانوية المؤثرة فى العلاقات الدولية عوامل الاعتبارات الشخصية .

والتكنولوجيا هى التطبيق العملى للعلم ، وحديثا تشير كل الكتابات الى ان التكنولوجيا واحدة من اهم العوامل ذات الوزن الكبير فى التاثير على العلاقات الدولية فى زمن السلم والحرب ، ففى زمن السلم ادت المخترعات الفنية الى توسيع شبكات الاتصال السمعى والبصرى فغيرت الكثير من عادات ومفاهيم المجتمعات وثقافات الشعوب وطرق الاتصال الدبلوماسى بينها مما اثر تاثيرا بالغا فى العلاقات الدولية . وفى زمن الحرب وفى مجال الصراع العسكرى ادت التكنولوجيا الى توسيع ساحات العمليات العسكرية ، وهنا يبرز اثر السلاح النووى على العلاقات الدولية (اى القوة) حيث غير مفاهيم توازن القوى التقليدى الذى انتقل بالصراع الى النجوم والاجرام السماوية واعماق البحار .

وبذلك تبدو الاهمية المتزايدة لهذا العامل فى تاثيره فى العلاقات الدولية ، وهناك من المفكرين المعاصرين من يعطيه المكانة الاولى فى التاثير على اللعبة الدولية (2) ، « ان العامل التكنولوجى يعد عاملا يمارس نفوذا مسيطرا حيث ان التقدم العلمى والتكنولوجى يؤثر على كل الاشكال السياسية والعسكرية والثقافية والاقتصادية فى لعبة العلاقات الدولية » (3) .

---

(1) انظر كتاب د. اسماعيل صبرى مقلد السابق الاشارة اليه ص 236 ومابعدها وكذلك كتاب د. محمد على العوينى السابق ص 180 كتاب د. على شفيق السابق .

(2) انظر كتاب د. على شفيق العمر السابق الاشارة اليه ص 117

(3) انظر كتاب د. محمد على العوينى السابق ص 80.

ثم ان هناك من يرى ان للعوامل القانونية اثر فى تطور العلاقات الدولية ، فالمعاهدات والاعراف الدولية والمبادىء العامة تعد مصـدرا للنظام الدولى لضبط العلاقات الدولية ، ولكن الحقيقة أنه يجب عـدم المبالغة فى اثر العوامل القانونية ذلك ان تطوير العلاقات الدولية لايتـم فى الاكاديميات العلمية المختصة بل هى من الامور التى مازالت انعكاسا للواقـع الدولى بابعـاده الاقتصاديـة والاجتماعيـة والعلميـة والسياسية وغيرها .

لذلك لعله واضحا القول بان الحاجة ملحة اليـوم الى التعـاون الدولى فى اطار الامم المتحدة خاصة فى بلدان العالم الاسلامى لنقل مبادىء واحكام الشرع الاسلامى للعلاقات بين المسلمين وغيرهم من الامم ، ذات الاصول السماوية الى الساحة الدولية لتأخذ دورا مؤثرا فى العلاقـات الدولية فى حياة المجتمعات الدولية وامم العالم بعامة .

المبحـــث الثـانى

نظريـات العـلاقات الدوليـة

البنـد الاول :

النظريـات التقليديـة

البنـد الثانى :

النظريـات المعاصرة

المبحث الثانى

نظريـــات العلاقـات الدوليـة

عالجت ابحاث ودراسات عديدة موضوع العلاقات الدولية فى العصر الحديث والمعاصر وقد ذهبت مذاهب شتى ، فنظرت الى العلاقـــات الدولية من منظور او منهج مختلف . ويمكن تصنيف هذه النظريـات او المدارس او بالاحرى طرق البحث فى العلاقات الدولية الى تقليديـة واخرى معاصرة .

اولا : النظريـة التقليـدية :

تنطلق النظرية التقليدية فى دراستها للعلاقات الدولية من تحديـد اطراف هذه العلاقات فى حكومات الدول ومن ثم تتجه هذه النظرية الى دراسة وجهات نظر الحكومات وذلك بتحليل تصرفاتها الخارجية حسب المصالح السياسية فى ضـوء اعتبارات القـوة وغيرهـا من الاعتبـارات كالتاريخية والقانونية والواقعية . وذلك التحليـل يهدف الى معرفـة اسلوب عمل اعضاء الحكومة واختلاف وجهـات النظر للحكومـات فى المفاوضات ومدى تفهم اعضاء الحكومات للتعليمات وكيفية تنفيذهـم ونتائجها ، وهل ادت الى اتفاق او اختلاف .

البنـد الاول : النظريـات التقليديـة :

وفى النظرية التقليدية تعددت الزوايا التى نظر الدارسون منها الى العلاقات الدولية الحكومية ونجملها فى المدارس التالية :

ـ المدرسـة التاريخيـة :

وهى اول ما بدات بدراسة العلاقات الدولية ، فكانت تنطلق تلك الدراسات من دراسة العلاقات الدولية بمنهج تاريخى ، والمؤرخ طبقـا للمنهج التاريخى لايحاول تحليل العلاقات الدولية بقدر ما يهتم بازاحة القناع عن الحجج والمصالح الحقيقية ، ويكشف النيات المضمـرة وراء

العلاقات الحكومية فى الحدود التى تسمح بها هذه المستندات . والمدرسة التاريخية التى تقول بافضلية دراسة تاريخ العلاقات الدولية ترى ان تطور العلاقــات الدولية بين الدول يخضع بصفة خاصة لتاثير وجهات نظر رؤساء الدول وكبار مساعديهم من رجال الحكومة .

لكنه اخذ على هذه الطريقة فى دراسة العلاقات الدولية ماخذ عدة منها :

- اقتصار هذه المدرسة فى دراستها للعلاقات الدولية تاريخيا عــلى دراسة جانب واحد او تغليبه على بقية جوانب العلاقات الدولية .

- أن المدرسة التاريخية تهتم بدراسة ظاهر العلاقات الدولية دون البحث فى الاسباب التى ادت الى النتائج التى سجلهــا التاريــــخ فى العلاقات الدولية .

- مع الاقرار باهمية مساهمة الدراسة التاريخية للعلاقات الدوليــة فى تفسير ظواهر العلاقات الدولية الا ان التاريخ لايتطور فى اتجاه واحد بحيث يمكن استنتاج القوانين التى تحكم سير العلاقات الدولية .

- المدرســة القانونيــة :

وهذا الترتيب للمدارس زمنى ، وهذه المدرسة تتبع المنهج القانونى فى دراسة العلاقات الدولية وقــد بدات لــدى المتخصصين فى العلــــوم القانونية . واثر هذه المدرسة بدا واضحا فى المعاهــدات الدوليــة وفى الدراسات الدولية بموضوعاتها المتعددة من الاعتراف بالدولة ، والحرب بين الدول ، وتسوية المنازعات الدولية ... الخ .

ومن أهم ما اخذ على المدرسة القانونية فى دراسة العلاقات الدولية انها تتناول بالدراسة احد جوانب العلاقات الدولية وهو الجانب القانونى وتهمل الجوانب الاخرى او تعطيها دوراً ثانوياً .

ـ المدرسـة الواقعيـة :

ويرى بعض اتباع المدرسة الواقعية فى دراسة العلاقات الدولية أن المجتمع الدولى غير منظم وتسوده الفوضى ونجد فيما قاله فلاسفة القرن السادس عشر عندما حاولوا الرد على فلاسفة الكنيسة بافكارهم التـى تخدم هيمنة البابا على العالم المسيحى ومنها قولهـم بان المسيحـيين يشكلون جماعة دولية ذات مصالح مشتركة فرد عليهم الفلاسفة من انصار السلطة المدنية بالقول ان المجتمع الدولى هو مجتمع فوضى ، وهذا ما استند اليه بعض اتباع المدرسة الواقعية للقول بان المجتمـع الدولى فوضوى .

على ان لهذا الاتجاه فى المدرسة الواقعية انصار فى العصر الحديث، فيرون ان المجتمع الدولى هو مجتمع دول ذات سيادة فلا يشكل جماعة ذات مصالح مشتركة وانه بوضعه الحالى لايصل فى تنظيمه فى مؤسسات واجهزة الى المستوى الذى داخل الدولة ومن ثم امـام غيـاب المشرع والقاضى وسلطة الالزام على المستوى الدولى فان العلاقات الدولية لايمكن ان تكون الا علاقات غير منظمة ، لانها تستند الى تقديـــر الدول فى استخدامها لقدراتها وقواها بما فى ذلك القوة المسلحة او التهديد بها .

وهكذا يرى اصحاب هذا الاتجاه بان ما يجعل المجتمع الدولـى يتصف بالفوضى هو امكانية استخدام القوة فى اية لحظة (1) .

وفى مقابل هذا الاتجاه فى المدرسة الواقعية هناك اتجاه ينكر مـا سبق ومعظمهم من القانونيين والفلاسفة وعلمـاء الاجتماع والسـياسة المتخصصين فى الشؤون الدولية ويرون أن المجتمع الدولى مجتمع منظـم فيه عناصر التضامن اقوى من عناصر الانقسام والفوضى ، وان هنـاك

---

(1) كتاب د. على شفيق العمر السابق ص 27

مصالح مشتركة ومتبادلة بين الدول تساعد على ازالة او تخفيف الانقسام والنزاع ، ويردون على الاتجاه الاول ، بان المجتمع الدولى لايتكون من دول صاحبة سيادة لها قوتها ونفوذها فى العلاقات الدولية فحسب بل هناك ايضا المنظمات الدولية التى لها وزنها فى العلاقات الدولية ، وان العنف والفوضى موجودة حتى داخل الدولة القومية ولا يقتصر الامر على المجتمع الدولى ، فضلا عن وجود كثير من مظاهر السلم وعلاقات التعاون بين الدول وانه على الرغم من عدم وجود سلطات سياسية تلزم اعضاء المجتمع الدولى الا انه له وسائله الخاصة فى اداء وظائف السلطة السياسية العليا وان المجتمع الدولى يشهد تزايد مظاهر التعاون والالزام.

ولذلك على الرغم من اختلاف انصار الاتجاه الذى يرى ان المجتمع الدولى منظم فى الراى الا انهم يتفقون على التاكيد بان المجتمع الدولى مجتمع منظم (1) .

هذا ويستخدم بعض علماء الاجتماع والسياسية من مؤيدى الاتجاه الثانى ـ القول بان المجتمع الدولى منظم ـ طرقا متعددة فى التحليل، فمنهم من يستخدم مفهوم النظام فى العلاقات الدولية لتحليل المجتمع الدولى عن طريق النظر اليه على انه نظام شامل .

واجمالا فقد وجهت عدة انتقادات الى المدرسة الواقعية ايضا من حيث تفسيرها للعلاقات الدولية بالاعتماد على القوة والقدرة على ممارسة التاثير على سلوك المجتمع الدولى اهمها ، ان هناك عوامل غير القوة تساهم فى تفسير ظواهر العلاقات الدولية كالرغبة فى التعاون الدولى والتعايش السلمى والنزعات الاندماجية والمنادين بحقوق الانسان وحرياته الاساسية ... الخ .

---

(1) للمزيد انظر كتاب د .على شفيق العمر السابق ص 29

البنـــد الثـانى

النظريـات المعاصرة فى العلاقـات الدوليـة

وحديثا اظهر الاتجاه الجديد للبحث فى العلاقات الدوليـة قصور النظرية التقليدية ومدارسها ومناهجها القديمة لدراسة العلاقات الدولية، وابرز الاهمية حول تسليط الدراسة على الجانب المادى والروحى للحياة فى المجتمع الدولى ، كما ابرز ضرورة الاهتمام فى ميـدان العلاقـات الدولية بالعلاقات بين الامم والشعوب وانه يجب عدم الاقتصار على بحث العلاقات الدولية فى العلاقات الحكومية ، فظهرت نظريات معاصرة تدعو الى دراسة آثار العقلية والنفسية لمجتمع الدولة اى تطور الشعور القومى بها والمصالح الوطنية والتضامن الاخلاقى وتصرفات شعب كل دولة فى السلم والحرب تجاه شعوب الدول الاخـرى ، وكذلك ابرزت ضرورة دراسة سلوك رجل الدولة لما له من اثر فى سياسة دولته فى العلاقـات الدولية .

واجمالا فقد تبلورت عدة نظريات حديثة نوجز الحديث عن ابرزها فيما يلى :

نظـــرية المنهـج السـلوكى

يعتمد المنهج السلوكى بصفة اساسية على علم النفس الاجتماعى والسياسى والانثروبولوجيا الاجتماعية لفهم ظواهر العلاقات الدولية ، وهذا المنهج يقر بتاثير القادة المتميزيين ، وكذلك بتاثير الشعور القومى او الوطنى فى العلاقات الدولية . وهناك بعض الدراسات التى اتبعـت المنهج السلوكى ولاسيما فى المجالات الاتية :

- دراسة الشخصية الوطنية ، وهى تساعـد فى فهـم السياسـة الخارجية للدولة .

- قياس الراى العام ازاء مواقف خارجية معينة .

- دراسة سيكولوجية الجماهير حيال الازمات الدولية .

- تحليل اثر الدعاية فى المجال الدولى .

فهذه المجالات تساعد على فهم العلاقات الدولية بالتركيز على الاعتبارات السلوكية (1) .

واصحاب هذه النظرية يركزون على تاريخ العلاقات الدولية بما يصاحبها من تفاعلات نفسية وعاطفية من كراهية وشك وخوف وحقد واضطهاد ... الخ ويعتبرونها عوامل هامة فى تفجير الصراعات الدولية (2) .

وبالنظر الى الانتقادات الموجهة الى كل مدرسة أو اتجاه لدراسة العلاقات الدولية فان اى منها وحده لايعطى تفسيرا مكتملا لظواهر العلاقات الدولية ، ولذا كانت النظرة لها تتجدد بظهور عوامل جديدة واتضاح جوانب جديدة لها اثرها فى العلاقات الدولية والقدرة على اتخاذ القرارات السياسية فى السياسة الخارجية الدولية .

II - نظرية اتخاذ القرارات السياسية

من النظريات الرئيسية المعاصرة فى تحليل العلاقات السياسية الدولية ، نظرية اتخاذ القرار السياسى فى السياسة الدولية وهى تركز على كيفية تفاعل الدولة مع المؤثرات الدولية ذات الصلة بها ، وطريقة تعبيرها عن هذا التفاعل مع النظام الدولى من خلال اتخاذ قرارات خارجية

---

(1) للمزيد انظر كتاب د. محمد على العوينى السابق ص 164 - 165

(2) للمزيد انظر كتاب د. اسماعيل صبرى مقلد السابق ص 11 ومابعدها

تدافع بها عن مصالحها وتعلن بها موقفها ازاء الاطراف الدولية التـى تتعامل معها ٠

على ان من المحللين من لايفضل النظر الى عملية اتخاذ القرارات فى السياسة الدولية كنظرية وانما كاتجاه او اطار او اداة تساعد عـلى تحديد العوامل والمتغيرات التى تتفاعل عملية اتخاذ القرار على اساسها٠

ويقصد باتخاذ القرار عموما التوصل الى صيغة عمل معقولة مـن بين عدة بدائل متنافسة ، وكل القرارات ترمى الى تحقيـق اهـداف بعينها او تفادى حدوث نتائج غير مرغوب فيها (1) ٠

وعملية اتخاذ القرار السياسى الدولى هى فى الواقع اختيار لبديـل من البدائل ويفترض انه عملية جماعية بعد تجميع الحقائق المرتبطـة بموضوع القرار ثم الاستقرار على بديل بعـد تقدير كامـــل لمختلـف الاحتمالات المترتبة على تنفيذ هذا القرار وتقييم كافة العوامـل ذات الصلة بموضوع القرار ٠ (2)

ووفقا لهذه النظرية او الاطار ندرس العلاقات الدولية من زاويـة صناعة قرارات العلاقات الدولية ٠

وهكذا وكما يذكر الكتاب فى العلاقات الدولية فان عملية صنع القرار هى عملية متتابعة المراحل وتشتمل على عدد من الافراد المتفاعلين فى محيط معين٠ وهنا يبرز دور المعتقد وتأثيره القوى على رؤية واضعـى السياسات الدولية للعالم الخارجى ، وكذلك على رؤية المنفذين ٠

---

(1) انظر محمد على العوينى السابق نقلا عن جميس ريشسون ص 148 ومابعدها ٠ وص 198 ومابعدها

والمنتقدون لهذه النظرية يرون أن هذا الارتباط والتأثير يؤدى بواضعى السياسة الدولية الى استبعادهم لبعض الحقائق التى تتصادم ومعتقداتهم واسقاط رؤيتهم للموقف الخارجى مما يعنى فى التحليل الاخير افقاد تلك الرؤية جانبا من واقعيتها وهو الجانب الذى يتفاوت مداه بحسب الاحوال (1) •

III – نظرية اللعبة او المباريات

من الباحثين فى العلاقات الدولية من يصور المجتمع الدولى فريقا فى لعبة دولية اطرافها الدول المشاركة فى العلاقات الدولية وهذه النظرية تفترض وجود مجموعة من متخذى القرارات الدولية الذين تتداخل اهدافهم وتتقاطع ولكل منهم بعض السيطرة الدولية على الموقف الذى يتعاملون معه ، وبالتالى فان الخطط والحركة التى تنفذها هذه الاطراف فى اللعبة الدولية غير محكومة بمصالح كل طرف وحده وانما يأخذ فى الاعتبار مصالح الاطراف الاخرى فى العلاقة •

وواضح ان اصحاب هذه النظرية يعتبرون الدولة هى من لاعبى الدرجة الاولى الاساسيين باعتبارها طرفا جوهريا فى اللعبة الدولية ، باعتبار الدولة اهم مقومات المجتمع الدولى المعاصر ، ثم يضيفون الى اللعبة الدولية اطرافا اخرى ثانوية مثل المنظمات الدولية والمنظمات الاقليمية والخاصة ذات الاثر الدولى •

ولهذا ينصرف الباحثون فى دراستهم للدولة الى التركيز على الجوانب المهمة التى تؤثر فى العلاقات الدولية مثل اقليم الدولة واثره فى قدرة الدولة ، وسكان الدولة من حيث عددهم وطبيعتهم واثرهم على مكانة الدولة فى المجتمع الدولى وما يرتبط بذلك من مسائل هامة فى العلاقات الدولية كمسألة القومية ، والامة وغيرهما ، كما يدرسون الدولة

---

(1) فى المعنى انظر كتاب د• اسماعيل صبرى مقلد السابق ص 162

من حيث السلطة السياسية بها وقدرتها الفعلية على القيام بوظائفها الداخلية ومهامها الخارجية ، وما يتبع ذلك كمسالة الاعتراف بالشخصية القانونية للدولة وسيادتها على اقليمها ونوع الدولة ، بسيط موحد ام مركب اتحادى واثر ذلك على العلاقات الدولية .

كما يعنى الباحثون القائلون بنظرية اللعبة الدولية بالبحث فى اثر الاطراف الثانوية فى العلاقات الدولية ، كالمنظمات الدولية والمجتمعات الاقليمية والشركات المتعددة الجنسية والجماعات الخاصة ذات الاثر الدولى (1) .

على ان هذه النظرية تفترض أن كل طرف قادر على اختيار القرار والمسلك الذى يحتمل ان يقوده الى التغلب على خصمه وتحقيق مصالحه . وذلك ليس مؤكد دائما . كما ان هذه النظرية تعتمد فى اختيارها للقرار على تقييم نوايا الطرف او الاطراف الاخرى فى اللعبة والذى يفترض انه الآخر يستخدم مهاراته وذكائه كى لايمكن خصمه من الانتصار عليه . وبالتالى فان هذا التقييم لنوايا الخصم قد يكون غير دقيق (2) .

لهذه الانتقادات وغيرها فهى فى نظر منتقديها غير كافية بل وغير واقعية الى حد كبير لتفسير وتبرير سلوك الدول فى العلاقات الدولية المتداخلة والمعقدة الى حد كبير ومتزايد .

والخلاصة من دراسة العلاقات الدولية فى التنظيم الدولى والعوامل المؤثرة فيها ونظرياتها التقليدية والمعاصرة تؤكد أن القوة بمعناها العام للدولة هى الاساس فى العلاقات الدولية ، فمقدار مالدى الدولة من قوة

---

(1) انظر د. اسماعيل صبرى مقلد السابق ص 105

(2) للمزيد من التفصيل حول الانتقادات المرجع السابق ص 200 ومابعدها .

يكون لها القدرة على التاثير فى ساحة العلاقات الدولية • والقوة هذه سواء كانت على مستوى الفرد وما يؤثر فيه من معتقدات او على مستوى الدولة وما تملكه من موارد طبيعيةوصناعية وسكان ومساحة الى غير ذلك من عوامل القوة المؤثرة فى قدرة الدولة وحجم تاثيرها فى سياسة الدولة لعلاقاتها مع الدول الاخرى • وهذا يؤكد ان القوة وتوازناتها هى الاساس فى النظام الدولى بل ودعامته اما دعائم العلاقات الدولية فى المنهاج الاسلامى فهى تستند الى اسس روحية سماوية سامقة وهو ما سنشير اليه فى الفصل التالى الذى يتناول بالبحث فى دعائم العلاقات الدولية او بين الامم فى الاسلام •

المبحـث الثـالث

ابعـاد المقارنة بين الاسلام والقانون الدولى

البنـد الاول :

اختلاف طبيعة قواعـد الاسـلام

البنـد الثانى :

اختلاف الزمن والبيئة واثره فى المقارنة

البنـد الثالث :

العلاقات الدولية ورؤية الاسلام لدعائمها

المبحـث الثـالث

ابعـاد المقارنـة بين الاسـلام والقانـون الدولى

لم تخصص هذه الدراسة فى الاساس للمقارنة بين مبـادىء ضبط العلاقات الدولية فى القانون الدولى والشريعة الاسلامية لانه لايتسع المجال لاستعراض نصوص واعراف القانون الدولى بالتفصيل وانما اردنا بهـا الاشارة الى ملامح نظام العلاقات الانسانية فى الاسلام خاصة وان قواعد المعاملات الدولية معاشة وملموسة اما وانه عند البحث فى دعائم نظام العلاقات فى الاسلام يتبادر الى الذهن ويقفز امام الباحث النظام الدولى وتطبيقاته فانه من الضرورى الاشارة الى محور النظام الدولى للعلاقات الدولية دون تفصيل لان قواعد النظام الدولى اوفر حظا فى التطبيق هذا عكس حال قواعد الشريعة الاسلامية ولذا سنذكرها بشىء من التفصيل لانها وان اتفق معها القانون الدولى فى المسميات الا ان مضامين المبادىء فى النظم الوضعية يختلف فى التطبيق العملى . ولهذا يجب عند النظر الى قواعد القانون الدولى ان لا نركن الى النصوص فقط وانما يجـب تفسيرها فى ضوء التصرفات الدولية وبخاصة سلوك الدول الكبرى فى علاقاتها مع بقية الدول الاقل قوة وما تتبعه من قواعـد واعراف او تعتاده من الحكام تصوغها فى شكل مبادىء قانونية لان ذلك يساعد على تحديد مفاهيم قواعد القانون الدولى الحقيقيـة لمقابلتهـا بالشريعـة الاسلامية فى التطبيق العملى لها فى العلاقات بين الامم بالخصوص .

لذلك فان هذه المقارنة التى تفرض نفسها بين قواعد العلاقـات فى القانون الدولى واصول ضبط العلاقات بين الامم فى الاسلام ـ التى يراها كثيرون غير جائزة ـ يجب على الاقل ان تخضع لمنهـج منضبط المعايير والابعاد وان تراعى فيه الاعتبارات الموضوعية فلا تحكم المقارنة مشاعر معادية مسبقة كعدم اعتراف الفكر الوضعى المسيحى بالاسلام مثلا او التعصب ضده انحيازا لافكار مادية بحته ، فذلك فيه ميل وهو تمييز عنصرى كما يجب ان لاينقاد الباحث المقارن لافكار تاريخيـة افتعلها

اعداء الاسلام عندما هددهم ظهور الاسلام وانتشاره وتقديمه اسس بديلة للعلاقات بين الامم تستند الى منهاج السماء فكانت تلك الافكار التاريخية ناتجه عن عداوتهم للاسلام الذى اوقف اطماعهم فى السيطرة على حقوق وحريات الشعوب الاخرى فى ذلك الوقت التى تعتبر فى نظرهم فى درجة خلقية اقل منهم فلا يتساوون معهم وليس لهم مركز مساو فى نظر ونصوص ذلك النظام الدولى القديم •

هذه الاعتبارات الموضوعية تشكل مثقال المعيار الذى به توزن تلك القواعد والمبادىء لتنظيم العلاقات ولذا كان لابد ان تكون المعايير منضبطة الحدود والمعالم ، اذ ليس منطقيا ولا جائزا ان توزن ذات المبادىء والقواعد فى كل من التنظيمين بميزانين او بمعايير مختلفة والا فلا جدوى ترجى من المقارنة •

وعليه فان من مقتضيات المنهج الموضوعى للمقارنة الاخذ فى الاعتبار اختلاف زمن تكوين نظام العلاقات بين المسلمين وغيرهم من الامم والكيانات الاخرى الذى اقامه فقهاء المسلمين على اصول الاسلام السماوية الذى يختلف عن زمن تكوين نظم العلاقات فى القانون الدولى الحديث ، وذلك فضلا عن ضرورة مراعاة الاختلاف من حيث المكان فالعالم المعروف آنئذ غير الذى نعرفه اليوم والبيئة الحضارية المادية والمعنوية التى ولدت فيها قواعد كل من التنظمين ، اضف الى ذلك وجوب مراعاة اختلاف المصادر التى تستقى منها مبادىء كل من النظامين مع عدم اغفال الاعتبارات الثقافية والفكرية بعامة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها مما له كبير الاثر فى المنظومة محل البحث وهو ما سنشير اليه فيما يلى :

البنـــد الاول

اختلاف طبيعة قواعد الاسلام لتنظيم العلاقات

عن القانـــون الدولى

ان الاختلاف فى الطبيعة الناتج عن الاختلاف فى المصدر (السماوى للشريعة الاسلامية والوضعى للقانون الدولى) كبير ولا وجه للمقارنـة او المقابلة بينهما ، بل لايجوز المقارنة بينهما فيما يتعلق بالاحكـام القطعية السماوية فى الاسلام ، فاحكام الشرع الاسلامى ذات المصدر الالهى دون تدخل ارادة البشر فى تفصيلها او تفسيرها التى انزلها الله عـلى خاتم المرسلين محمد ﷺ لاتقارن مع الاحكام التى تضعها كل جماعـة وفق مصالحها المكانية والزمانية المحدودة • ولذا يجب ان نفرق بـين الاحكام ذات المصدر السماوى والاحكام التى يضعها البشر وفق تصـوره المحدود ويعتقد انها التطبيق للحكم السماوى الملاءم لزمانه ومكانـه والمحققه لمصالحه المعتبره شرعا •

وعلى الجملة نذكر أن مصادر النظام الاسلامى للعلاقات بين الامم المتفق عليها بين اغلبية فقهاء المسلمين هى :

- القرآن الكريم

- السنة المطهرة

- الاجتهاد بالرأى وله وسائل عدة •

اما مصادر نظم العلاقات الدولية فى القانون الدولى فهى مصـادر بشرية وضعية صرفه • وقد أشارت المادة (38) من النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية الى تلك المصادر فى معرض اشارتها الى القواعد التـى تطبقها المحكمة عند الفصل فى المنازعات فما جاء بها :

« ... وظيفة المحكمة ان تفصل فى المنازعات التى ترفع اليها وفقا لاحكام القانون الدولى وهى تطبق فى هذا الشأن :

ا ـ الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التى تضع قواعد تقر بها الدول المتنازعة صراحة .

ب ـ العرف الدولى المقبول بمثابة قانون كما دل عليه التواتر .

حـ ـ مبادىء القانون العامة التى اقرتها الامم المتمدينة .

د ـ احكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين فى القانون العام فى مختلف الامم (1) .

ومعنى ذلك أن المصدر الاساسى والوحيد لقواعد القانون الدولى هو الارادة البشرية فى صورة معاهدات دولية عامة او خاصة أو فى صورة اعراف دولية او مبادىء قانونية اقرتها المحاكم فى الامم التى تميزت بصفة التحضر ويعنون بها الامم الاوروبية الى غير ذلك من المصادر البشرية المتغيرة بتغير ارادة البشر واتساع او ضيق مداركهم وتحررهم او عبوديتهم لمصالحهم الانانية ومن ثم يشوب هذه القواعد البشرية المحضة مايشوب قدرة الانسان الفرد من محدودية فى الزمان والمكان والعلم وفى أغلب الاحيان فان هذه الارادة تخضع للمصالح الانانية للطرف الاقوى الذى يستطيع أن يملى هذه القواعد ويفرض تطبيقها وابرز مثال ماحدث فى حرب الدول الكبرى للعراق .

وفى المقابل اذا نظرنا الى احكام الشريعة الاسلامية نجدها ثابتة الاصول وصادرة عن رب العالمين فهى احكام فى معظمها كلية عامة شاملة

---

(1) وهو الاساس الذى سبق لمعاهدة لاهاى سنة 1907 أن اخذت به فى نظام المحكمة الدولية للغنائم ، المادة السابعة .

تنظم امور الدين والدنيا ولذا فالزاميتها او درجة مشروعيتها او السلطان الذى لها يسمو على سلطان البشر مهما كان ، وهذه الالزامية كما يقرر الفقهاء المسلمون هى لاحكام القرآن الكريم والسنة المبينة والمفسرة لما جاء فى القرآن الكريم من احكام كلية فهى اصل الدين ، وبهما تثبت الاحكام الشرعية التى تنظم امور الافراد (1) ، فالقرآن انزله الله لينظم شؤون الافراد وعلاقاتهم مع غيرهم . يقول تعالى :

« انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله . . . » (2)
وقد اعطى الله الرسول سلطة تنظيم امور الدين والدنيا باقامة الدين فى المجتمع المسلم وامرنا بطاعة الرسول «اطيعوا الله والرسول . . . » (3)

« ومن يطع الله والرسول فاولئك مع الذين انعم الله عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن اولئك رفيقا » (4).

وقال تعالى : « . . . وما اتاكم الرسول فخذوه ومانهاكم عنه فانتهوا »

فالى هذين المصدرين الثابتين يرجع المجتهدون لاستنباط الاحكام التفصيلية لما يستجد من امور الحياة مع مرور الزمن وهذا الاجتهاد منه ما ينظم العلاقات بين الامم والدول فى الفقه الاسلامى ، وهذا يعنى ان طبيعة الاحكام فى الشريعة الاسلامية منها ماهى من مصدر الاهى خالص « فمعظمها احكام عامة » ثابتة لاتتغير بتغير حائز السلطة المادية

---

(1) التفصيل فى اقسام الحكم الشرعى ومايتلعق به راجع كتاب الامدى «الاحكام فى اصول الاحكام » دار الكتب اللعمية ، بيروت سنة 1983

(2) قرآن كريم من سورة النساء آية 105

(3) قرآن كريم من سورة آل عمران آية 132,32 ايضا سورة محمد آية 33

(4) قرآن كريم سورة النساء آية رقم 6 ايضا انظر سورة الحشر

فى المجتمع او بتغير المصالح للجماعات السياسية عبر الزمان واختلاف المكان لانها صادرة عن خالق البشر منذ البدء والى الابد ، وتنزيل تلك الاحكام فيه مصلحة الانسان فى كل زمان ومكان فى الدنيا والحياة الاخرة والى جانب هذا النوع يوجد احكام القانون الاسلامى الذى فصل فيه الفقهاء الاحكام الكلية على المستجدات ، وفى العصور السابقة وضع الفقهاء شروطا للاجتهاد اهمها فى مجالنا هذا انها لاتخرج عن نطاق الاحكام الشرعية السماوية التى هى لصالح البشر اجمعين .

وباستقراء واقع النظم الدولية نجد ان الاسلوب الذى تتبعه القوى الكبرى فى تنظيم علاقاتها مع الدول الاخرى واهمها هو اسلوب السيطرة والهيمنة المستندة الى القوة وتوازن القوى وتفرغ ذلك فى المعاهدات والاعراف والعادات الدولية التى هى مصادر القانون الدولى وتجبر الشعوب الاقل قوة على الخضوع له فى الوقت الذى لاتلتزم هى نفسها به اذا تعارضت تطبيقاته مع مصالحها فى الهيمنة على العالم تلك الهيمنة التى تغلفت بتسميات تخفى حقيقتها المستنكرة من قبل الشعوب ومن هذه التسميات مايسمى بالنظام الدولى الجديد الذى نعيش اجراءاته الهادفة الى بسط هيمنة القوة الكبرى الحالية .

ونظرتنا هذه الى النظم الدولية الوضعية قال بعض فقهاء القانون الغربيين بشىء يؤكدها من ذلك ما قاله من يطلق عليه الغرب اب القانون الدولى الروحى « جروسيوس » فى تعريفه للقانون الطبيعى بقوله :

« القانون الطبيعى يمليه العقل السليم الذى يبين ان فى فعل ما صفه من الانحطاط الاخلاقى او الضرورة الاخلاقية طبقا لما اذا كان متمشيا مع الطبيعة العاقلة ام لا ، ونتيجة لهذا فان مثل هذا الفعل يحرمه او يامر به خالق الطبيعة وهو الله » (1)

---

(1) ورد فى كتاب جورج سباين ، تطور الفكر السياسى ، الكتاب الثالث (مترجم) دار المعارف بمصر ص 578

وهكذا نجد « جروسيوس » على رأس الفقهاء الغربيين واتباعهم الذين اقروا بعجز القوانين الوضعية عن ايجاد قواعد ثابتة للحق والعدل لضبط وتنظيم العلاقات البشرية ، ومن ثم الحاجة الى قانون اعلى من ارادات الافراد • وقد سمى « جروسيوس » هذا القانون الاعلى بقانون الطبيعة الذى هو فى النهاية من خالق الطبيعة • ويقر «جروسيوس» بأن رفاهية البشر تتطلب معالجة شاملة ومنسقة للقواعد التى تحكم العلاقات البشرية المتبادلة • وعليه من اقدر على ذلك من الله وقد انزل منهاجه للبشر اجمعين ؟

واستنادا الى ذلك ليس غريبا تقريرنا بان المدقق فى شرائع البشر فى النظم الوضعية يجد انها تدور فى فلك اهداف دنيوية متصارعة ومحدودة من الافراد الذين تشملهم ومن حيث الزمان والمكان • بل ان المشرع الوضعى احيانا يبيح التضحية بمصالح او بحياة شعوب من اجل مصالحه هو فى السيطرة عليها او يبيح الاعتداء على مصالح او حياة جيل او حريته زعما بأن ذلك لابد منه لتحقيق سعادة الاجيال المقبلة ، والتطبيق العملى للسياسات الدولية الحالية والنظريات السياسية الماركسية وغيرها يؤكد ذلك •

اما التشريع الاسلامى السماوى او المستمد منه فهو القانون الذى فطر الله الطبيعة عليه ، وممكن أن نفهم ذلك من قول الله تعالى : « فاقم وجهك للدين حنيفا فطرت الله التى فطر الناس عليها ••» (1)

فالتشريع السماوى الاسلامى منزهة احكامه عن الهوى او التحيز لفئة دون اخرى او جيل دون آخر من البشر ، وهو يسمو بالانسان عن أن يكون هدفه من الحياة مادى بحت ، فاحكامه من رب العالمين الذى لا يأتيه الباطل ولذلك فهى مبادىء خالدة صالحة لتنظيم العلاقات

---

(1) قرآن كريم سورة الروم آية رقم 30

الانسانية فى مختلف صورها ، الفردية والجماعيــة حيث جـاءت تلك الاحكام فى مجملها عامة قابلة لاستيعاب كل المستجدات دون مساس بالاصول والثوابت التى لاتتاثر باختلاف البشر او الزمان ، ولهذا نجد احكام التشريع الاسلامى فى مجملها تساير مصالح الناس على مر العصور، فكثير منها بين الشارع الحكيم علتها ليدور الحكم مع علته وليرشدنا الى تتبع هذا المسلك فى تنظيم معاملاتنا المتطورة مع الزمن فنجعلها مسايرة لمصالح الناس وفق الغاية الالهية من الحياة ولذلك يقرر الاصوليون انـه يجب الا يتعصب لنص من التشريع الاسلامى قرره الفقهاء ، لحكم معاملة فردية او خاصة بجماعة معينة ، لان تلك الاحكام الخاصة نسبية وتتاثر وتتغير بتغير الظروف والافراد والجماعات البشرية .

وتاسيسا على ذلك نجد من الفقهاء المسلمين قرروا منذ البدء تطور الاحكام المنظمة لحالات من المعاملات الخاصة استنادا الى ان الشريعـة الاسلامية جاءت لتخاطب الافراد فى مختلف الامكنة والازمنة ولذا راعت احكامها مصالحهم جميعا ، فالحكم الذى يفقد علته يتغير وقد عبر عن تلك القاعدة الفقيه المسلم القرافى (1) بقوله :

« ان كل ماهو فى الشريعة يتبع العوائد يتغير الحكم فيه عند تغير العادة المتجددة » .

وفى المقابل فان شرائع النظم الوضعية من طبيعة مختلفة عن طبيعة الشريعة الاسلامية بالاضافة الى الاختلاف حول القيم ومسميات بعض المبادىء التى تتضمنها لتعدد الارادات والمصالح وراء هذه التشريعـات الوضعية ، الامر الذى يؤدى الى تصارعها فى المسالة الواحدة فى الزمن الواحد وبالطبع فانها تختلف من زمن لآخر . وهذه المصالح الماديـة المحدودة الانانية هى التى تحرك الارادات فى النظم الوضعية وتصوغ

---

(1) هو الفقيه المسلم الامام شهاب الدين ابى العباس احمد بن ادريس الصنهاجى المشهور بالقرافى .

سياستها الخارجية فتؤدى الى تسخير الشعوب الاقل قوة لصالح القـوة المسيطرة لتحقيق مصالح انانية لاتخدم الانسانية .

وهذا الحكم ليس جزافيا منا ونورد ماذكره العالم الامريكى « رايت ميلز » حول سيطرة فئة محدودة على النظـــام الامريكى وتسخيره لصالحها الخاصة بقوله : « انه منذ الحرب العالمية الثانية فان الذى يسيطر على الولايات المتحدة تحالف قوى جـدا من رجـال الصناعـة والعسكريين ، وبوسائله الخاصة التى من اهمها السيطرة شبه الكاملـة على ادوات الاتصال الجماهيرية ، ويعمل هذا المحور أو تلك النخبـة على توفير الاسباب التى تساعد على تهيئة مناخ من اللامبالاه السياسية فى اوساط الراى العام الامريكى حتى لايكون هذا الاخير فى وضع يمكنه من مقاومة هذا التسلط او الوقوف على اخطاره المحققة بالنسبة لمستقبل الديمقراطية فى الولايات المتحدة » (1)

وسيطرة هذه الفئة على السياسة الخارجية لاكبر القوى الدوليـة المعاصرة ، الولايات المتحدة نجد فى العقلية الامريكية ما يبرر ويحسن لها سياسة السيطرة والهيمنة على العالم . ونقتطف من كتاب « هنرى لويس » الامريكى بعنوان « العصر الامريكى » الذى كان يشكو مـن ان الولايات المتحدة قد افلتت من يديها سنة 1919 فرصة عظيمة لم تحدث فى التاريخ لتاخذ الولايات المتحدة بيديها مقدرات العالم فقد جاء فيه :

« فليس علينا هذه المرة أن نخسر هذه الفرصة الثمنية ... انظروا الى القرن العشرين ، انه عصرنا ، وهو ليس عصرنا لاننا نعيش فيه ،

---

(1) للمزيد راجع كتاب دكتور اسماعيل صبرى مقلد ، نظريات السياسة الدولية السابق ص 251

بل لانه العصر الذى فيه اصبحت امريكا القوة التى تسيطر على العالم» (1)

وتستطرد النظرية التى ينتمى اليها والتى منها « ميلز » بقوله بان الخط المتشدد فى السياسة الخارجية الامريكية يرتبط فى اساسه بالمصالح الذاتية لتلك النخبة التى وان كانت تمثل اقلية ضئيلة من المجتمع الامريكى الا انها تحاول ان تحقق اقصى استفادة مادية وادبية ممكنة من وراء استمرار اوضاع التوتر والصراع بين العالمين الراسمالى والشيوعى ويمضى « ميلز » الى القول بان سطوة هذه النخبة فى الولايات المتحدة تكاد تكون عامة وشاملة ، اذ تمتد الى كافة القرارات التى يمكن وصفها بانها هامة وحيوية ، وعلى الاخص فى امور الرخاء والكساد والحرب والسلام (2) .

ولذا نقرر ان القانون الدولى الذى ينظم العلاقات الدولية بمصادرة الارادية واختلافه فى مضمون ونطاق المنتفعين بمبادئه وبطبيعته الاختيارية فى الالتزام به يظل قاصرا عن تحقيق ورعاية مصالح الجماعات المتعددة فى الزمن الواحد والامكنة المتعددة ، حتى ولو فرضنا جدلا تنزه واضعى قواعده عن الميل والانانية والهوى فما الحال واحكام القانون الدولى الحالى هو من صنع دول محدودة العدد تحاول فرض ماتقرره على الجميع وهو ايضا من صنع دول مارست الاستعمار واعتادت استغلال الشعوب ، ومتعصبة ضد المعتقدات الدينية للشعوب الاخرى ، وكانت تجاهر حتى وقت قريب بتعصبها وانه لايمكن ان ينتفع بمزايا قانونها الدولى الدول الغير مسيحية . وارادات تلك الدول الصريحة ، فى المعاهدات ، او الضمنية فى شكل اعراف دولية او مبادىء تقررها هى

---

(1) هنرى لوس «العصر الامريكى » نيويورك وتورنتو سنة 1941 ص 27 نقلا عن كتاب «الكسندر كير سانوف » الولايات المتحدة واوربا الغربية ـ دار الفارابى ـ بيروت 1974 ص 20

(2) للمزيد راجع جورج سباين المصدر السابق .

مصادر القانون الذى يحكم العلاقات الدولية مهما كانت تلك القواعد التى اقرتها الدول الاستعمارية متطرفة او مجحفة بحقوق اغلبية الشعوب التى لاتمتلك القوة مثلها ، ولم تشارك حقيقة فى وضع قواعد القانون الدولى فالمعلوم ان الاتفاقيات التى ابرمت عقب موجة الاستعمار اهدرت فيها الدول الاستعمارية حقوق الشعوب المستعمرة ، وهذه الاتفاقات والاعراف للدول الاستعمارية هى التى صارت جزء من التنظيم الدولى الحديث وبها تضبط العلاقات الدولية مع انها فى الاساس وضعت لخدمة اغراض ومصالح الدول التى وضعتها وتفرضها بالقوة وقد سارت تلك الدول فى ذلك وفق منهج نظرية « ميكايفلى » كما يقرر « جورج سباين » تلك النظرية التى دعت الى الثورة على مبادىء السياسة القديمة ووجوب اعتماد السياسة الاوروبية على القوة والانانية (1) .

وهكذا تعتبر تلك السياسات التى تعارفت عليها الدول التى مارست الاستعمار واهدار حقوق الشعوب الاخرى مصدرا للقواعد التى تنظم العلاقات الدولية ، وعليه يمكن تصور اختلاف مفهوم القيم والحقوق فى النظم الوضعية عنه فى الشريعة الاسلامية وان اتفقت التسميات فهى فى الاولى قاصرة ومحدودة وبينها خلاف وفى الثانية شاملة سامقه تعم مصالح كل ابناء الانسانية وليس مثل النظم الوضعية الدولية التى كانت حتى وقت قريب لاتقر لغير الدول المسيحية بامكانية الانضمام الى الاسرة الدولية ويتعصبون ضد الامم الاخرى (2) . ومن مظاهر ذلك التعصب ماذهبوا اليه فى تفسير المادة (38) من نظام محكمة العدل الدولية فى فقرتها الخاصة بالامم المتحضرة التى يؤخذ عنها المبادىء القانونية لحل

---

(1) جورج سباين المصدر السابق نفس الجزء .

(2) وهذا السلوك متأصل الجذور فقديما قال قديسهم « اوغسطين » ان العدالة لايمكن ان توجد خارج المسيحية ، للمزيد راجع كتاب يوسف كرم « تاريخ الفلسفة فى العصور الوسطى الاوروبية » ص 198

المنازعات الدولية فقد كانوا يجاهرون بأن الامم المتحضرة هي المسيحية الاوروبية فقط .

لذلك نؤكد على انه بدون وحى من الله للانسان فانه لايستطيع ان يضع تقنينا او تنظيما مكتملا لانه مهما كانت درجة مهارته لايمكنه ان يتنزه عن الاغراض الانانية التى له او لجماعته التى ينتمى اليها ولا يقدر ان يحيط علما بكل التصرفات والافعال البشرية فى لحظة واحدة فى كل الامكنة فى الحاضر او المستقبل . فكيف اذا سادت الاعتقادات الانانية والمصالح المحدودة التى لايحكمها اى ضابط اخلاقى كما قرر «هيجل» بأن الدولة لاتلتزم فى علاقاتها الخارجية بالقواعد الاخلاقية التى تسود داخل الدولة (١) . وهو فى ذلك ينتمى الى أصول النظرية المادية فى الماركسية التى تعتبر المادة مصدر القوانين ، فنتاج القاعدة المادية للاقتصاد والانتاج هو الذى يحكم علاقات الافراد وبالتالى الجماعات . وسبق ان اشرنا الى الولايات المتحدة كنموذج للنظم الرأسمالية وكيف أن المصالح المادية للفئة الضيئلة المسيطرة على السلطة هى التى تفرز العلاقات السلبية التى تتبعها الدول . ومثل تلك الاسس المادية لايمكن أن تقدم نظما او قوانين منسقة متوازنة ذات قيم ثابتة ومعايير منضبطة مثل التى تقدمها الشريعة الاسلامية .

إن الاستفسار عن الهدف الذى تتغياه النظم الوضعية التى تحكمها العلاقات المادية المتصارعة والبحث عن الاجابة لدى فلاسفة القانون الوضعى يوضح الاثر المترتب على اختلاف طبيعة الشريعة الاسلامية عن شرائع النظم الوضعية ، فالفلاسفة فى مختلف النظم السياسية يرون ان غاية القانون الوضعى فى النطاق الدولى هى استقرار العلاقات ومعلوم ان الذى يضبط العلاقات الدولية فى النظم المعاصرة هو القوة وتوازن القوى مما يعنى ان استقرار العلاقات الدولية يقصد به من حيث الواقع

---

(١) المصدر السابق لجورج سباين نفس الجزء .

استقرار علاقات القوة وتوازناتها . ومما يوضح طبيعة النظم الوضعية التى تضبط العلاقات الدولية نذكر ما قاله المفكر الغربى « هانس مورجانتو » انه من قبل التجاوز فى التعبير القول بان سياسة توازن القوى تهدف اساسا الى حفظ الحقوق او حريات الشعوب او اقامة السلام او المساهمة فى العمل على اقرار حسن التفاهم الدولى اذ ليس من مانع ان تقوم الحروب او تستخدم وسائل الاكراه لتحقيق التوازن الدولى فى القوى » (1) . ونضيف الى قول « مورجانتو » اية ليس من مانع ان تقوم الحروب لتحقيق التفوق فى القوى لفرض علاقات دولية تجسد بالخضوع من طرف والهيمنة من طرف آخر كما حدث فى الحرب الدولية ضد العراق التى قادتها الولايات المتحدة الامريكية .

وحتى مسميات القيم التى تعلن النظم الوضعية الدولية عنها كالعدالة مثلا فانها العدالة كما يراها البشر كل من زاوية مصالحه الانانية وهى فى هذا النطاق المحدود المتناقض والمتصارع يميز المشرع حتى فى هذا القدر لها بين العدالة القانونية والعدالة الانسانية (الفطرية) فالاخيرة اشمل حيث تعنى المساواة بين افراد الانسانية ولكن الذى تاخذ به النظم الدولية العدالة القانونية الاتفاقية التى تحددها فئة تملك سلطة وضع القوانين ، ولذا فالعدالة القانونية او الاتفاقية بين حائزى سلطة التشريع تؤدى الى الخلاف الشديد فى نطاقها من حيث الذين تشملهم وفى مضمونها ، اذ هى تنطلق فى كل دولة من مصالح مجموعة محدودة دون ان تراعى مصالح الآخرين فى المكان الواحد او الامكنة المتعددة وفى الزمان الواحد او الازمنة المتعاقبة او على احسن الفروض لاتراعيها بالقدر الذى تراع به مصالح الفئة حائزة سلطة التشريع .

---

(1) راجع كتابه بالانجليزية

Morgenthau, Hans. J. The New Balance of Power in Politics Among Natons, New York : Alfred A Knoft 1973.

باختصار ان التشريعات والنظم الوضعية عبارة عن قواعد مؤقتة تضعها الدول وحائزوا سلطة التشريع بها كل فى نطاقه لتنظيم مصالحه وامنه الذاتيين ، ولذا تقوم تلك القواعد على اسس مختلفة ومعايير متعارضه فتختلف باختلاف النظم والمنطلقات الفلسفية والفكرية التى تستند اليها الفئة الحائزة لسلطة التشريع . فهى بعامة نظم مقامة على معايير مادية مصلحية انانية دنيوية آنية وفق هوى البشر وقال تعالى :

« ومن اضَـلّ مِـمَّن اتبَّعَ هواهُ بغير هُدَى من الله . » (1)

لذلك تستند احكام النظام الاسلامى الى قواعد ثابتة منزلة من الله تعالى صالحة للبشر جميعا الى يوم الدين متعالية عن الهوى والانحياز لقوم دون قوم لغير العمل الصالح للانسانية . فالله العدل فى ذاته راعى منهاجه المنزل للبشر صالحهم كلهم .

ولذلك تفترق الشريعة الاسلامية فى طبيعتها عن القانون الدولى ، فمن حيث المخاطب بالاحكام ، تخاطب الشريعة الاسلامية الانسان فى كل المجتمعات فى مختلف العصور مباشرة فلا تعترف بسيادة انسان على آخر بكيفية تحول دون استفادة الفرد مباشرة من احكام الشريعة بما تقرره من حقوق ومراكز قانونية للانسان الفرد مباشرة ، اما القانون الدولى بقواعدة وضعتها فى الاصل الدول التى مارست سلب الشعوب الاقل قوة حقوقها وضمنت تلك الدول الكبرى عاداتها تلك فى الاتفاقات الدولية التى استخدمتها اداة لتثبت الامر الواقع واضفت عليه المشروعية الدولية لتخفى هيمنتها وسيطرتها على الضعفاء . كما ان قواعد القانون الدولى لاتخاطب الفرد مباشرة فلا تعترف له باى مركز قانونى الا من خلال الدولة الذى ينتمى اليها اذا كانت هذه الدولة معترف بها قبل الدول المهيمنة على المنظمة الدولية ، فشرط انتماءه الى دولة معترف بها ضرورى لان الفرد ليس له وجود فى نظر القانـون الدولى اما الشريعة

---

(1) قرآن كريم من سورة القصص آية رقم 50

الاسلامية فقد اشرنا الى انها تقرر للفرد شخصية انسانية ذاتية سواء كان ينتمى الى دولة معترف بها او كان ينتمى الى امة ليس لها كيان سياسى معترف به دوليا •

واختلاف طبيعة الشريعة الاسلامية عن القانون الدولى تبـــدو فى جانب آخر اضافة الى ماذكر المتمثل فى اختلاف تكوين كل منهما ومـا يعكسه ذلك على النظام الذى يقدمه لتنظيم العلاقات الفردية والجماعية، وذلك من حيث الاختلاف فى المصادر ، فمصادر القانون الدولى لم تدون الا حديثا (1) وبكثافة فى اثر الحربين العالميتين فى القرن العشرين حيث قامت اولا عصبة الامم كما عقدت عدد من المعاهدات والاتفاقات التـى نظمت اوضاع وعلاقات الدول عقب الحرب العالمية الاولى ثم عقب الحرب العالمية الثانية وقيام منظمة الامم المتحدة عقدت اتفاقيات دوليـة اقيمت بموجبها مؤسسات تابعة للامم المتحدة ومنظمات اقليميـة ومعسكرات واحلاف دولية ، ومن نظم تلك المؤسسات الدولية يتضـح أن ارادات القوى الدولية التى بقيت مسيطرة عقب الحرب هى التى وضعت اسس وقواعد القانون الدولى وفى اغلبها قام فقهاء القانون الدولى الاوائـل باشتقاق تلك القواعد من قواعد القانون الداخلى ثم استقلوا بما اشتقوه ولذا فالقانون الدولى حديث نسبيا قياسا بزمن تكوين قواعد الشريعـة الاسلامية ونظامها لضبط العلاقات بين الامم ومع ذلك فان القانــون الدولى لم تستقر قواعده ولازالت محاولات الخيرين فى النطاق الدونى تتلمس الطريق نحو بلورة قانون دولى محدد المعالم لكن يحد منهـا ان ماتقره مجموعة من الدول قد لاتعترف به مجموعة اخرى ، بل ما تقرره اغلبية الدول قد ترفضه واحدة يكون لها مـن القوة ما يجـعل ارادتها تفوق ارادات مجموع الدول فى الواقع ، ومن الامثلة الصارخة

---

(1) Studies In International law and Diplomatic Practice By Seif Ahmed - El wasy pp. 27 - 37.

الاجماع العالمى على حق الشعب العربى الفلسطينى فى تقرير المصير والرفض الامريكى الصهيونى لذلك وكذلك الامر فى قضية الشعب الافريقى فى جنوب افريقيا .

ومن ناحية اضافية يساعد تبنى القوى الكبرى لسياسات تفرزها مصالحها الانانية وتتذرع لتبريرها تمسكها بحريتها الخارجية وسيادتها فى مواجهة الدول الاخرى لان تلك السيادة لديها تقتضى عدم خضوعها لغير ارادتها فى النطاق الدولى ، كل هذا اذا ما اضفناه الى طريقة تكون الاعراف والعادات الدولية يجعل هذه الاعراف والعادات الدولية مبهمة حيث كل قوة من القوى الكبرى تفسرها وفق مصالحها وهى فى الاصل تعارفت عليها واعتادتها القوى التى مارست الهيمنة على الشعوب الاقل قوة اضف الى ذلك طبيعة المعاهدات والاتفاقات الدولية وحتى نصوص المعاهدات الدولية فان عمومها يجعلها عرضة للاختلاف حول تفسيرها (1) ، هذا بالاضافة الى انعدام القوة الملزمة لتامين احترام القواعد الدولية ، فكما نلمس فان القوى الكبرى هى التى تتدخل احيانا لتنفيذ قواعد القانون الدولى التى تضعها الامم المتحدة اذا كانت هذه القواعد او القرارات تخدم مصالح القوة الكبرى او حلفاءها وآخر مثال ملموس تدخل الولايات المتحدة ومعها شكليا ثلاثين دولة ضد العراق فى حرب الخليج لاجبارها على تنفيذ قرارات مجلس الامن التى اعدتها الولايات المتحدة الامريكية فى حين لم تتدخل اى قوة من القوى الكبرى لفرض تنفيذ قرارات الامم المتحدة ومجلس امنها ضد ما يسمى باسرائيل التى بلغت العشرات منذ سنة 1948

---

(1) على سبيل المثال انظر الخلاف الذى ثار فى الامم المتحدة ومنظماتها حول تفسير قرار مجلس الامن (242) بخصوص حرب 967 بين الجيش المصرى والسورى والاردنى وبين اسرائيل . والقرار (761) الخاص بليبيا حول تفسير الهيئة الدولية .

ولهذا فانه فى الواقع الدولى لايمكن اعتبار العرف الدولى قانـــون لانه وان كان المصدر الاول تاريخيا للقانون الدولى باعتباره مجموعــة السوابق التى سارت عليها الدول الغربية المسيحيــة الا ان تلك الدول نفسها لم تحترمها دائما خاصة عندما تتعارض مع مصالحها او مصالح حلفاءها وخير مثال على ذلك حق الشعوب فى تقرير مصيرها فالدول الغربية تقربه لنفسها ولحلفائها اما حقوق الشعوب التى كانت تستعمرها فذاك خارج نطاقها . هذا بالاضافة الى انه كثـيرا ما يكـون العرف الدولى خاصة بدولة او مجموعة دول تجمعها روابط متميزة . كما قــد يعيب العرف الدولى الخلافات التى يثيرها عند التطبيق ، وعدم مواكبته للحاجات الدولية المتطورة خاصة مع تنامى حركات تحرير الشعوب ، وذلك على الرغم من قول بعض فقهاء القانون بأن المعاهدات الدوليــة تتلافى بعض عيوب العرف لان هذا القول معيب فى حالة اطلاقه لتعثــر بلورة او تكوين قانون دولى عام يقوم على المساواة والعدل الحقيقيين وهذا الذى نقرره يتضح من ايجازنـــا لطريقة تكوين قواعد القانـــون الدولى ومنها النظام الذى يضبط العلاقات الدولية فى التنظيم الدولى المعاصر وتوضيح ذلك ، انه بالاضافة الى العرف الدولى الذى يعد المصدر التاريخى الاول للقانون الدولى فقد كان العرف هــو المصدر الاساسى للمعاهدات الدولية التى كانت فى الغالب تدوينا للقواعد العرفية والسوابق التى اعتادتها الدول ، ونذكر من هذه المعاهدات التى كانت معالم بارزة فى مسيرة تكوين القانون الدولى ما يلى :

معاهــدة « وستفاليــا » Treaty of westphalia سنة 1648 م

وقد سادت قواعدها العلاقات الدولية من 1648 حيث 1713 حتى عقدت معاهدة « اوترخت» عقب هزيمة لويس الرابــع عشر وانتهــاء الحرب على الارث الاسبانى . وقد اخذت نظم العلاقات الدولية فى هذه المعاهدة مسارا جديدا غير الذى كان سائدا ومتعارفا عليــه قبلها فى العلاقات الاوروبية الدولية اذ اتجهت الدول الاوروبية نحو التعــاون والمشاركة بعد ان كانت علاقاتها تتسم باعتمادها على القوة وما تفرزه

من خضوع فى جانب الضعفاء والسيطرة والسيادة للاقوياء على بقية الدول او الاقطاعيات او المدن التى كانت آنذاك . وفى الواقع سيطر خلال هذه الفترة على حكم العلاقات الدولية كل من فرنسا واسبانيا والنمسا وبريطانيا التى فرضت القواعد لضبط العلاقات الدولية آنذاك بما يخدم المحافظة على النظام الذى يخدم مصالحهم الاستعمارية وتميز ذلك النظام بسيطرة بريطانيا على البحار مع اقامة نوع من توازن مصالح تلك القوى آنذاك . واجمالا صارت قواعد العلاقات الدولية تتسم بشىء من التحديد وتحسنت قليلا عما كانت عليه قبل معاهدة وستفاليا .

ولكن الحاجة اظهرت قصور تلك القواعد وابرزت ضرورة توطيد قواعد تحكم العلاقات الدولية خالية او على الاقل تخفف من سيطرة القوة من اجل حالة دولية اكثر استقرار وسلام فى العلاقات .

وهكذا تاريخيا كانت مجموعة المعاهدات التى جاءت بعد وستفاليا (التى ساوت بين الدول المسيحية فقط) تدوينا لقواعد القانون الدولى التى تضمنتها المعاهدات والاتفاقات الدولية التى تصالحت فيها القوى عقب الحروب التى جرت بينها كما سنوضح اكثر فى الفقرات التالية :

(2) معاهدة « اوترخت » Treaty of Utrecht سنة « 1713 » م .

وقد عكست تلك المعاهدة الحالة الدولية وعلاقات القوى آنذاك حيث جاءت اثر هزيمة فرنسا امام التحالف الاوروبى فنظمت المعاهدة العلاقات الاوروبية بهدف منع توسع او سيطرة فرنسا على الدول الاخرى .

وقد تميزت الفترة من عقد معاهدة « اورترخت » سنة 1713 حتى مؤتمر « فيينا » سنة 1815 بكثرة الحروب البحرية بين الدول الاوروبية لتصارعها فى السيطرة على الملاحة الى ماوراء البحار ، وقد افرز هذا الواقع قواعد تخدم مصالح القوى المسيطرة فى ذلك العصر بين الدول الاوروبية التى انتشر فيها الايديولوجية القومية التى رافقها قيام الثورتان الامريكية والفرنسية مع ما احدثتاه من آثار فى العلاقات الدولية .

(3) ـ معاهـدة « فيينـا » The Treaty of Vienna سنة 1815 م

وقد عقد مؤتمر فيينا ايضا عقب هزيمة فرنسا نابليون ، فتضمنـت اعادة تنظيم العلاقات بين الدول الاوربية خاصة فيما يتعلـق بالملاحة وحظر تجارة الرقيق وترتيب المبعوثين السياسيين .. الخ .

واجمالا تميزت الفترة من مؤتمر فيينا سنة 1815 حتى عقد معاهدة فرساى سنة 1919 اثر الحرب الدولية الاولى بقيام ثورة صناعية وتكنولوجية ونشوء انماط جديدة من العلاقات الدولية المتشابكة والمتصارعة اثر تعاظم الثورة الصناعية وتضخم السكان فى الدول الصناعية ورغبتهم فى ايجـاد اماكن واسواق جديدة لنشاطاتهم عززها سيطرة بحرية وبريـة للغرب على العالم انتجت حروب وصراعات استعمارية افرزت قواعد جديدة فى القانون الدولى عبر عدد من المعاهدات التى تطورت تدريجيا بالقانون الدولى ونظم العلاقات الدولية نذكر ابرزها فى الفقرة التالية .

ـ معاهدة « التحالف المقدس » سنة 1815

وقد عقدت بين قيصر روسيا وملكى النمسا وبروسيا ثم انضمـت اليها انجلترا فيما بعد ، وكان هذا التحالف يهدف فى الواقع الـى العمل على تنسيق تعاون تلك الدول لكى تحول دون اى تغيير سياسى فى المنطقة وتمنع اى مساس بنظام توازن القوى التى اقامته فى علاقاتها بعضها مع بعض .

ـ معاهدة « اكس لاشابل » سنة 1818

التى عقـدتهـا نفس القـوى الاوروبيـة ثـم انضـم اليهـا فيمـا بعـد ملك فرنسـا « لويس الثامـن عشر » ومـن بـين مـا اتفقـت عليـه دولهـا ان اعطـت هـذه الـدول لنفسـها الحـق فى التدخل فى الشؤون الداخلية لمقاومة اى تغيير تريده الشعوب !؟ ولاتريدة تلك القوى . وبالفعل تدخلت روسيا وبروسيا عسكريا فى نابلى سنة 1821 كما تدخلت فرنسا فى اسبانيا سنة 1823 وتدخلت انجلترا فى البرتغال

سنة 1826 وتدخلت أوروبا فى شؤون مصر سنة 1840 وغير ذلك كثير ومازال هذا العرف الاستعمارى سائدا حتى الزمن الراهن حيث لايخرج عن نطاقه ماجرى من تحالف امريكا والغرب واتباعهم ضد التغيير الذى اراده العراق فى الوطن العربى الذى بالرغم من الاختلاف حول صحته عربيا من حيث الاسلوب فانه يجسد تحالف القوى الكبرى من اجل مصالحها الاستعمارية فى الوطن العربى الغير مشروعه .

وعلى الجملة ان العلاقات الدولية فى العصر الحديث تاثرت فى مسارها بفعل مجموعتين دوليتين ، فالى جانب التجمع الاوروبى وما عقده من معاهدات لضبط العلاقات الدولية كانت مجموعة الدول الامريكية هى الشريك الاخر ، حيث بدا ذلك واضحا منذ الاعلان الامريكى الذى صدر على لسان رئيس الولايات المتحدة الامريكية سنة 1823 « مونرو » الذى صرح بان امريكا لاتسمح لاية دولة أن تتدخل فى شؤون القارة الامريكية باعتبارها منطقة سيادتها ونفوذها ، وقد سمى هذا الاعلان باسم « اعلان مونرو » وقد شكل معلما رئيسيا فى حكم نظام العلاقات الدولية بين الشرق والغرب .

ولايضاح دور المجموعتين فى تكوين القانون الدولى نذكر بايجاز نبذة عن القوانين الرئيسيتين اللتين تبلور فى ظلهما قواعد واحكام والاعراف التى تضبط العلاقات الدولية فى العصر الحديث وهما :

أولا : المؤتمر الاوروبى واثره فى نظام العلاقات الدولية :

يمكن القول ان مؤتمر « فيينا » سنة 1815 وضع نواة الجماعة الدولية الاوروبية الحديثة ، حيث انضم الى اطرافه كل من ايطاليا ، المانيا ، النمسا ، اليونان ، رومانيا ، الصرب بعد رحكة الاستقلال التى استندت الى حق تقرير المصير المرتكز على القومية .

وقد اتسمت علاقات هذه الدول بنوع من الاستقرار والسلام اذ ان مشاكلها كانت تحلها عن طريق عقد مؤتمرات في المناسبات بين الدول الكبرى منها او بدعوة من احداها لتسوية اية مشكلة بينها (1) ومع ذلك فقد كان للدول الاكثر قوة منها الكلمة المسموعة في جميع المسائل الدولية العامة ، حيث تلقى ارادتها التقدير والاعتبار لدى الدول الاخرى الاقل قوة وبذا كانت تسيطر الدول الكبرى عمليا على الشؤون الدولية في نصف الكرة الشرقي (بالنسبة لامريكا) فتتدخل بين مختلف الدول لفرض وجهه نظر معينة كلما ترائى لها أن في ذلك مصلحة لها ، ومن هنا سمى النظام الدولي الذي كان يهيمن على العلاقات الدولية آنذاك بنظام المؤتمر الاوروبي حيث أن تصريف شؤون العالم كان يتم في تلك المؤتمرات التي تقودها دول أوروبا الكبرى .

وهكذا كانت قواعد العلاقات الدولية تفرضها الدول الاوروبية وقد صارت فيما بعد هي عماد النظام الدولي لحكم العلاقات الدولية .

ثانيا : جماعة الدول الامريكية والعلاقات الدولية الحديثة :

والمجموعة الاقليمية الدولية الاخرى التي ساهمت في تكوين قواعد القانون الدولي هي جماعة الدول الامريكية ، فمنذ تصريح مونرو سنة 1823 لم يعد المؤتمر الاوروبي هو المتصرف وحده في العلاقات الدولية والقواعد التي تقوم عليها ، وقد بدا ذلك واضحا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث صارت جماعة الدول الامريكية تشارك – وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية – المؤتمر الاوربي في الهيمنة على العلاقات الدولية ، فقد شاركت الولايات المتحدة الامريكية في المؤتمرات

---

(1) وفي الخصوص نذكر مثال : مؤتمر باريس سنة 1856 وبرلين سنة 1878 ولندن سنة 1883 وبرلين سنة 1885 لاهاي 1907،1899 جنيف 1864 تصريح بترسبرج 1868 وغيرها

الاوروبية التى كثيرا ما كانت تنتهى بعقد اتفاقات دولية ، مثل «تصريح باريس البحرى سنة 1856 » واتفاقات « لاهاى سنة 1899 - 1907» التى نظمت مسائل الحرب والحياد وتسوية المنازعات واحوال الجرحى والاسرى ... الخ ٠

ولكى تكون مجموعة الدول الامريكية فعالة فى النظام الذى يسود العالم استمرت فى تعاونها مع المؤتمر الاوروبى ، وبذلك تهيأت لها فرصة قيام اتحاد الدول الامريكية فتمكنت الولايات المتحدة الامريكية بوساطته من فرض الكثير من قواعد العلاقات الدولية فى القانون الدولى

مما تقدم يتضح ان القانون الدولى قد توفرت له فرص التطور وعامل الحداثة من حيث الزمن بالنسبة للتشريع الاسلامى التى تنزلت مبادئه فى اوائل القرن السابع الميلادى ومع ذلك فانه لاختلاف مصدر القانون الدولى حيث مصدره بشرى بينما مصدر قواعد الشريعة الاسلامية سماوى لذلك فان النظام الدولى لم يصل الا الى بعض مما جاء به الاسلام ومازالت مبادىء الاسلام المثل الاعلى فى العلاقات البشرية الانسانية والتى ستظل تتطلع اليها كل النفوس السليمة الخيرة حقا لانها تسمو على القوانين الوضعية مصدرا وطبيعة وثباتا حيث لاتتبدل احكامه وفق مصالح القوى المادية والانانيات التى تتوالى وتتداول السيطرة عبر الزمن ، كما تفوقها من حيث شمول احكام الشريعة لكافة البشر وفى كل الازمان ولتوضيح ذلك نشير بايجاز الى تكوين الشريعة الاسلامية .

فمن المعلوم ان مصدر الاحكام فى الشريعة الاسلامية سماوى هو القرآن الكريم ثابت لايقبل الالغاء او التعديل بعد وفاة الرسول الذى بلغ مبادىء السماء وفسرها ثم بعد انقطاع الوحى بوفاة خاتم المرسلين جمعها صحابته الكرام وخلفاؤه الراشدون وتفصيل ذلك نذكر كيف تم تدوين مصادر الشريعة الاسلامية ، القرآن الكريم والسنة النبوية فيما يلى :

- القرآن الكريم :

ابتداء نزول الوحى الالهى بالقرآن الكريم على خاتم المرسلين فى ليلة القدر من ليالى رمضان ، والرسول فى الاربعين من عمره ، واستمر التنزيل لاحكام الشريعة منجما بحسب الوقائع والاحوال غالبا لفترة ثلاث وعشرين سنة وثلاثة شهور تقريبا (1) ، وكان يكتب كل ما ياتى به الوحى ، ومن كتاب الوحى ابو بكر الصديق الذى كان اول خليفة لرسول الله ، وعمر بن الخطاب ثانى الخلفاء الراشدين وعثمان بن عفان - ثالث الخلفاء - وعلى بن ابى طالب - رابع الخلفاء الراشدين - وغيرهم من صحابة رسول الله من امثال عامر بن فهيرة وزيد بن ثابت وابى بن كعب وثابت بن قيس وغيرهم حيث كانوا يكتبونه على مايسهل عليهم توفيره من العسب والاقتاب واللخاف والاكتاف والرقاع ويودع مايكتب فى بيت الرسول ﷺ .

وهكذا عندما توفى الرسول ﷺ كان القرآن مجموعا على هذا النحو المتقدم ، وفى عهد ابى بكر وباقتراح من عمر بن الخطاب شرع زيد بن ثابت ومعه عدد من صحابة الرسول ، كتاب الوحى ، حيث كلفهم الخليفة ابو بكر الصديق بتدوين القرآن الكريم فى مصحف واحد مما هو مجموع ، وكان زيدا من الزم الصحابة بكتابة الوحى بين يدى الرسول . وبقيت الصحف التى جمعها ودونها زيد ومن شاركه من الحفاظ (امثال عثمان وعلى وابى ابن كعب) عند ابى بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عمر طوال حياته ثم عند حفصة بنته الى ان قام عثمان بن عفان بتدوين القرآن فى العام الخامس والعشرين بعد الهجرة وجمع المسلمين على مصحف واحد .

---

(1) للمزيد راجع كتاب د. احمد شلبى « تاريخ التشريع الاسلامى » مكتبة النهضة المصرية ط 1983

والجدير بالذكر أنه أثناء حياة الرسول ﷺ كان الملاك الذى يحمل الوحى الى الرسول يراجعه بما أنزل عليه من القرآن كل رمضان من كل عام ، ويروى انه فى رمضان السنة التى توفى فيها الرسول راجعه جبريل عليه السلام مرتان فقد روى « البخارى » عن فاطمة ان النبى أسر اليها أن جبريل كان يعارضه (يراجعه) بالقرآن كل سنة وانه عارضه مرتين فى العام الذى توفى فيه .وقال لها لا أراه الا قد حضر اجلى (1) . وفى المعنى روى مسلم عن عمر قال : « بينما نحن جلوس عند رسول الله ﷺ ذات يوم ، اذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر ، لايرى عليه اثر السفر ولايعرفه منا أحد حتى جلس الى النبى ﷺ فاسند ركبتيه الى ركبتيه ، ووضع كفيه على فخذيه ، وقال : يامحمد ، اخبرنى عن الاسلام ، فقال رسول الله ﷺ : « ان الاسلام أن تشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول اللــه وأن تقيــم الصلاة ، وتؤتى الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت أن استطعت اليه سبيلا » . قال : صدقت . فعجبنا له يساله ويصدقه ، قال : فاخبرنى عن الايمان : قال : « ان تؤمن بالله ، وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وتؤمن بالقدر خيرة وشره » قال . صدقت قال فاخبرنى عن الاحسان قال : « أن تعبد الله كانك تراه فان لم تكن تراه فانــه يراك » . قال : فاخبرنى عن الساعة قال : « ما المسؤل عنها باعلم من السائل » ... ثم انطلق فلبثت ثم قال : « ياعمر اتــدرى مــن السائل ؟ » قلت : الله ورسوله اعلم . قال : « فانه جبريل اتاكــم يعلمكم دينكم » . ولاغرابة فى ذلك فقد قال تعالى فى كتابــه العزيز : « انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون » (2) . لذلك نقول الشريعة الاسلامية ثابتة الاصول ومحفوظة من التحريف وتسمــو على الغليــات الدنية الدنيوية غير قابلة للتبدل الذى تفرضه مصالح فئة على حســاب الآخرين .

---

(1) البخارى جـ 6 ص 229

(2) سورة المائدة (67)

_ السنة النبوية : وتعد السنة المفسر لمجمل القرآن الكريم . وقد جسدت السنة النظام السماوى عمليا . وتعرف السنة بانها الاقوال والافعال الصادرة عن الرسول ﷺ وتشمل تقريره لما صدر عن بعض اصحابه من اقوال وافعال ولم يعترض عليها مع قدرته على ذلك وهى لاتخرج فى مجملها عن امرين :

الاول : تبليغ ما انزل الله على الرسول الى الناس ، قال تعالى:

« يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك » (1)

الآخر : بيان ما خفى عليهم من احكام القرآن . قال تعالى :

«ولنزلنا اليك الذكر لتبين للناس مانزل اليهم ولعلهم يتفكرون» (2)

وقوله تعالى : « وما انزلنا عليك الكتاب الا لتبين لهم الذى اختلفوا فيه وهدى ورحمة لقوم يؤمنون » . (3)

والسنة حجة ومصدر للاحكام لما امرنا الله بطاعة الرسول من ذلك قوله تعالى : « قل اطيعوا الله والرسول .. » (4)

« من يطع الرسول فقد اطاع الله .. » (5),

« يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول .. » . (6

على أن السنة النبوية منها ماهو وحى يتلى (القرآن) ومنها مالا يتلى وهو من الرسول عليه السلام وهو ايضا على نوعين ولذلك:

---

(1) سورة المائدة (67)
(2) سورة للنحل
(3) سورة النحل (64)
(4) سورة آل عمران
(5) سورة النساء (80)
(6) سورة محمد (33)

نفرق بين ما يعد تشريعا فى السنة ومالا يعد تشريعا ، اى بين ما صدر عنه عليه الصلاة والسلام من اقوال او افعال أو تقرير بصفته رسول الله وكان مقصودا به التشريع الذى تدل عليه القرائن والدلائل كالذى بين فيه مجملا فى القرآن او خصص عاما أو العبادات او القواعد العامة «مثل لاضرر ولاضرار » فهذا يعد ملزما ، اما مالا يعد تشريعا عاما ، اى كان وقتيا كبعثه الرمل الى ملوك واباطرة زمانه أو توليه القضاة وتدبير الشؤون المالية ... الخ فهى غير ملزمة الآن وانما من قبيل القدوة حيث كانت تلك الاحكام تدور مع علتها فان فقدت العلة تغير الحكم فيها وصار علينا ان نبحث فى العلل الجديدة لنستخلص احكاما جديدة . ولهذا اجمع المسلمون على ان ماصدر عن الرسول ﷺ من قول أو فعل أو تقرير وكان مقصود به التشريع ونقل الينا بسند صحيح يفيد القطع او الظن الراجح بصدقه ويكون مفسرا للكتاب الكريم ومبينا له ، يعتبر حجة شرعية ومصدرا تشريعيا تاليا للقرآن الكريم .

– الاجتهاد كمصدر للتشريع الاسلامى الوضعى :

جاء القرآن الكريم باحكام فى معظمها مجملة فكانت السنة تبين مجملها وتوضح كيف يمكن التشريع واستنباط الاحكام التفصيلية للامور المستجدة من احكام القرآن الكريم بالاجتهاد واعمال الرأى ، فكان ذلك الفعل من الرسول ﷺ يقصد به ان يقتدى المسلمون بعده به . فالمعلوم ان آيات الاحكام فى القرآن الكريم اقل من مائتين من مجموع آى القرآن الستة آلاف تقريبا بوفاة الرسول وانقطاع وحى الله كان لابد من الاجتهاد لاستنباط الاحكام التفصيلية لما يستجد فى العلاقات البشرية وفى آى القرآن الكريم الدعوة الى ان يعمل الانسان فكرة وفى سنة النبى الكريم ما يؤيد الاجتهاد بالفكر لايجاد الاحكام التفصيلية التى تطبق الشريعة السماوية فى كل الازمان والاماكن نذكر على سبيل المثال حديث رسول الله لمعاذ ، اذ يتفق الاصوليون على انه قد روى عن معاذ بن جبل ان رسول الله ﷺ لما بعثه قاضيا على اليمن قاه له : « كيف تصنع ان عرض لك قضاء ؟

قال اقضى بما فى كتاب الله تعالى .قال الرسول : « فان لم يكن فى كتاب الله ؟ قال : فبسنته ، قال فان لم يكن فى سنة رسول الله ؟ » قال : اجتهد رايى لا آلوا ، قال معاذ فضرب رسول الله ﷺ صدرى ثم قال : « الحمد لله الذى وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله » (1)

والاجتهاد عند العلماء المسلمين نوعان ، اجتهاد عام واجتهاد خاص . والاجتهاد الذى نقصده هنا هو الاجتهاد العام ذاك المتعلق بالمعاملات الدنيوية الاجتماعية والمتمثل فى علاقات الافراد والجماعات البشرية بعضها مع بعض ، وهذا الاجتهاد مطلوب من الجميع اما الاجتهاد الخاص فى الامور الدينية التى تمثل علاقة الانسان بخالقه والحلال والحرام فهذا يستوجب فيمن يقوم به عدة شروط نجملها فى ضرورة علمه بالقرآن الكريم وموضع الآى التى يريد الاستدلال بها وحفظ القرآن يساعد على القيام بهذا الاجتهاد ، وان يكون عارفا بالسنة التى كانت تشريعا عاما وعارفا باللغة والادلة وشروطها .

ولذلك نرى ان النوع الاول (الاجتهاد العام فيما لانص فيه أو سنة للتشريع) هو حق عام وواجب على كل فرد حيث المعاملات الناتجة عن الحياة الاجتماعية الفردية والجماعية ليس اقدر على تصويرها ووضع الحلول لها ممن يعانى منها بالتعاون مع اهل العلم والخبرة وهو المجال الذي تركته آيات القرآن الكريم لاعمال الافراد رأيهم والاجتهاد فى اطار الشريعة الاسلامية واهدافها الدنيوية والاخروية .

وعليه تتدرج مصادر النظام الاسلامى الداخلى وفى نطاق العلاقات الدولية فيأتى القرآن الكريم فى الدرجة الاولى ثم السنة المطهرة فالاجتهاد من المسلمين فيما لانص فيه وبمالايخرج على المصدرين الاصليين فيما

---

(1) للمزيد راجع محمد سلام مدكور «المدخل للفقة الاسلامى » ح ١ 1960 دار النهضة العربية ص 67 ومابعدها أيضا عباس متولى حمادة ، أصول الفقه 1965 ص 31

شرعاه من احكام عامة ، وتذكر كتب التاريخ الاسلامى ان صحابة الرسول وبالتحديد عمر بن الخطاب كان اظهر صحابة الرسول ﷺ وخلفاءه فى الاجتهاد . فقد كان يجتهد لاستنباط الاحكام التفصيلية لتطبيق احكام الشرع الاسلامى على ما يستجد من امور .

وفى هذا الاطار وحيث دعوة الاسلام شاملة وعالمية فقد كان لذلك اثره فى الاجتهادات الفقهية الاسلامية ومنها مايتعلق بالقواعد التى تنظم العلاقات الدولية سلما وجهادا بالقتال فهذا النظام كان دائما جزءا عن الشريعة الاسلامية بعلمة الذى تعرض الفقه الاسلامى لبحثه فى باب المغازى والسير (1) . وقد كان للاسلام وفقهاؤه اثرهم فى النظم الدولية نفذ اليها من خلال تعامل المسلمين مع غيرهم سلما وحربا ، فقد كان للبلاد الاوروبية صلات كثيرة مع المسلمين من خلال الحروب والمعاهدات وفى هذا السياق جاء فى كتاب تراث الاسلام للمستشرقين « شاخت وبوزورث » « فى القتال الذى دار بين الصليبيين والمراسنة (2) فى الشرق كانت هناك مناسبات يسلم فيها الصليبيون بأن العدو نفسه يعترف بالقيم التى كان الناس يبدون لها تقديرا رفيعا بفضل ماتعلموه من فروسية العصور الوسطى ، فلقد اعجب احد الصليبيين الايطاليين ـ الذى دون انطباعاته عن الحملة الصليبية الاولى ـ بالشجاعة والحصافة والصفات العسكرية لدى الاتراك (3) فى معركة دوريليوم التى دارت سنة 1097 فى الحملة الصليبية الاولى بين السلاجقة والروم غربى الاناضول وهزم فيها السلاجقة وفتح امام الصليبيين الطريق الى الشام .... كان التقدير

---

(1) راجع مثلا كتاب الرد على سير الاوزاعى للامام ابو يوسف وكتاب السير الصغير والسير الكبير لمحمد بن الحسن الشيبانى تحقيق د. مجيد خدورى ، الدار المتحدة للنشر . ط 1975

(2) يعنى العرب راجع الدكتور السيد عبد العزيز سالم « تاريخ العرب فى عصر الجاهلية » دار النهضة العربية سنة 1971

(3) يقصد المسلمين .

متبادلا من الطرفين .... وانه لا يحق لاحد باستثنائهم واستثناء الفرنجة ان يدعو نفسه فارسا » . (1)

ومن خلال تعامل الغرب مع المسلمين غالبا فى الحروب التى شنها الغرب على الاسلام تاثر القانون الدولى لاحقا بمبادىء الاسلام التى تعامل المسلمون مع الغرب بمقتضاها اثناء الحروب وفى العلاقات السلمية .

ولتوضيح اثر مبادىء الاسلام فى القانون الدولى نوجز القول فى ان القانون الدولى الحديث هو فى الاساس يقوم على موروث الدول الاوروبية المسيحية فى مجال الاعراف والعادات الدولية التى جرت بينهم فى تنظيم حقوقهم فى مواجهة بعضهم وحقوقهم فى استعمار الغير وسلب ثرواته والتنسيق بينهم فى هذا .

والقانون الدولى فى مجمله كما يرى – بحق – كتاب القانون الدولى انه قانون الدول المسيحية من حيث النشاة والاستفادة من احكامه والمسيحية كما هو معلوم لم تتضمن فى اصولها تشريع لامور الدنيا ولاتنظيم للمعاملات الفردية او الجماعية لابين المسيحيين ولابينهم وبين غيرهم ، لكن ذلك لم يمنع تكتل المسيحيون ووحدتهم فى أوروبا العصور الوسطى فى مواجهة الاسلام فكانت المسيحية اساس التعامل فيما بينهم وبذلك وضعت الاقطاعيات او المدن الدول المسيحية الاوروبية اعرافا وعادات لتنظيم علاقاتها فيما بينها واخرى فى علاقات المسيحيين بغيرهم ولم تسمح لغير المسيحين بالانتفاع بالاحكام الاولى لعلاقات المسيحيين الدولية الى أن جاء المد الاسلامى وتحقيق عالمية الدعوة الاسلامية جزئيا فى نظام سياسى انشاء مراكز حضارية اتصل بها الغرب فى السلم كما احتك

---

(1) تراث الاسلام تصنيف شاخت وبوزورث منشورات دار المعرفة – الكويت .

الاسلام بالامم الاخرى فى ساحات الجهاد لنشر الاسلام او الدفاع عنه كما فى الحروب الصليبية فاخذ الغرب المسيحى عن المسلمين كثيرا من المبادىء والقواعد والاعراف ساهمت فى التخفيف من تعصب الدول الاروبية المسيحية تدريجيا وبعد زمن وهذا كاتب غربى يقر بذلك بقوله:

« وبعد قرن من ذلك اثار العدو الاكبر صلاح الدين اعجابا واسعا فقد شن الحرب بانسانية وفروسية رغم قله منبادلوه هذه المواقف . . » (1)

لكن ذلك الاثر كان محدودا ذلك أن القواعد العرفية والعادات العنصرية التى اعتادتها المسيحية برعاية المؤتمرات التى دعا اليها البابوات كانت تحكم قواعد معاملات المسيحيين مع غيرهم لدرجة أن عبارات الحق والعدل والسلام فى العلاقات الاوروبية كانت تعنى الحق والعدل والسلام بين الاوروبين المسيحيين وليس مع غيرهم من الامم الاخرى وكان العالم آنئذ عمليا منقسم الى ثلاث معسكرات او مجموعات هى :

ا ـ الدول الاوروبية المسيحية .

ب ـ شعوب الامة الاسلامية .

حـ ـ بقية الشعوب الامم الاخرى (2)

---

(1) لمزيد انظر كتاب تراث الاسلام تصنيف شاخت وبوزورث المصدر السابق

(2) للمزيد بالخصوص راجع كتاب د .على على منصور ، الشريعة الاسلامية والقانون الدولى العام وقد استند مؤلفه الى عدد من المراجع اهمها :

ـ نظرات فى الاسلام د . محمد عبد الله دراز دار الارقم 1975

ـ بلاغة العرب فى الاندلس د . احمد ضيف

ـ نيكلسون Alitrary History of the Arab P. 476

ـ د .محمود السمرة « المستشرقون والعلوم الاسلامية » مقال مجلة العربى نوفمبر سنة 1960 .

وبغض النظر عن اعتراف الغرب بأثر الاسلام فى الحضارة الانسانية بعامة والقانون الدولى خاصة فالحقيقة تشهد بذلك فتاريخيا امتدت الدولة الاسلامية من الصين شرقا الى الاندلس والاطلس غربا ومن اواسط آسيا شمالا الى المحيط الهندى وجزره جنوبا ؟ وفى هذه الدولة قام العلماء المسلمون بنقل علوم الاولين واستوعبوها وزادوا عليها فى جميع فروع المعرفة فقادوا الحضارة العالمية زمنا اخذ الغرب عنهم فى بداية نهضته فقد احتك الغرب بالعرب والمسلمين عامة منذ القدم فى مناطق اتصال عدة منها ؟ صقلية ، الاندلس وغيرها من الممالك المحيطة بطريق سلمية كما كان الاتصال اثناء الاحتلال الصليبى لبعض مناطق الشام وغيرها فاخذ الغرب عن المسلمين المعارف بجميع فروعها المعروفة لدى المسلمين آنذاك ، ويذكر « توماس ارنولد ، الفرد غيلوم » ان من الذين تاثروا بالفلسفة العربية والاخلاقيات « ابن العبرى » (1) الذى نقل قسما كبيرا من كتاب « احياء علوم الدين » للغزالى كما اطلع « مار توما الاكوينى » على كتب الغزالى بواسطة « ريمون مارتن » كما تأثر بكتب

=

ـ معالم تاريخ العصور الوسطى جريدة المقطم سنة 1939 ص 232

ـ ميجول B. Migual Asin

Islam and the devine Comedy P. 231.

ـ جوستان لوبون حضارة العرب

ـ د. على سامى النشار : نشأة التفكير الفلسفى فى الاسلام مناهج البحث عند مفكرى الاسلام

ـ تطور الطب للسير وليم اوسلر

ـ راجع ايضا بحث للاستاذ أمين عبد الله الرقفورى « دفاع عن الشريعة الاسلامية وصلاحيتها لهذا العصر فى ضوء الفلسفة والتاريخ والقانون » مقدم فى الملتقى السابع للتعرف على الفكر الاسلامى تبيزى وزو ـ يوليو سنة 1973 ـ الجزائر المجلد الخامس ص 2051

(1) هو عزيفوريوس الملطى

ابن سينا ، وابن رشد (1) وممن يذكر فضل الحضارة الاسلامية على الغرب « رودنسون » حيث كتب يقول :

« منذ بداية القرن العاشر الميلادى كان بعض الجماعات من الرجال قد حالوا زيادة ذخيرة المعرفة النظرية عن العالم والانسان ، تلك المعرفة الموجودة فى الكتب اللاتينية القليلة التى امكن انقاذها من حكام الحضارة القديمة وكان الناس فى هذه الجماعات القليلة قد علموا انه كان لدى المسلمين مترجمات عربية للاعمال الاساسية للعالم القديم وانهم كانوا على اطلاع على مؤلفات كاملة فى العلوم التى كانت تعتبر اساسية ، ثم يستطرد قائلا ان الترجمات اللاتينية لهذه الاعمال ظهرت تدريجيا وانتشرت ثروة العرب العلمية بحيث وصلت الى انجلترا واللورين ، وخصوصا اسابنيا حيث كان الاتصال يجرى بسهولة اكثر . ثم اخذت اعمال الترجمة تنمو واصبحت اكثر تنظيما بعد سقوط طليطلة سنة 1085 فقام الكثير من العلماء بنقل العلوم الاسلامية ومن هؤلاء « بدرو دى الفونسو » طبيب هنرى الاول 1106 و« بطرس الموقر من 1094 - 1156 كما ترجم « روبرت اوف كيتوف » القرآن الكريم سنة 1143 . وقد نشطت من القرن الثانى عشر حركة ترجمة التراث الاسلامى العربى الى لغات البلاد المسيحية الغربية ، فقد اكتملت المجموعة الاولى من مؤلفات « بن سيناء » الفلسفة واخذت تروج فى أوروبا وكان تاثيرها بالغا وتبعها ترجمات لفلاسفة آخرين بصورة متتابعة وانتشرت اللغة العربية ، يقول « انجل بالثيب » حول انتشار اللغة العربية بين ابناء الغرب المسيحى فى بداية عصر نهضتهم متألما : « باللحسرة ! ان الموهوبين من شباب النصارى لايعرفون اليوم الا لغة العرب وآدابها ويؤمنون بها ويقبلون عليها فى فهم ، وهم ينفقون اموالا طائلة فى جمع كتبها ويصرحون فى

---

(1) للمزيد راجع كتاب د. صبحى المحمصانى ، القانون والعلاقات الدولية فى الاسلام .

كل مكان ان هذه الآداب حقيقة بالاعجاب ، فاذا حدثتهم عن الكتب النصرانية اجابوك فى اردراء بانها غير جديرة بان يصرفوا اليها انتباههم يااللم لقد انى النصارى حتى لغتهم فلا تكاد تجد بين الالف منهم واحد، يستطيع ان يكتب الى صاحب له كتابا سليما من الخطأ فاما عن الكتابة فى لغة العرب فانك واجد فيهم عددا عظيما يجيدونها ... » .

وقد ورد فى كتاب تراث الاسلام السابق الذكر مما أورده المستشرق « رودنسون » انه جاء وقت كان فيه الفيلسوف يعنى فعليا المسلم ، بعد ان درسوا تراث الاسلام العربى فقد اكد ذلك المستشرق أن الدراسة الموضوعية للشرق الاسلامى أصبحت ايسر من جراء القرب والاتصالات السياسية الوثيقة والعلاقات الاقتصادية المتزايدة والاعداد الكبيرة من الرحالة والمبشرين الذين كانوا يزورون الشرق ،و قرر أن دراسة المستشرقين والغرب عموما للشرق الاسلامى صارت حاجة ماسة بالنسبة لرجال السياسة والتجارة وان دراسات وصفية متصلة ودقيقة مرت بعد الدراسة التى قام بها « ارنولد فون هارف » سنة 1496 (1)

---

(1) من الجدير بالاعتبار أن الاهداف الانسانية الظاهرية التى أعلنها الغرب فى حربه غير العسكرية على المسلمين كانت تغطى الاهداف الحقيقية التى كانت تتمثل فى الواقع فى الاتى :

ـ دراسة نقاط القوة والضعف لدى عدوهم المجتمع الاسلامى ، ثم وضع الخطط الحربية ووسائل تنفيذها للقضاء على كرامة وكيان هذه الامة .

ـ التعرف على الطوائف والاحزاب والفرق فى المجتمع الاسلامى لاذكاء روح الفتنة وتشتيت وحدة المسلمين .

ـ تحريف القيم فى التراث الاسلامى بدعوى تحقيقه ومنهجته لسلب المسلم شخصيته .

ولاغرابة فى ذلك لان الروح المحركة لهذه العلاقة التى يتصورها الغرب معنا تقوم على الفكرة المركزية التى عبر عنها مفكروهم صراحة وبطريق مباشر ، نذكر مثالا قول « لورانس براون » :

ومما ذكره المستشرقان مصنفا كتاب تراث الاسلام : « اذا نظرنا نظرة اجمالية وجدنا ان الشرق الاسلامى كان ارضا غنية ومزدهرة ذات درجة رفيعة من الحضارة والهندسة الرائعة والبلاطات الاميرية المدهشة التى لاتضاهى فى بهائها » ويضيفا ان « وليم بوستيل 1510 - 1581 » جمع وهو فى الشرق مجموعة هامة من المخطوطات وان دوق توسكانيا الكبير « الكاردينال فردنياند دو مديتش » قام سنة 1586 بتأسيس المطابع التى ترجم بوساطتها العلوم الاسلامية والتى منذ البداية طبعت الاعمال الطبية والفلسفية والقواعد والجغرافيا والرياضات ، وقد تكررت هذه المحاولة فى نهاية القرن السادس عشر وبداية السابع عشر فى باريس وهولندا والمانيا وان الصلات بين الغرب والشرق الاسلامى تزايدت بظهور الشبكة الاستشراقية وتكرست بتأسيس كراسى للغة العربية فى المعاهد العلمية الغربية لتسهيل الاطلاع على علومها ، فقد اسس سنة 1539 اول كرسى للعربية فى « الكوليج دى فرانس » بفرنسا ، وتتابع ذلك التقليد فى بلدان أخرى ، لذلك ليس هناك شك فى تأثر النظم الوضعية لدى الغرب بالمبادىء الانسانية التى جاء بها الاسلام وفصلها فقهاؤه . فمن رواد القانون الدولى فى الاسلام الامام « محمد بن الحسن الشيبانى » الذى وضع مصنفا فى العلاقات الدولية قبل من يطلقون عليه فى الغرب أب القانون الدولى الروحى « جروسيوس » بمئات السنين . ومن المستشرقين من يقر بتأثر الغرب بالحضارة الاسلامية واطلاعهم عليها كما اشرنا الى بعضهم وحتى « غروسيوس » الذى عاش فى أواخر القرن السادس عشر الى منتصف القرن السابع عشر قد اقر

=

« اذا اتحد المسلمون فى امبراطورية عربية امكن ان يصبحوا لعنة على العالم ... » ! ؟ .

فى الاستانة سنة 1640 ومن المرجح اطلاعه على المعارف الاسلامية ونظمها هذا بالاضافة الى تأثره بالفقهاء السابقين عليه امثال « سواريز » الاسبانى الذى ولد فى غرناطة سنة 1548 وتوفى سنة 1617 وغرناطة كانت احدى مراكز الحضارة والنظم الاسلامية .

بعد هذا ننتقل الى ذكر بعدا آخر من ابعاد المقارنة الموضوعية بين النظام الذى اقامه الاسلام للعلاقات الدولية ونظامها فى القانون الدولى وهو اختلاف زمن تكوين كل منهما وهو قد يبدو لاول وهلة انه لمصلحة القانون الدولى ولكن الحقيقة غير ذلك كما سنرى .

البنـــد الثـانى

اختـــلاف الزمـان والبيئـة واثرهمـا

اولا : البعـد الزمنى

ان الفرق الزمنى كبير جدا بين وقت تكوين النظام الاسلامى الذى بدء فى اوائل القرن السابع الميلادى بما تنزل على خاتم المرسلين وشرع فى تطبيقه وبين زمن تدوين قواعد العلاقات الدولية فى النظام الدولى الوضعى ، خارج ديار الاسلام اذ يؤرخ لاول محاولة لتدوين قواعد القانونى الدولى بمشروع الفيلسوف الانجليزى « بتنام » سنة 1789 ثم تلاه مشروع « بلنتشلى » سنة 1868 فمشروع « بسكال فيورى » سنة 1889 وتتسم جميعا بانها محاولات فردية ، اذ لم يتبلور القانون الدولى بشكل جلى الا عقب الحرب العالمية الاولى وصار اكثر وضوحا بعد الحرب الدولية الثانية فيما اقيم على اثرهما من اتفاقات دولية ومعاهدات صلح لتنظيم العلاقات بين الدول المنتصرة والمهزومة . ومع

ان بعض الاتفاقات ذلك فانه كما يذكر فقهاء فى القانون الدولى (1) دخل على استحياء مرحلة التطبيق منـذ سنوات قليلـة ، كذلك المتعلقة بحقوق وحريات الانسان مثل اعلان سنة 1948 واتفاقات جنيف سنة 1949 المتعلقة بالجرحى والاتفاق المتعلق بالبحار سنة 1958 1960 والاتفاق الخاص بالتمثيل الدبلوماسى سنة 1961 وغيرها من الاتفاقيات والتى هى فى مجملها استخدمت اداة لتثبت مشروعيـة الامر الواقع الذى فرضته القوة مثل اتفاقية لندن سنة 1915 بين ايطاليا وبريطانيا وفرنسا وروسيا وبلجيكا وصربيا التى بموجبها وزعت بينها المناطق وسكانها وفق اطماع كل منها واتفاقية سايكس — بيكو سنة 1916 المعروفة بتقسيم منطقة الشرق العربى بين المطامـع الاستعماريـة ، والميثاق الانجليزى — الفرنسى — التركى سنة 1937 الذى أعطى بموجبه لـواء الاسكندرونة السورى الى تركيا مقابل وقوفها الى جانبهما ، ومعاهدة « سيفر » سنة 1920 التى اقتطعت « اضاليا » من تركيا لصالح ايطاليا وغير ذلك مما يشكل امتدادا لاتفاقات مؤتمر الصلح عقب الحرب العالمية الاولى وماقررته من تقسيمات وتوزيع للمصالح بين الاطراف المنتصرة وحلفائها وغير ذلك من الاتفاقات •

وعليه فالفاصل الزمنى بين تكوين نظام العلاقات الدولية فى الاسلام عن تكوين نظام العلاقات الدولية لاحقا الذى يزيد على الف ومائتى عام لم يجعل النظام الدولى الحديث فى درجة النظام الاسـلامى او حتى قريبة منه على الرغم مما انطوت عليه هذه السنين من تطور هائل وتغير

---

(1) للمزيد حول الموضوع راجع د• حامد سلطان الذى كان عضو بمحكمة العدل الدولية فى كتابه «احكام القانون الدولى فى الشريعة الاسلامية» دار النهضة سنة 1971 والمستشار على على منصور ، الشريعـة الاسلامية والقانون الدولى العام القاهرة 1971 ص 73

عميق فى العقل البشرى وحضارته المادية وفيما يتعلق بتكوين الجماعات السياسية وتشابك العلاقات بينها ، ذلك ان الباحث المنصف لايقوى على انكار ان الشريعة الاسلامية اشتملت على ضوابط واحكام اقرت منذ مايزيد على الاربعة عشر قرنا تشكل نظاما يكاد يكون شاملا وابديا لضبط العلاقات الانسانية الفردية والجماعية الدولية فى وقت السلم او القتال وهو نظام ينطلق من نظرته فى وحدة الامم فى الأصل وانها امة واحدة جعلها الله شعوبا وقبائل لتتعاون وتتعارف وتقيم علاقاتها السلمية على أسس سماوية تقوم على الحق والعدل والشورى والمساواة بين البشر ودفع الظلم والعدوان عن المستضعفين وليس مجرد فرض القوى لعلاقات قسرية تضمن استقرارها القوة وتوازناتها كما هو الحال فى النظام الدولى القائم .

قال تعالى :

« ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ... » [الحجرات 13]

وقال تعالى :

« لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسطوا اليهم ان الله يحب المقسطين وانما ينهاكم الله عن الذين قاتلوكم فى الدين واخرجوكم من دياركم وظاهروا على خراجكم ان تولوهم ومن يتولهم فاؤلئك هم الظالمون » .

[الممتحنة آية 8] .

ويمكن تصور سمو النظام الاسلامى اذا ما تذكرنا ان العلاقات الدولية فى العصور التى تكون فيها النظام الاسلامى كانت لدى الامم غير الاسلامية تقوم على الحروب ولاتعرف المساواة او الاقرار بحقوق للغير : كانت كل جماعة تعتبر الامم الاخرى المجاورة اجنبية معادية لها خارجة عن المجموعة البشرية التى تنتمى اليها ومن ثم يجب ان تعامل

بالقوة واخضاعها وحكمها مباشرة او تعيين من يحكمها مع تحالفها معها على عدو القوة المسيطرة . وهكذا كانت الحروب للغزو او للسيطرة او لاشباع الروح العسكرية امرا مشروعا فجاء الاسلام وحدد الاهداف وقرر الحقوق للمحاربين وفرض قانون اخلاقى للجهاد الحربى .

ثانيا : اختلاف المكان والبيئة واثره :

من الموضوعية لتقدير نظام العلاقات الانسانية الذى تصوره الفقهاء المسلمون منذ مئات السنين على اسس الشريعة السماوية التى تنزلت اوائل القرن السابع الميلادى فى مقابل التصور الدولى الحالى للعلاقات الدولية ان ناخذ فى الاعتبار العوامل والظروف المكانية والبيئية وما يتبعهما ، فالمعلوم انه وقت ظهور الاسلام فى الثلث الاول من القرن السابع الميلادى كان الظلم والتمييز بين البشر وسيطرة شريعة الاقوى هو المالوف والمعروف وهذا يختلف عن الاحوال والاعراف التى واكبت تكوين قواعد القانون الدولى الحديث .

والنظام الدولى الذى هو احدث زمنيا وصادف تطور فى العقل البشرى عظيم عبر هذه القرون يفترض ان هذا التطور مكنه من تطوير حلول لمشكلات العلاقات البشرية المتجددة والمستحدثة ، ولكن من يتفحص القانون الذى يحكم العلاقات الدولية ومن خلال تطبيقاته يحكم عليه لصالح التصور والتطبيق الاسلاميين للعلاقات الانسانية لان اسس التصور الاسلامى سماوية وليست بشرية .

ولتوضيح ذلك نذكر بان العالم الذى كان معروفا وقت ظهور الاسلام وتطبيق نظم علاقاته بغير المسلمين ، غير العالم المعروف وقت تكوين قواعد القانون الدولى (يختلف عنه مساحة وفكرا وحضارة ودرجة تشابك او تعدد العلاقات ... الخ) ، ففى صدر الاسلام كانت الدولتان العالميتان هما ، دولة الفرس (الامبراطورية الفارسية) ودولة الروم (الامبراطورية الرومية) ويسيطر فى الاولى معتقدات عدة منها

الزرادشتية والمانوية ، والمزدكية وغيرها ، وتدين الثانية بالمسيحية ، اما النظام الاسلامى الذى اقامه الرسول محمد ﷺ وخلفاؤه فى القرن السابع الميلادى فى منطقة مغمورة فى التاريخ واستطاعت بالاسلام ان تنافس دولتى الفرس والروم اقوى دول العالم العتيق واستوعبت الاولى بان دخلت فى الاسلام فانتقلت الى النظام الاسلامى ، وكذلك استطاعت ان تحجم الامبراطورية الرومية حيث انحصر نفوذها عن مناطق كثيرة وساد النظام الاسلامى فيها .

اما العالم وقت تكوين القانون الدولى فهو غير ذلك العالم القديم فالمعلومات عنه تكاد تكون شاملة والشعوب تحيا عليه فى نمط من الحياة اكثر تعقيدا واكثر ادراكا لمشاكلها ووعيا بها من الشعوب القديمة ، كما ان لديهم ميزة وسائل الاتصال الميسرة والمخترعات الحديثة وغير ذلك من العوامل ، لكن الانسان الحديث تسيطر عليه المادة وبعيد الى حد عن ان تحكم تصرفاته قيم الدستور الاخلاقى (1)

وعليه فاثر هذا الاختلاف فى درجة الحضارة كبير ، فكما ذكرنا كان العالم المعروف عند ظهور النظام الاسلامى محدودا من حيث المساحة والعلاقات بين اممه ووسائل الحياة والفكر ولذا فنظام العلاقات فى العصور القديمة فى العالم المعروف وقت ظهور الاسلام كان غالبا نتاج ما يدور فى ساح القتال بين الجماعات السياسية المتجاورة التى كانت تشنها بعضها على بعض وفى القليل منها افرزته التحالفات التى كانت تفرضها تلك

---

(1) جاء فى كتاب « البرت اشفيتسر » « .. .فلما بحثت فى ماهية الحضارة وطبيعتها تبين لى فى ختام المطاف أن الحضارة فى جوهرها اخلاقية ، وانا اعلم أن تقرير الامر على هذا النحو ، اعنى القول بأن مشكلة الحضارة مشكلة اخلاقية ، يثير الدهشة بل والاشمئزاز فى نفوس ابناء هذا العصر ، الذين اعتادوا التعلق بالاعتبارات التاريخية والمادية ... » .

الحروب والمصالحات التى تعقبها (1) هذا مع ملاحظة ان تلك النظم العلاقات فى العصور القديمة كانت تقوم على التمييز وعدم المساواة المستند الى القوة فلم تكن المساواة او العدالة الانسانية بين الجماعات الانسانية معروفة او لها اعتبار فى النظام الوضعى القديم للعلاقات ، فمثلا كانت العلاقات فى عهد الاغريق ذات وجهين :

الاول : خاص بعلاقات المدن اليونانية فيما بينها ، والتى سادها نوع من الاستقرار ، وحكمتها فكرة المصلحة المشتركة والرغبة فى بقاء العلاقات الودية بين شعوب تلك المدن ، ولذا اخذت بنظامى التعاهد والتحكيم لتنظيم علاقاتها ، فقد تجمعت فى اتحادات تعاهدية وكان مندوبوها يجتمعون فى جمعيات خاصة تعقد بصفة دورية للتشاور فى كل مايهم صالح تلك المدن الاغريقية المشترك ولتسوية منازعاتها التى قد تنشا بينها ، وبذلك راعت فى علاقاتها بعضها ببعض قواعد معينة فى وقت السلم والحرب .

الاخر : خاص بعلاقة المدن (الدول) اليونانية بالمدن او البلاد الغير يونانية . فكانت تنطلق تلك العلاقات من اعتقادهم بأنهم اى

---

(1) للمزيد راجع كتاب الدكتور السيد عبد العزيز سالم « تاريخ العرب فى عصر الجاهلية » مما جاء فيه : « كانت حياة العرب قتال فى قتال ، دماء تسفك ، ودماء تراق ، ولم يكن يطفىء الدم الا سفك دم جديد ، فيتعدد القتل والثأر وتتوارث القبائل المتخاصمة الثارات حتى اذا تفاقم الامر واتت الحرب على الحرث والنسل تداعوا الى الصلح وتحمل الديات والمغارم ، ولكثرة سفك الدماء اصطلح العرب على اشهر اربعة حرموا فيها القتال .. » دار النهضة سنة 1971 ص 1927 راجع ايضا د. شوقى ضيف « العصر الجاهلى » ص 62 والدكتور عبد المنعم ماجد ـ التاريخ السياسى للدولة العربية ـ عصور الجاهلية والنبوة والخلفاء الراشدون » المكتبة المصرية ط 5 جـ 1 ص 51

الاغريق عنصر ممتاز وشعبهم فوق الشعوب الاخرى ومن حقه اخضاع هذه الشعوب والسيطرة عليها • ومن هنا كانت علاقاتهم بهذه الشعوب (الهمجية فى نظرهم) تحكمية لا قواعد لها تحكمها سوى ذلك التمييز فكانت فى الاعم الاغلب علاقات عدائية وحروب مشوبة بالقسوة ولاتهذبها .. قواعد .. او اعراف او اية اعتبارات انسانية •

كذلك كان النظام الذى تتبعه روما مع الشعوب الاخرى فى علاقاتها الخارجية ، فقد كان الرومان يعتبرون غيرهم من الشعوب برير وهمج لايتساوون معهم ، وليس لهم اية حقوق قبل روما تلتزم بمراعاتها واحترامها ، فكانت علاقاتهم مع الشعوب الاخرى فى الغالب علاقات عدائية وسلسلة من الحروب توجت بها سياسة روما العليا الهادفه الى السيطرة على العالم وضم اكبر عدد ممكن من الاقاليم الى الامبراطورية وقد اخضعت معظم العالم المعروف آنذاك لسيطرتها ، ولم يكن هناك مجال لوجود نظام يضبط العلاقات بين الشعوب او المدن (الدول) يقوم على اسس من المساواة او المعاملة وفق قواعد العدالة الطبيعية بل كان نظاما يتمثل فى سيطرة من جانب الرومان وخضوع من جانب الآخرين (1)

واجمالا كانت نظرة روما لعلاقاتها مع المدن الدول او الامارات وغير من التسميات التى كانت للجماعات السياسية آنذاك (الدول حاليا) تنطلق من سيادة روما للعالم بان الامبراطورية الرومية لايتساوى معها احد وذلك مع بعض التمييز فى معاملتها للشعوب الاخرى على درجات كالتالى :

---

(1) فى هذا المعنى راجع كتاب «الامير » لمكيافيلى فى باب : حكم المدن او الممالك التى كانت قبل احتلالها تعيش فى ظل قوانينها الخاصة فمما جاء فيه : « .. هناك ثلاثة سبل للاحتفاظ بهذه الدول • اما السبيل الاول فهو تجريدها من كل شىء ، واما الثانى فهو أن يذهب الامير المحتل ليقيم فى ربوعها ، واما الثالث والاخير فهو أن يسمح لاهلها بالعيش فى ظل قوانينهم مكتفيا بتناول الجزية منهم وخالقا فيها حكومة تعتمد على الاقلية الموالية للحاكم •

- الشعب الرومانى وله الصدارة والرياسة .

- ثم تاتى الشعوب الصديقة لروما وهى لاتعد فى نظر روما كاملة الاستقلال وان اعترفت لها باقامة علاقات مع الشعوب الاخرى بشرط الا تساعد احد على روما .

- الشعوب الحليفة لروما مثل الشعوب اللاتينية .

- الشعوب الخاضعة التى ارتضت الحياة فى ظل الحكم الرومانى .

- الممالك التى تحكم نفسها ويتوارث عروشها الاباطرة الرومان.

فكل الشعوب تخضع لروما ولكن بدرجات متفاوتة ، اما الدول المستقلة كفارس فلم يكن لها علاقات سلمية تذكر مع روما (1)

وقد ظلت فكرة سيطرة القوة اساس العلاقات الخارجية فى العصور الوسطى المسيحية التى ساعد فيها النظام الاقطاعى على التوسع فى العلاقات الحربية واضطراب العلاقات السلمية ، فكانت حياة الامم سلسلة من الحروب المتواصلة .

وقد وضع آباء الكنيسة فى العصور الوسطى تعاليم ونظريات سوغت الحروب التى تشنها الدولة والتى فى حقيقتها كانت تشنها من اجل بسط النفوذ وتحقيق مصالحها . والداعية الذى كان له الاثر الاكبر فى

---

(1) يذكر د. السيد عبد العزيز سالم : كانت بيزنطة تسعى الى السيطرة على الطرق التجارية الموصلة الى المحيط الهندى وبالتالى بسط نفوذها السياسى على العرب لمناوأة اعدائها الفرس ، مصدر سابق ص 157

تبرير هذ هالحروب دينيا هو القديس « أوغسطين » (1) الذى صنف بخصوص الحرب كتابين هما ، « العقيدة المخالفة » و « مدينة الرب » ودعى فيهما الى التخلى عن فكرة المسالمة فى العلاقات البشرية . ومما ذكره لتسويغ فكرة الحرب الآتى :

ان الحرب عمل من أعمال القضاء العادل المنتقم ، فهى تقوم لانزال العقاب بالعدل ومن ثم فليس هناك ظلم يقع من جانب من يقوم بالحرب العادلة .

ـ ان الحرب هى لصالح المنهزمين لانها ترجع بهم الى حال السعادة والسلام .

ـ ان الحروب تقوم من أجل ضمان السلام .

وقد حاول « أوغسطين » فى المؤلف الثانى التمييز بين الحرب العادلة والحرب الظالمة ومما اعتبره حربا عادلة التى يكون الغرض منها حماية الخلفاء ، والتى أمر بها الله . وبذلك يمكن تصور مشروعية كل حرب تقوم بها الدولة وتدعى ان الله أمر بها أو أن الفرض منها حماية الحلفاء !! ؟

ولم تكن الافكار التى تحكم علاقات فارس الخارجية فى حال افضل عما كان لدى اليونانيين القدماء أو الروم عند ظهور النظام الاسلامى وانتشار الدين الاسلامى فتلك الافكار كما بررت لروما أن تصل بحدود امبراطوريتها الى بلاد النوبة بررت للفرس ان يتنازعوا مع الاحباش

---

(1) ولد بنوميديا بشمال افريقيا (الجزائر) سنة 354 وتوفى سنة 430 م له العديد من المصنفات منها « الحياة السعيدة » ، « خلود النفس » ، «الحرية» ، «الاعترافات » ، « الثالوث » ، « مدينة الرب » ، للمزيد راجع كتاب يوسف كرم » « تاريخ الفلسفة الاوروبية فى العصر الوسيط » دار الكتاب المصرى سنة 1946

السيطرة على جنوب الجزيرة العربية . هذا عن علاقات القوى الكبرى فى العالم القديم التى يمكن ان نطلق عليها صفة نظام العلاقات الدولية اما عن العلاقات الخارجية فى الجزيرة العربية قبيل الاسلام :

فقد كان النظام الذى ساد العلاقات بين الممالك والدويلات العربية متشابها اذ هو اقرب الى النظم البدائية ذات الطابع المحلى منه الى نظام دولى ، حيث كانت تجمعاته تقوم على اساس قبلى ويبرز دور القبيلة فى الاعراف ونظم توزيع السلطة بشكلها البسيط آنئذ اذ لم يكن بها حكومات بالمعنى المتعارف عليه حديثا ، بل السلطة الزمنية لشيخ القبيلة والسلطة الدينية للكهنة وتوزع خدمة الشؤون الدينية (1) بين القبائل حيث كانت تلك الشؤون مصدرا لرزق الكثيرين . اما العلاقات بين الممالك العربية فى الشمال والجنوب للجزيرة العربية فنوجزه فى الاتى :

كانت الجزيرة العربية قبيل الاسلام تعيش فيما صار معروفا بعصر الجاهلية . فقبل الاسلام كان نظام السلطة البسيط فى الممالك العربية يمارس بشكل بدائى ، حيث يعتبر شيخ القبيلة فيه بمثابة رئيس الدولة فى امارته فهو يدير شؤونها القضائية والمالية والامنية والحربية .. الخ وهذا المنصب على راس القبيلة يناله رجل من اشرافها (2)

فمن الناحية السياسية كانت تلك الممالك او الامارات العربية تقوم نظمهم فى العصر الجاهلى على اسس قبلية ، فالقبيلة كانت وحدة سياسية

---

(1) انظر كتاب درويش المقداوى « تاريخ الامة العربية » مطبعة الحكومة بغداد سنة 1939 ص 39 انظر ايضا كتاب انور الرفاعى « الاسلام فى حضارته ونظمه » ط 2 دار الفكر ـ دمشق سنة 48

(2) للمزيد راجع كتاب د. عبد المنعم ماجد «تاريخ العرب فى عصر الجاهلية » مصدر سابق ص 48 ومابعدها حيث اشار الى ابن حجر والى ابن كثير بالخصوص .

واجتماعية ودينية فهى قائمة بذاتها نها صنمها (او اصنامها) الخاص ولها عصبيتها التى تضمن لها التماسك بين افرادها ٠وكانت العصبية هذه مصدر القوة السياسية للقبيلة ٠ ولم يكن يجمع بين القبائل العربية فى الجاهلية نزعة جماعية شاملة فقد كانت من الناحية السياسية مجتمعا مجزءا الى وحدات سياسية متعددة ، قائمة بذاتها ، وكانت تحكم علاقات القبائل المختلفة بعضها مع بعض القوة بصفة رئيسية ، وكان حب القتال مغروسا فى نفوس عرب الجاهلية وتجلى ذلك فى شغفهم بحب السيطرة والغلبة عن طريق البغى والبطش والمبادرة بالعدوان فيما بينهم لا على القوى الخارجية المسيطرة ٠ ففى نطاق علاقاتهم الداخلية كانوا يعتقدون أنه لايمكن التوصل الى الحق الا عن هذا الطريق وصورت اشعار عمر بن كلثوم وزهير بن ابى سلمى وغيرهما ذلك الاعتقاد السائد ولاغرابة فى ذلك لان ذلك النمط من العلاقات كان يمارس عليهم من قبل القوى الكبرى المسيطرة آنذاك ، مما دفعهم الى الاعتقاد بأن الحق هو القوة أو الحق فى جانب القوة ، ولذلك كانت مع معظم العلاقات بين الممالك او الامارات العربية علاقات حربية مثل الذى كان يسود العلاقات البشرية فى ذلك الزمن ٠ وقد اشتهر فى تاريخ العرب الحروب التالية :

- يوم خزار ٠
- يوم او حرب البسوس ٠
- حرب داحس والغبراء

وكانت هذه الحروب تستمر بين كر وفر عشرات السنوات (1)

---

(1) لمزيد من التفصيل انظر كتاب ابن الآثير «الكامل فى التاريخ» وكتاب القلقشندى « صبح الاعشى فى صناعة الانشا » ص 391 وكتاب عمر فروخ « تاريخ الجاهلية » بيروت 1964! ص 98 انظر ايضا د٠ السيد عبد العزيز ٠ تاريخ العرب قبل الاسلام ص 374

وهكذا كانت العلاقات الدولية فى ذلك الزمن سواء بين الممالك العربية نفسها او بينها وبين الدول المجاورة علاقات تفرزها نتائج الصراع فى ساحات القتال ولتوضيح ذلك :

يذكر الاخباريون ان العلاقات بين مملكة الانباط (جنوبى سورية وبالتحديد فى فلسطين من غزة الى ايلات) وبين الممالك المجاورة ، من اشوريين وفرس واغريق كانت تقوم على الغزو وذلك راجع الى طبيعتهم ، فقد عرف الانباط بشدة المراس والعنف كما عرفوا بميلهم الى الغزو ولهذا السبب لم يتمكن الاشوريون او الفرس او الاغريق من قهر هذا الشعب ... » . (1)

وتذكر الكتب التى تتحدث عن تاريخ العرب قبل الاسلام وصفا لحالة تلك الممالك العربية استنادا الى النقوش الكتابية القديمة التى عثر عليها فى اعالى الحجاز والعائدة لما قبل الميلاد ان بلاد الحجاز الشمالية كانت محكومة بمبدا القوة ، فخضعت للمعينيين والسبئيين والحميريين والانباط (2)

وهكذا كانت سمة القوة هى التى تسود علاقات الممالك العربية بعضها ببعض وعلاقة كل منها مع الفرس او الروم ، وكانت الاطماع السياسية والاقتصادية هى المحرك لمحاولات الفرس والروم والاحباش للسيطرة على الممالك العربية فضلا عن التعصب الدينى ، ذكر اليعقوبى:

---

(1) للمزيد انظر د. السيد عبد العزيز مصدر سابق 184 - 185 وجورجى زيدان « العرب قبل الاسلام » دار الهلال ص 35 ، ود. جواد على « تاريخ العرب قبل الاسلام » المجمع العلمى العراقى حـ 5 ود. صالح احمد العلى «محاضرات فى تاريخ العرب » حـ بغداد 1959

(2) الدكتور السيد عبد العزيز مصدر سابق ص 342 ود. جواد على مصدر سابق حـ 4 ص 165

« يذكر بروكوبيوس ان ملك الحبشه المسيحى كان يسعى لفرض حكم مسيحى على بلاد حمير الوثنية ، وتدخل جستنيان بقصد توحيد جميع الاقطار المطلة على البحر الاحمر ضد فارس للسيطرة بمساعدتهم على جزير الصين ، ولم يطل مقام الاحباش فى اليمن اذ حل محلهم الفرس وتقلص نفوذ بيزنطة ... » (1)

من ذلك تتضح طبيعة العلاقات بين الممالك العربية وعن هذه العلاقات ورد فى القرآن الكريم : « لايلاف قريش الافهم رحلة الشتاء والصيف ... » (2) يقول المفسرون أن رحلة الصيف كانت تتوجه الى بلاد الشام (سورية ـ لبنان ـ فلسطين ـ الاردن) بيد أن الفرس كانوا يقفون فى وجه التجارة العربية مع الروم نظرا لخصومات الروم مع فارس ، والطرق التى يمكن أن يسلكها العرب الى بلاد الشام البرية يسيطر عليها الفرس والبحرية عبر البحر الاحمر ليس لديهم خبرة كبيرة بها وصعبة فالعرب لم يمارسوا الملاحة كثيرا لذا بحثوا عن مخرج يجنبهم المواجهة مع الفرس لأن الممالك العربية المجزءة لاقبل لها بمواجهتهم ، وتروى كتب السير والتاريخ أن أولاد عبد مناف الاربعة من أجل المحافظة على مصالحهم الامنية والتجارية اجتهدوا فى ايجاد علاقات سلمية ودية مع المراكز العالمية آنذاك فاقام عبد شمس علاقات ودية مع الحبشة واقام هاشم مثلها مع بلاد الشام وعبد المطلب مع اليمن ، ونوفل مع العراق (3)

وتظهر دراسات تاريخ دول العرب فى مكة انها عرفت العلاقات الدولية فى صور متعددة منها :

---

(1) فى المعنى راجع كتاب اليعقوبى « البلدان » ج٢ ص 202

(2) سورة قريش

(3) للمزيد راجع ابن كثير السيرة النبوية

ـ المعاهدات التى تنظم العلاقات السلمية

ـ العلاقات اثناء القتال •

ـ السياسات والمحالفات الدفاعية •

اما دول جنوبى الجزيرة العربية (1) فقد كانت اكثر حضارة من دول الشمال نظرا لان الاستقرار والتجمع فى الجنوب كان اقدم لوجود الماء ، كما كانت اليمن محطة تجارية كبيرة ، ولذا نشات بها دول ذات قيمة تاريخية كمملكة سبأ ، وحمير ، وكانت علاقاتها بدول الشمال تتمحور فى الصراع السياسى والسيطرة الدينية بدافع اقتصادى وتذكر كتب السير ان نفرا من اهل نجران اعتنق المسيحية فحاربهم اتباع اليهودية ، حيث اغار عليهم ذو نواس ملك اليمن الذى اراد ان يدعم هيبته وزعامته السياسية ويفرض دينه عليهم فهزمهم وخيرهم بين اعتناق اليهودية أو القتل (2) ، وقد جاء فى القرآن الكريم مايراه المفسرون متعلقا بالواقعة من قوله تعالى : « قتل اصحاب الاخدود النار ذات الوقود اذ هم عليها قعود وهم على مايفعلون بالمؤمنين شهود ومانقموا منهم الا ان يؤمنوا بالله العزيز الحميد » (3)

---

(1) لمزيد من التفصيل راجع جورجى زيدان مصدر سابق ود •جواد على مصدر سابق حـ (3) وابن حوقل « صورة الارض » بيروت سنة 1963م والبلاذرى فتوح البلدان حـ 1 تحقيق المنجد وايضا راجع الهمذانى « الاكليل » حـ 8 وياقوت الحموى ، «معجم البلدان » حـ 2 واليعقوبى «البلدان» حـ 1 مطبعة النجف بالعراق 1358 هـ والمقدسى « احسن التقاسيم فى معرفة الاقاليم » ليون 1906 مترجم

(2) سيرة ابن هشام حـ 1 ، والسيرة النبوية لابن كثير ، ايضا راجع د• السيد عبد العزيز مصدر سابق ص 150 ومابعدها

(3) سورى البروج ـ (4) الى (8)

كما تمثل الصراع الدينى بين دولتى شمال الجزيرة العربية وجنوبها فى الصراع على الكعبة التى يحج الناس اليها ، والتى اعطت لمكة مكانة دينية مرموقة حيث يقصدها العرب من كل حدب وصوب تعظيما لشأنها وشأن اصنامها مما حققت معه وصفا تجاريا حسدته عليها الممالك المجاورة ، لذا حاول ابرهة حاكم دولة الجنوب أن يصرف الحجيج عن مكة الى بلاده ببناء كنيس ليحتل مركز الصدارة وقد اعتبر من عجائب ذلك الزمان ، فقد ذكر « ياقوت الحميرى » أن ابرهة الاشرم استذل اهل اليمن فى بنيان هذه الكنيسة وجشمهم فيها أنواعا من السخر ، وكان ينقل اليها آلات البناء ، كالرخام والحجارة المنقوشة بالذهب من قصر بلقيس صاحبة سليمان عليه السلام ، وكان موضع هذه الكنيسة على فراسخ ، وكان فيه بقايا من آثار ملكهم ، فاستعان بذلك على ما اراده من بناء هذه الكنيسة وبهجتها وبهائها ، ونصب فيها صلبانا من الذهب والفضة ومنابر من العاج والابنوس (1) . وعنها ذكر الطبرى ، انه لما انتهى من بنائها وزينها بالذهب والفضة والزجاج والفيفساء والوان الاصباغ كتب الى النجاش : « انى قد بنيت لك أيها الملك كنيسة لم يبن مثلها لملك كان قبلك ، ولست بمنتهى حتى أصرف اليها حج العرب (2)

ويروى الاخباريون أن ابرهة قاد حملة الى مكة ونزل بمكان قرب مكة صادف فيه أبلا ترعى لعبد المطلب فأرسل اليه ، فلما حضر قال له : « انى لم اجىء لحربكم بل جئت لاهدم هذا البيت فان تعرضتم لى حاربتكم والا فلا حاجة لى فى دماؤكم « وقد جاء فى القرآن الكريم قوله تعالى : « الم تر كيف فعل ربك بأصحاب الفيل ، الم يجعل

---

(1) ياقوت مصدر سابق حـ 4 ص 295

(2) الطبرى تاريخ الامم والملوك حـ 2 ص 130 ، وابن هشام حـ 2 والمسعودى حـ 2 والبلاذرى انساب الاشراف .

كيدهم فى تضليل ، وارسل عليهم طيرا ابابيل ، ترميهم بحجارة من سجيل ، فجعلهم كعصف ماكول » (1)

وسبق ان اشرنا الى ان العلاقات مع الروم والاغريق كانت تقوم على نظرة تلك الدول الى العرب على انهم اقل منها وتابعين لها نكال شطر ، ويذكر « فيليب حتى » ان العلاقات مع الدولة البيزنطية كانت سلسلة من الصراع منذ القدم ، وان علاقات الدولة الحميرية مع الروم كانت تقوم على الحرب ، حيث الروم ارادوا بغزو بلاد العرب ان يسيطروا على طرق التجارة (2) . اما العلاقة مع الاحباش فقد كانت نتاج سياسة الاحباش الطامعة بغزو بلاد العرب وفى المقدمة اليمن ، والسيطرة عليها لضمان توزيع البضائع الحبشية (3)

العلاقات الدولية عند تاسيس دولة الاسلام الاولى :

اما الدولة او الكيان الدينى الذى اسسه الرسول محمد ﷺ فقد قلب ميزان الاوضاع السابقة المتمثلة فى سيطرة القوة وخضوع العرب فقد كان ظهور الاسلام ايذانا ببروز قوة دينية وسياسية واجتماعية ، اى انتقالا حاسما فى تاريخ العرب داخليا وخارجيا ضد اطماع الدول الاجنبية ، فعلى الجملة جعل الاسلام للعرب دينا واحدا يدعو الى وحدانية الله وحقق لهم وحدتهم السياسية وجعل من العرب امة واحدة قوية حققت بعد صراع مرير داخليا وخارجيا ما فاق ما حققته الامبراطوريات العظيمة . ففى المجال الداخلى نختصر القول ونكتفى

---

(1) سورة الفيل — 1 الى (5)

(2) راجع كتابه «تاريخ العرب» (مترجم) القاهرة سنة 1953 ص 56 ايضا د . جواد على مصدر سابق حـ 2 ص 384

(3) راجع ماكتبه مروان كامل فى «مقدمة لكتاب سيرة الحبشة » تاليف العينى الحسن احمد القاهرة سنة 1958 ص 61

بما ذكره جعفر بن ابى طالب فى مجلس النجاشى حيث كان على راس جماعة من المسلمين فرت بالاسلام الى الحبشة من ظلم معارضيه فقال : « ايها الملك كنا قوما اهل جاهلية نعبد الاصنام وناكل الميتة ونأتى الفواحش ونقطع الارحام ونسيىء الجوار وياكل القوى منا الضعيف ، فكنا على ذلك حتى بعث الله فينا رسولا منا نعرف نسبه وصدقه وامانته وعفافه ، فدعانا الى الله لنوحده ونعبده ونخلع ماكنا نعبده نحن وآباؤنا من دونه من الاوثان وامرنا بصدق الحديث واداء الامانة وصلة الرحم وحسن الجوار والكف عن المحارم والدماء ونهانا عن الفواحش وقول الزور واكل مال اليتيم وقذف المحصنة وامرنا ان نعبد الله وحده ولانشرك به شيئا وامرنا بالصلاة والزكاة والصيام فصدقناه وآمنا به واتبعناه على ما جاء به من عبد الله » (1) . اما العلاقات الخارجية فتحدثنا كتب التاريخ (السير) للدولة الاسلامية الاولى وعلاقاتها الخارجية انه لما علم ملوك الفرس والروم بمبعث النبى ﷺ بخاتم رسالات السماء ، الاسلام اتخذوا مواقف عدائية متفاوتة ، من ذلك ماحدث عندما علم الفرس بمبعث النبى محمد عليه السلام اذ روى عن الزهرى انه قال : « كتب كسرى الى باذان — واليه على اليمن — انه بلغنى ان رجلا من قريش خرج بمكة يزعم انه نبى فمر اليه فاستتبه ، فان تاب والا فابعث الى برأسه » (2)

اما من جانب الرسول ﷺ فقد حاول ان يقيم علاقاته الخارجية مع الدول المجاورة على اسس جديدة غير القوة التى كانت المرتكز الاساسى للعلاقات الخارجية آنذاك ، فبعث برسائل الى رؤسائها ، الى كسرى والقيصر وملوك وامراء ذلك الزمان يدعوهم الى الاسلام لله وان ينقلوا مبادىء الاسلام الى رعاياهم والا فعليهم اثم منع توصيل مبادىء

---

(1) سيرة ابن هشام حـ ج ص 304

(2) سيرة ابن هشام المصدر السابق

السماء اليهم فكان ان بعث الرسول الى الدول المجاورة مبعوثيه بأسس العلاقات الانسانية التى مرتكزها الايمان بدين الله الواحد فبعث دحية بن خليفة الكلبى إلى قيصر ملك الروم وارسل عبد الله بن حذافة السهمى الى كسرى ملك فارس وعمرو بن أمية الضمرى الى النجاشى ملك الحبشة وحاطب بن ابى بلتعه الى المقوقس عظيم القبط فى مصر وعمرو بن العاص السهمى الى جيفر وعبد ابنى الجلندى الازديين ملكى عمان ، وسليط بن عمر احد بن عامر بن لؤى الى تمامة بن اثال وهوذه بن على الحنفيين ملكى اليمامة ، والعلاء بن الحضرمى الى المنذر بن ساوى العبدى ملك البحرين وشجاع بن وهب الاسدى الى الحارث بن ابى شمر الغسانى ملك تخوم الشام ، والمهاجر بن امية المخزومى الى الحارث بن عبد كلال الحميرى ملك اليمن (1) ، يدعوهم الى كلمة سواء الا يعبدو الا الله والايمان به والاسلام لله وتوصيل تعاليم دين الله الى عبادة (2)

وكان الرد هو المكابرة والحقد والتعصب الذى سيطر على سياستهم تجاه الرسول ﷺ والمسلمين فقام بطاركة الروم بتاجيج نار الكراهية فى نفوس سكان الامصار القريبة من حدود الدولة التى اسسها الرسول فاخذوا يتصدون لمبعوثى الرسول من ذلك قيام شرجيل الغسانى بضرب عنق مبعوث الرسول اليهم ، وقيام نصارى الشام الذين كانوا يوالون الروم (المسيحيين) بقتل بعض من اسلم من القبائل المجاورة ، وكذلك حشد الروم حشدا عظيما ليقضوا على محمد ﷺ واصحابة ، فكانت الحرب هى الاساس الذى اختاروه لعلاقاتهم بالمسلمين فالحرب والروح

---

(1) د. محمد على الحسن « العلاقات الدولية فى القرآن والسنة » مكتبة النهضة الاسلامية ص 145 - 151

(2) د .محمد حميد الله « الوثائق السياسية للعهد النبوى والخلافة الراشدة » ط (2) 1969 دار الارشاد للطباعة ـ بيروت

العدائية تجاه العرب كانت هى منطلق علاقات الروم مع العرب ، كما كانت عداوة الفرس تجاه العرب أشد وسبق ان اشرنا الى طلب كسرى من تابعه أن يأتيه برأس الرسول كما قاموا بحملات كثيرة على ديار المسلمين ٠

فى ظل كل تلك الاعتبارات الزمانية والمكانية واختلاف الطبيعة والبيئة والمنطلقات للشريعة الاسلامية ونظامها للعلاقات الانسانية عن نظام العلاقات الدولية فى القانون الدولى ، يجب ـ لكى يكون الحكم موضوعيا ـ أن تراعى كل تلك الاختلافات والاعتبارات الحضارية وبالذات الجانب السياسى حيث كانت السلطة وقت ظهور الاسلام وتطبيقه كانت سلطة فردية مطلقة لايرد عليها قيد وقائمة على القسوة والظلم والتحكم فى الداخل والقوة مع الدول الاجنبية دون ان يحد تلك السلطة نظام اخلاقى بل دافعها الشهوة والانانية ولم يكن العدل او الرحمة أو الحق او الحرية أو مصلحة الافراد أو الجماعات البشرية من اهدافها ، ثم جاءت الشريعة الاسلامية بنظام دعائمه الكرامة الانسانية والحرية والعدالة والشورى والمساواة الانسانية ... الخ ٠

وعلى الجملة فبالرغم من ان المقارنة كان يجب أن تكون بين مبادىء الاسلام بعامة وتنظيمها للعلاقات الدولية وبين نظام العلاقات الدولية الذى كان سائدا فى القرن السابع الميلادى ٠ الا اننا قابلنا بين مبادىء التشريع الاسلامى الوضعى بالخصوص وبين احدث ما وصل اليه القانون الدولى العام من تطوير للمبادىء التى تحكم العلاقات الدولية وذلك لايماننا بأن الشريعة الاسلامية فى أصولها جاءت من خالق كل البشر وكل الاكوان فهى لكل عصر ومكان صالحة للتطبيق فى كل الجماعات البشرية دون تحيز أو تمييز من الله بين مخلوقاته فى الدنيا لغير العمل الصالح وليست مثل القانون الدولى العام الذى كان نتاج وضعى بشرى منه ماهو دينى مسيحى تعصبى ومنه ماهو استغلالى استعمارى اثر فى تكوين قواعد تنظيم العلاقات الدولية والقانون الدولى

بعامة حيث قنن ممارساته الاستغلالية الاستعمارية في نصوص يطبقها حتى على المتضررين بها ، وهذا الامر يدعونا الى البحث في دعائم كل من التشريع الاسلامى والقانون الدولى ونظامه للعلاقات الدولية .

البنـــد الثالث

العلاقـات الدوليـة ورؤية الاسـلام لدعائمها

يمكن القول لتحديد مفهوم العـلاقات الدوليـة بانهـا مجموعـة العلاقات التى تربط بين الامم او الكيانات والنظم والاساليب التى تجرى عليها فى تنظيمها .

ولما كانت رؤية هذه العلائق بين الامم فى الاسلام محكومة بالمنهاج السماوى للدعوة الى دين الله الواحد الموجهة الى كل البشرية عبـر الاجيال والازمان الى يوم القيامة أى على اسس عالمية الدعوة الاسلامية ، لذلك فهذه الرؤية مضبوطة بمبادىء الدين الاسلامى والاساس الشمولـى الذى تقوم عليه دعوته . فمن المؤكد ان الدين الاسلامى ، دعوة عالمية شاملة لما سبقها من رسالات سماوية ورسل لابناء البشرية عبر الاجيال حتى يرث الله الارض ومن عليها ، كما انها شاملة لابنـاء البشريـة وللجوانب الروحية والمادية فى الانسان ، فالرسالة الموسويـة جـاءت لمواجهة الوثنية التى سادت ذلك الزمن فاقتصرت على دعوة الناس الـى توحيد الله ، ورسالة عيسى (عليه السلام) جاءت لدعوة الناس الـى التسامح والى الاخلاق وتوجيههم روحيا بعد أن سيطرت المادية عليهم، أما رسالة الاسلام فقد جاءت خاتمة لرسالات السماء واكملت الجوانب التى تناولتها الرسالتان السماويتان السابقتان فقدمت المنهاج المنـظم للجانبين الروحى والعلاقات المادية بين البشر فى توازن ووسطية لاتميل الى هذا الجانب على حساب ذاك وفقا لهوى الافراد وانما تقيم توازنا عادلا بين كل البشر وبين حاجات الانسان الروحية والماديـة ومنذرة الناس أجمعين قال تعالى :

« انا أوحينا اليك كما أوحينا الى نوح والنبيين مـن بعده ، وأوحينا الى ابراهيم واسحاق ويعقوب والاسباط وعيسى وايوب ويونس

وهارون وسليمان وآتينا داود زبورا .. .رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وكان الله عزيزا حكيما » (1)

وكذلك جاء الاسلام بدعوة عالمية للبشر فى الكون كله الى اتباع الحق والخير وفق المعايير السماوية لا المعايير الفردية القاصرة . قال تعالى :

« كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه » (2)

فالاسلام غايته سعادة الانسان فى كل عصر وفى جميع انحاء المعمورة وفى الدنيا والآخرة ، قال تعالى :

« الر كتاب انزلناه اليك لتخرج الناس من الظلمات الى النور باذن ربهم الى صراط العزيز الحميد » (3)

والاسلام جاء ليخرج الناس جميعا الى النور فهو عالمى لكل البشرية كى ترى بوضوح خيرها وسعادتها فى الحياتين الدنيوية والاخروية ، لكن الوصول الى هذه السعادة غير ممكن الا باتباع اوامر الله واحترام نواهيه الاوامر والنواهى فى مجملها تحث على العمل الصالح مع نبى البشر واتباع مكارم الاخلاق فيما بينهم فالاسلام ايمان بالمبادىء السماوية وعمل بها فى العلاقات الدنيوية بين الافراد والجماعات والامم . فالخير والرحمة التى جاء بهما الاسلام ليس لعنصر او قومية او جماعة دون اخرى وانما للعالمين ، قال تعالى :

---

(1) قرآن كريم سورة النساء الآيات من 163 - 165

(2) قرآن كريم سورة البقرة آية 213 انظر ايضا النساء آية 105

(3) قرآن كريم سورة ابراهيم آية 1

« وما ارسلناك الا رحمة للعالمين » (1)

وقال تعالى :
« وما ارسلناك الا كافة للناس بشيرا ونذيرا » (2)

ولهذا وغيره من آى القرآن الكريم كانت دعوة الاسلام منذ عهد رسول الله محمد ﷺ عالمية ثم انتشر الاسلام فى اجزاء كثيرة من العالم باسلوب فى اغلبه قائم على الاقناع الحر الذاتى ، وبالحكمة والموعظة الحسنة امتثالا لاوامر الله عز وجل وهو القائل :

« ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن .. » (3)

وقد ساعد على انتشار الاسلام تعاون جهود الخطباء والوعاظ والتجار ودعاة الاسلام والحكام المسلمين الذين التزموا فى مواقفهم ومعاملاتهم جانب القدوة الحسنة وضربوا المثل العالى فى التحلى بالخصال الحميدة والاخلاق الرفيعة التى وجهت اليها مبادىء القرآن ونبى الاسلام محمد ﷺ .

ولكن مادام لم يتحقق قيام النظام العالمى الاسلامى ، ولا اقصد هنا حكم المسلمين للعالم بل سيادة مبادىء الاسلام النظام العالمى ، فانه لابد من وجود قانون ينظم العلاقات بين الامة الاسلامية والامم الاخرى ، والواقع ان القانون الذى يحكم العلاقات الدولية المعاصرة هو قانون وضعى من صنع البشر يتاثر بميولهم وانانياتهم وما يحوزونه من قوة ، ولذا فالعلاقات الدولية لايمكن ان تكون حسنة ومستقرة الا

---

(1) قرآن كريم من سورة النساء الاية رقم 107
(2) قرآن كريم من سورة سبأ آية رقم 28
(3) قرآن كريم من سورة النحل آية رقم 125

سارت وفق مبادىء واحكام سماوية ليست من صنع البشر وتسمو على قصوره وضعفه تحقق الخير والحق والعدل والاحسان وتحترم كرامة وحرية الانسان افرادا وجماعات قال تعالى :

« ان الله يأمر بالعدل والاحسان ... » (1)

« ياايها الذين آمنوا كونوا قوامين بالقسط شهداء ولو على انفسكم أو الوالدين والاقربين .. » (2)

والمتتبع لنظم العلاقات الدولية فى القانون الدولى الوضعى يجدها مبنية على اساس المصالح والاطماع للبعض التى تحميها القوة ، ولهذا تبتعد قواعد تلك النظم فى اغلب الحالات عن السير على اسس من الحق او العدل او المساواة فيها خاصة اذا تعارضت المصالح وتصادمت مما يؤدى فى كثير من الحالات الى نشوب الحروب المدمرة التى تقضى على الانسان وتدمر حضارته وقيمه وتؤدى الى أن يستعبد القوى المنتصر الضعيف المهزوم فتستذل الامم والافراد استنادا الى عنصرية او قومية أو ايديولوجية عدوانية أو غير ذلك ، ومن هنا ندرك أن الميل من الرسل والرسالات السماوية الثلاثة كانت ضرورة انسانية اساسية لما فى طبع الانسان من الانانية والميل الى حيازة القوة للتسلط على الآخرين. وبالتالى يمكن ادراك ضرورة اتباع شريعة سماوية لضبط العلاقات الدولية « ان الرسالات كلها ضرورية للناس لان عقل الانسان وحده لايستطيع أن يلم بكل الحاجات ولايملك جماح الشهوات والمغريات » . (3)

---

(1) قرآن كريم من سورة النحل الآية رقم 90

(2) قرآن كريم من سورة النساء الاية رقم 135

(3) انظر كتاب د. عبد القادر حاتم الاعلام فى القرآن الكريم – لندن 1985 153

وحيث الاسلام خاتم رسالات السماء وليس من وضع انسان أو قوم من الانس ، ولذلك فدعوته بالخير جاءت للناس جميعا وترمى الى هداية البشر ونشر المحبة والفضيلة بدل اعمال القوة .

كما جاء الاسلام دعوة للناس كلهم الى اعمال العقل واكتساب المعرفة لتسخيرها فى خدمة خير الانسانية وليس لاحتكارها كما تفعل النظم الوضعية وتقرها النظم الدولية ومؤسساتها . اما الاسلام فانه ينظر الى الانسانية على انها وحدة واحدة وينظر الى الامم او الجماعات فى الكون على اساس من المساواة والحرية والكرامة الانسانية للفرد وبالتالى لكل امة من امم الارض ، ويدعو الى الوفاء بالعهود والوعود واعتبار الفضيلة مع الوفاء بالعهد والعدل والمساواة اساس العلاقات بين الناس امما كانوا أم فى شكل دول .

تلك هى رؤية الاسلام للعلاقات بين الامم او ما يسمى بالعلاقات الدولية ودعائمها كما استطعت ان اعبر عنها فآمل ان اكون قد وفقت فى نقل حقيقة صورتها ، وهى حتى بهذا القدر الذى استطعته قطعا تختلف عن العلاقات الدولية فى القانون الدولى . فما هى العلاقات الدولية فى القانون الدولى ؟ وماهى العوامل المؤثرة فيها والتى تقوم عليها ؟ ذلك ماسنحاول دراسته فى هذا البحث مع الاشارة الى اهم نظريات العلاقات الدولية فى القانون الدولى العام كى تتضح الصورة للباحث المقارن المحايد .

الفصل الثانى

دعائم العلاقات الدولية فى المنهاج الاسلامى والتنظيم الدولى

وينقسم الى مبحثين

المبحث الاول

دعائم العلاقات بين الامم فى الاسلام

البند الاول : الكرامة والحرية الانسانية

البند الثانى : الشورى فى العلاقات الدولية

البند الثالث : العدالة الانسانية

البند الرابع : المساواة الانسانية فى الاسلام

البنـــد الاول

الكرامـة والحريـة الانسـانية

ولا : الكرامـة الانسانية

الكرامة الانسانية منذ البدء الفطرة التى فطر الله عليهـا البشر وبلغت درجة التكريم فى خلق الله للانسان بان نفخ الله فى الانســـان من روحه فجمع فى تكوينه بين عنصرين ، العنصر المادى حيث جسـد الانسان من طين ، والعنصر الروحى من روح الله .. قال تعالى :

« ذلك عالم الغيب والشهادة العزيز الرحيم ، الذى احسن كـل شىء خلقه ، وبدا خلق الانسان من طين . ثم جعل نسله من سلالة مـن ماء مهين . ثم سواه ونفخ فيه من روحه ... (1) ومن مظـاهر تكريـم الله للانسان أن اودعه على فطرة استحق بها الاستخـلاف فى الارض وتعميرها تلك الخلافة التى استفسرت عنها الملائكة وقالت لله جـل شانه: « اتجعل فيها من يفسد فيها ويسفك الدماء » (2) وجاء الرد الشـافى فى قوله تعالى : « انى اعلم مالا تعلمون » .

وهذه الكرامة الانسانية التى تدعمها الاسس المعنوية والمادية التـى نص عليها القرآن الكريم وهذا التكريم للانسان ينبغى أن يجعله يتبـع المنهاج السماوى الذى انزله الله للبشر وهم خلقه جميعا فهو يهـدف خيرهم فى الدنيا والآخرة . وقد حذر رب العباد من تنكر عباده للمنهاج السماوى فالعاقبة هى الخسران فى الدنيا والآخرة .

---

(1) قرآن كريم سورة السجدة الاية 6 - 9

(2) قرآن كريم سورة البقرة الاية 29

قال تعـالى :

« واذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا الا ابليس . قـال أأسجد لمن خلقت طينا ، قال ارءيتك هذا الذى كرمت على لئن اخرتن الى يوم القيامة لاحتنكن ذريته الا قليلا قال اذهب فمن تبعك منهم فان جهنم جزاؤكم جزاء موفورا » (1)

والعقل بعد الحياة هو مظهر ثان على تكريم الله للانسان ، فبعد ان سوى الله آدم ونفخ فيه من روحه استوى بشرا سويا ، سميعا بصيرا. فالله منح الانسان العقل ليتمكن به من معرفة اسرار الطبيعة وظواهرها ليفيد منها ، يقول تعالى : « ولقد مكناكم فى الارض وجعلناكم فيها معايش قليلا ماتشكرون ، ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم . . . » . (2)

ومن تكريم الله للانسان أن فضله على كثير من مخلوقاته ، قال تعـالى :

« وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا . . »

ومن هذا التفضيل استخلاف الانسان فى ملك الله ، وخلقـه وجعله على أحسن خلقة واكرم صورة .

لذلك فالاسلام دين الانسانية اذ يهدف الى تحقيق غايات اساسية وهذا من شانه تحقيق الصلاح للمجتمعات والافراد فى الدنيـا والخير والسعادة والفوز فى الحياة الاخرى . ومن اجل ذلك تتآذر احكام الشريعة

---

(1) قرآن كريم سور الاسراء الاية 61 - 63

(2) قرآن كريم سورة الاعراف الاية 10 - 11

الاسلامية من اجل تحقيق الكرامة الانسانية للفرد وللجماعة فى الدنيا وتحقيق الغايات الاخروية للحياة فلا ينفصل الهدف الدنيوى عن الغاية الاخروية يقول تعالى : « وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة ولاتنس نصيبك من الدنيا واحسن كما احسن الله اليك ، ولاتبغ الفساد فى الارض ان الله لايحب المفسدين » (1) لذا كانت العلاقات بين الافراد والجماعات فى المفهوم الاسلامى تقوم على اساس الكرامة الانسانية لكل البشر ومن ثم فهى اشمل من القانون الدولى الذى ينظم العلاقات على اسس تحدد الاشخاص المعنوية والفردية التى تستفيد من احكامه فوفقا لقواعده فان الشخصية الدولية فى صورة الدول المعترف بها هى المخاطبة بالاحكام وليس للفرد العادى ، الذى لاينتمى الى كيان سياسى معترف به ان يفيد من احكام القانون الدولى الا بطريق ثانوى وغير مباشر فى حين ان الفرد فى الاسلام – بغض النظر عن اى اعتبار آخر غير الاعتبار الانسانى – هو الاساس فى النظام الاسلامى والعلاقات بين الافراد والجماعات فمجرد الصفة الانسانية للكائن الفرد تكسبه حقوقا اساسية فى داخل النظام الاسلامى وفى علاقة النظام الاسلامى بالامم الاخرى فالانسان هو خليفة الله فى الارض وهذه الصفة ليست للبعض دون الآخرين فلا صحة لمن يزعمها له وحده كى يبرر تعاليه وامتيازه على الآخرين . ونجد تصديقا لهذا فى قوله تعالى :

« ولقد كرمنا بنى آدم » (2) « خلق السموات والارض بالحق وصوركم فاحسن صوركم » (3)

---

(1) سورة القصص 77 (2) سورة الاسراء 70

(3) سورة التغابن – 3

« وإذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الارض خليفة .. » (1)
وقد ساوى الله بين مخلوقاته فيما اعطاهم فى الدنيا من ذلك قوله تعالى:

« هو الذى خلق لكم مافى الارض جميعا ... » (2) « .. وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم ..» (3) وقوله تعالى : « الله الذى خلق السماوات والارض وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكم وسخر لكم الفلك لتجرى فى البحر بأمره وسخر لكم الانهار وسخر لكم الشمس والقمر دائبين وسخر لكم الليل والنهار ..» (4) ولم يفضل الله انسان او جماعة من مخلوقاته على اخرين لغير العمل الصالح ونجد مصداقا لذلك فى رده على اليهود والنصارى الذين افتروا على الله بانهم احباءه واختارهم وجعلهم شعبة المختار فقد جاء فى القرآن الكريم قول الله تعالى :

« قل ياايها الذين هادوا ان زعمتم انكم اولياء الله من دون الناس ...» . (5)

وقال تعالى : « وقالت اليهود عزيز ابن الله وقالت النصارى المسيح ابن الله ، ذلك قولهم بافواههم ، يضاهئون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله انى يؤفكون » (6) ، وهكذا فتكريم الانسان فى الشريعة الاسلامية ليس لفرد دون آخر او لامة دون اخرى او لجنس دون جنس فالناس كما اكد الرسول ﷺ : « كلكم لآدم وآدم من تراب » فالناس من طبيعة واحدة ويتساوون فى الاصول وان اختلفوا فى الامور الظاهرية

(1) سورة البقرة — 30
(2) سورة البقرة — 29
(3) سورة البقرة — 21 - 22
(4) سورة ابراهيم 31 - 32
(5) سورة الجمعة 6
(6) سورة التوبة 30

الثانوية التى لاتتعلق بجوهر الانسان ، ويتفرع عن الكرامة الانسانية فى النظام الذى جاء به الاسلام كل مايمكن ان يتصور من جوانب لهذه الانسانية من حقوق اساسية للفرد فى جسمه وبقاءه والحقوق والحريات التى تجعل لهذا الفرد كيانا فاعلا وماتتطلبه الحياة الكريمة المصونة من المهانة او الظلم .

والشريعة الاسلامية تقر للجميع بنفس الحقوق الاساسية لان الناس فى عقيدتها امة واحدة فى الاصل يقول تعالى : « ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى (1) » وقال تعالى : « يا أيها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالا كثيرا ونساء .. » (2) فهذه وغيرها تفيد ان الله جعل الانسانية فى الاصل امة واحدة ، وما اختلافها وتوزيعها شعوبا وقبائل الا امر واقع ارادة الله وانزل اليهم المنهاج السماوى وبعث فيهم النبيين ليرشدوهم الى الحياة السوية ووهبهم العقل ليتدبروا ويهتدوا الى الايمان بالله ومنهاجه للحياة الدنيوية ، قال تعالى : « كان الناس أمة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ..» (3) . ومن ثم فالبشر بغض النظر عن الكيانات السياسية (الدول) التى ينتمون اليها هم سواسية فى نظر الاسلام لهم الكرامة الانسانية وماتقتضيه من حقوق وحريات اساسية ، واما اختلاف الناس وانقسامهم الى قبائل وشعوب تعيش فى اماكن او بيئات مختلفة فمن أجل التعاون لتحقيق التواد والتعارف والخير ولتحقيق الغاية من الحياة الدنيوية التى ارشدنا اليها الله فى منهاجه للبشر الذى يرفض الخضوع والسيطرة من افراد على البقية ويقيم الكرامة

---

(1) سورة الحجرات 13

(2) سورة النساء 10

(3) سورة البقرة ـ 213 انظر ايضا قوله تعالى : (لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم من دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم .. » الممتحنه آية 8 - 9

الانسانية التى يتساوى فيها البشر جميعا ، فالاسلام حارب التمييز بين البشر بكل اشكاله العنصرية او السياسية او غيرها فمنذ ما يزيد على الالف واربعمائة عام وضع الرسول ﷺ القاعدة الجوهرية التالية : « ليس منا من دعا الى عصبية » فالاسلام لايقر التعصب أو الخضوع لغير الله فهو يقيم المساواة الانسانية وبذلك ليس مسلما كامل الاسلام من يخالف اصول المساواة فى الكرامة الانسانية وغيرها من اركان الاسلام .

وعليه فان الموضوعية فى مقابلة قواعد القانون الدولى التى تسهر عليها الامم المتحدة بقواعد القانون الوضعى الاسلامى تقضى ان تكون النظرة مسؤولة سواء فيما تعلنه الدول الراسمالية التى مارست استعمار الشعوب او ماتعلنه الدول الاشتراكية التى تعلن مبادىء مناصرتها لحركات تحرير حررتها من الاستعمار ذلك أنه اذا كان التحرر القومى اولى الاسلامى وان نفرق بين التحرر كنزعة والتحرر كتنظيم عملى يكفل الكرامة الانسانية فلا يكفى التباهى بالالتزام بمبادىء الامم المتحدة العامة وميثاق حقوق الانسان نظريا وانما يتطلب الامر ماهو اعمق واعسر من كل هذا انه يتطلب القدرة على تقييم كل تنظيم سياسى لتقدير مدى تجسيمه لمستوى عام لكرامة الانسانية وحتى فى الدول التى استقلت بها حركات تحرير حررتها من الاستعمار ذلك انه إذ كان التحرر القومى أولى انتصارات الكرامة الانسانية فان الثائرين من أجل هذا التحرر القومى لايكونون منطقيين مع أنفسهم ومبادئهم الثورية الا بقدر مايجسدون هذا المعنى فى نظامهم وفى نظرتهم الى الشعوب الاخرى .

ثانيا : الحرية

لما كان نطاق الحرية هو علاقة الانسان باخيه الانسان لذا فان مجال تنظيمها وضمان تحقيقها على ارض الواقع يكون لمجموع الافراد وفق الارشاد العام الذى ذكره القرآن الكريم والسنة الصحيحة للرسول ﷺ وهذا المنهاج السماوى العام لسلوك الافراد فى المجتمع الاسلامى ينعكس

فى سلوك الجماعة السياسية الاسلامية فى علاقاتها مع الجماعات السياسية الاخرى .

فمنذ العصور القديمة كان يسود المجتمعات البشرية الاضطهاد وعبر الازمان استمر الى ان جاء الاسلام فى أوائل القرن السابع الميلادى فنادى بالحرية وطالب من المسلمين سلوكها عمليا فى الحياة بما يحقق الحرية للجميع ، وبالتالى لم تكن الحرية فى الجانب الاسلامى فرضا خياليا او حلما وانما سلوكا عمليا فرضه الاسلام فيما بين المسلمين وبينهم وبين الجماعات الاخرى . يقول البروفسور « تى . دبيلو . ارنولد » فى كتابه تعاليم الاسلام انه فى ظل الحكم الاسلامى كان للجماعات الاخرى من اتباع الاديان الاخرى غير الاسلام كامل الحرية ، وان المسلمين تركوهم احرار لايعترضهم احد ، وهذا كان مدهشا وغريبا فى القرن السابع الميلادى خاصة وان المسلمين اقروا به وهم منتصرون لصالح المهزومين .

يتضح سمو هذا النظام الاسلامى بالاضافة الى انهم قرروه للغير وهم منتصرون ان اتباع الديانات الاخرى فى المقابل فى معاملتهم للمسلمين كانوا على النقيض يذكر بالخصوص « عبد الوهاب الحاج كيا » مثالا على ذلك انه عقب معركة «مالاكا » سنة 1515 ، كان اول ما عمله المنتصرون الاوربيون بعد استيلاهم على مالاكا أن بنو حصنا (لافرموسا) بحجارة انتزعوها من القبور الاسلامية ، كما اقدموا على اعدام دفعات متتالية من الاهالى وسلبوا اموالهم » (1)

اما الحرية فى الاسلام فكانت مبدأ عاما للفرد وللجماعة فالشريعة الاسلامية تقر بالشخصية الانسانية المستقلة لكل فرد وبالتالى لمجموع الافراد فى كل جماعة حيث تقر لهم بالحق فى ادارة امورهم بالشورى ونجد احكام القرآن الكريم وآياته تخاطب الفرد وتقرر له الحقوق والحريات

---

(1) للمزيد راجع كتابه مسلمو ماليزيا بيت الماضى والحاضر 1985 46

والواجبات وتقر له بحرية الاختيار ، فى العقيدة وممارسة شعائرها وفى المعاملات ، بترشيد الا هى . كما ان الشريعة الاسلامية تخاطب الجماعات او الامم الاخرى فى العالمين فهى ليست نظاما لقومية او عرق معين وانما تعتبر الناس امة واحدة ، قال تعالى :

« كان الناس امة واحدة .. » (1)

وقال تعالى :

« يا ايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا إن اكرمكم عند الله اتقاكم » (2) واجب بالامر الناهى لكل مؤمن بالا يتعدى على حرية آخر وان لاتحقر امه أو قوم امة او قوم آخر بقوله تعالى :

« لايسخر قوم من قوم .. »

ولهذا فالحرية دعامة اساسية من دعائم النظام العملية الذى يقيمه الاسلام فى تكوينه الداخلى وفى علاقات المسلمين بغيرهم من الامم الاخرى، بل نجد الحرية هى الاصل الاول فى الجانب الاعتقادى فى الاسلام ، لان الايمان لايتم الا بها اى بالارادة المتحررة والالتزام الذاتى لا الالزام ، فكما قال تعالى :

« لااكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغى » (3) فالحق من الله « فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر .. » (4) وآى القرآن تعبر بوضوح عن ان الفرد بقراره الخاص يقبل أو يرفض الايمان ، فلا يفرض عليه،

---

(1) قرآن كريم سورة البقرة آية 213
(2) قرآن كريم سورة الحجرات آية 13
(3) قرآن كريم من سورة البقرة آية 256
(4) قرآن كريم سورة الكهف آية رقم 18

فالايمان فى النهاية ينتج عن قراره الداخلى النابع من ضميره لانــه يتنافى مع الايمان إن يفرض بالقوة على الكاره او الذى لم يستوعب او الغير مهيىء للايمان ، اذ الايمان يكون عندما يهتدى عقل الانسان اليه . ان فرض الايمان بالقوة على الانسان الذى لم يصل اليه عقله هو اذعان للقوة وليس اقرار بالايمان ، فضلا عن ان الاكراه فى حد ذاته يتضمن امتهان لحرية العقل وللعقيدة .

وتاسيسا على هذا فانه فى المفهوم الاسلامى للعلاقات بين البشر ليس لاحد ان يزعم انه الحفيظ او الشرطى او رسول الحضارة للاخرين كما تزعم الامبريالية العالمية لتبرر سيطرتها العالم . فى المقابل فان قانون القــوة وتوازناتها دوليا هو الذى يحكم العلاقات الدولية عملا وبسبب ذلك ليس لمسميات المبادىء السامية التى تعلنها المواثيق الدولية مدلولات عمليـة مطابقة ، وهذه الحقيقة تقر بها بعض القوى الدولية من حين لاخر وان كانت تغلف حاليا بمبادىء انسانية ونذكر ما قاله « هتلر » لعساكره فى 1939/8/22 : « نحن لانسعى من جابننا الى العدل وانما للنصر فحسب .. فلتصرفوا قلوبكم تماما عن الرحمة .. ولتصرفوا بكل عنف.. فالاقوى هو دائما على حق .. ان تحت امرتنا فى الشرق كتلا من البشر الغبى البليد ولابد ان نعتمد عليه فى اعمالنا الدنيا » . (1)

لكن المتتبع لملامح نظام الحرية فى الاسلام يجد أن هذه الحرية التى يقررها القرآن الكريم والسنة لاتعنى القدرة المطلقة العمياء فى استعمال القدرات التى يحوزها الفرد جسميا او ماديــا ، اى لاتعنى انه لايحد مــن سلطان الفرد فى استعمالها حتى وان اساء استعمالها أو احتكرها واضر بالآخرين . بذلك فهى فى الاسلام حرية مسؤولة ومن ثم فقد سبق التشريع الاسلامى القوانين الوضعية فى العالم فى اخذه بمبدا المشروعية فى استعمال

---

(1) محمد طه بدوى مدخل الى علم العلاقت الدولية ، دار النهضــة العربية 1972 ص 121

الحقوق والحريات بل لقد كان نظام الحرية فى التصور الاسلامى فى صورة مكتملة اسمى واشمل . فالاسلام بجانبيه الروحى والمادى يشكل منهاجا سماويا للحياة يقوم على التحرر الوجدانى والعملى من كل خضوع او سيطرة لاى مخلوق (فردا كان أم جماعة) على الآخرين . وهذا التحرر هو الخطوة الاساسية لتحقيق مجتمع دولى حر كريم ، فالقاعدة الاساسية فى الاسلام تدعو الى حرية الانسان وان الخطر او التقييد هو الاستثناء هذا يوضح مدى نطاق الحرية فى الاسلام ، ان استقراء الاحكام الشرعية يدل دلالة واضحة على انها شرعت لتحقيق مصلحة الانسان ودفع الضرر عنه فقد ترك الله الانسان حرا فى الدنيا ، اذ ارسل له الرسل والانبياء عليهم السلام لارشاده وتوجيهه وليس للسيطرة والاكراه على الدين يقول تعالى : « انا ارسلناك بالحق بشيرا ونذيرا » (1) وقوله تعالى : «فذكر انما انت مذكر ، لست عليهم بمسيطر ، الا من تولى وكفر » (2)

وهذا يعنى ان رب الجميع ترك للفرد الحرية فى الحياة الدنيا ، اذ لوشاء الله لآمن من فى الارض جميعا ولكن حكمته أن يترك للانسان فرصة الاختيار المسؤول فى ضوء ما ارشده الله اليه ليعقل تعاليم السماء ويعلم خيره من شره ، وبالتالى فالانسان الخير او الصالح هو من يسعى الى اعمال حريته لاختيار الافضل فالاسلام ليس كله عبادة وانما يحث على العمل وحرية اعمال الفكر لتحقيق الخير العام والكسب المشروع والسعى ابتغاء فضل الله تعالى : « فاذا قضيت الصلاة فانتشروا فى الارض وابتغوا من فضل الله » . (3)

وعليه للبشر افرادا وجماعات حرية الدين وممارسة شعائرها وحرية السعى لكسب العيش والتنقل الى آخر صنوف الحقوق والحريات التى تنتج عن تشابك الحياة الاجتماعية الحديثة ويشعر الانسان انه بحاجة

---

(1) سورة البقرة 119

(2) سورة الغاشية 20 - 21 - 23

(3) سورة الجمعة 8 - 9

الى التحرر منها والتى هى لذلك ذات مسميات متجددة ، لكنها فى الاسلام مقيدة لصالح حريات الآخرين اذ حرية استعمال الفرد لحقه لاتعطيه الحق فى اهدار حريات الاخرين ولذا فهى ليست كما فى النظم الوضعية فمثلا حرية السعى للانتاج والكسب ليست حرية غير مسؤولة فى الاسلام كما فى الفكر الوضعى ، مدمرة لحقوق الآخرين ومستغلة لها كما تفعل النظم الراسمالية الدولية مثلا التى تفهم الحرية انها تعنى حريتها هى فى الاستغلال والنهب والسيطرة على مقدرات وثروات الشعوب والامم الضعيفة . فالحرية فى الاسلام تحرر داخلى وفى نطاق العلاقات الخارجية على مستوى الافراد والجماعات المتعددة فالاسلام يبتدا بتحرير النفس البشرية من الهوى والشهوة ويعطى الحرية للعقل المكتبل المهتدى بمنهاج الله ، فقد ندد بالذين يتبعون هواهم من غير هدى من الله ، ثم يصل الاسلام الى التحرر الخارجى للافراد والجماعات فى علاقاتهم الخارجية.

والتحرر الداخلى او الوجدانى فى الدولة الاسلامية التى قامت على التعاليم التى أنزلت على خاتم المرسلين واستكملها الخلفاء الراشدون لم تكن توجيها نظريا فحسب بل وسلوكا عمليا ونذكر على سبيل المثال ما يمكن أن نسمية بالنظام الذى يحدد اختصاصات الحاكم وغايات ووسائل عمله وقد عبر عنه صراحة فى سياسته العملية الخليفة « على بن ابى طالب » فى رسالته الى واليه على مصر « الاشتر النخعى » فمما جاء بها ما يلى : « ... فليكن أحب الذخائر اليك ذخيرة العمل الصالح فاملك هواك وشح بنفسك عما لايحل لك فان الشح بالنفس الانصاف منها فيما احبت او كرهت ، واشعر قلبك الرحمة للرعية ، والمحبة لهم ، واللطف بهم ، ولاتكون عليهم سبعا ضاريا تغتنم اكلهم فانهم صنفان : اما أخ لك فى الدين ، أو نظير لك فى الخلق ... » (1) . وبخصوص ضمان حرية الحياة فان نطاقه فى الدولة الاسلامية المستندة الى تعاليم

---

(1) للمزيد راجع كتاب الامام على بن ابى طالب « نهج البلاغة » شرح الشيخ محمد عبده تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ـه (1)

الاسلام كان يشمل كل انسان ، فحياة الفرد فى نظر الاسلام مصانة ايا كانت عقيدة الفرد او ثروته او لونه او جنسه او غير ذلك من الاعتبارات التى تستند الى بعضها عدد من النظم الوضعية فى سياساتها للتمييز بين الافراد ، وفى الرسالة المشار اليها سابقا ذكر ابن ابى طالب الآتى : « .. اياك والدماء وسفكها بغير حلها ، فانه ليس شىء ادنى لنقمة ، ولا اعظم لتبعة ، ولا احرى بزوال نعمة وانقطاع مدة ، من سفك الدماء بغير حقها ، والله سبحانه مبتدىء بالحكم بين العباد فيما تسافكوا من الدماء يوم القيامة ، فلا تقوين سلطانك بسفك دم حرام ، فان ذلك مما يضيعه ويوهنه بل يزيله وينقله ..» (1) وقد حمت الدولة الاسلامية الحريات للمسلمين ولغيرهم . فالاسلام يدعو الجميع الى حرية الفكر والتامل فى الكون ومايشتمل عليه من اسرار ونظم حياة لمخلوقات واشياء عديدة ففى ذلك مايدعو الى الايمان بالله الواحد خالق كل شىء واتباع دين الله الذى يعطى الحقوق والحريات لكل البشر على وجه المساواة ، فكفل الاسلام حرية الانسان الفرد ايا كان فى جسمه ونفسه ورأيه وعقيدته واقامته وتنقله وكسبه وغير ذلك من الحريات والحقوق ، وضمن ايضا حرية الجماعة (فى المقابل) بان لها أن تحكم نفسها وتقرر مصيرها بارادتها فى الدنيا والآخرة (بما تختاره من سبيل لها) . ونذكر امثلة على التطبيق العملى لحرية الانسان ، المسلم وغير المسلم ، فى الدولة الاسلامية الاولى من ذلك العهد الذى اعطاه امير المؤمنين لاهل ايلياء «القدس» فمما جاء فيه : « هذا ما أعطى عبد الله عمر أمير المؤمنين اهل ايلياء من الامان ، اعطاهم امان لانفسهم واموالهم ولكنائسهم وصلبانهم.. أنه لاتسكن كنائسهم ولاتهدم ولاينتقص منها ولا من خيرها ولا من صلبهم ولايضار احد منهم ... فمن خرج منهم فانه آمن على نفسه وماله حتى يبلغوا مامنهم ومن اقام منهم فهو آمن وعليه ما على أهل ايلياء ..» (2)

---

(1) المصدر السابق .

(2) للمزيد راجع الطبرى « تاريخ الامم والملوك » (2405/1) ص 609

وعن الحريات فى الدولة الاسلامية تذكر كتب السير ، انه فى عهد خلافة معاوية دخل عليه أبو مسلم الخولانى فرآة يتصدر مجلسا من مجالسة العامرة وقد حف به رجال دولته وقادة جيشه ، ووجوه قومه ورأى الناس يبالغون فى اعظامه واجلاله ، فخشى عليه من ذلك اشد الخشية وبادرة قائلا : السلام عليك يا اجير المؤمنين فالتفت اليه الناس وقالوا : امير المؤمنين يا ابا مسلم فلم يأبه لهم وقال : السلام عليك يا أجير المؤمنين فقال الناس : امير المؤمنين يا ابا مسلم فلم يعرهم سمعه ولم يرم نحوهم بطرفه وقال : السلام عليك ياأجير المؤمنين فلما هم الناس بمراجعته التفت اليهم معاوية وقال : خيرا ياأبا مسلم فما علمناك الا ناصحا لله ولرسوله ولعامة المسلمين (1)

وعن الحرية العامة للجماعات فى التصور الاسلامى ، او ما يطلق عليه كتاب القانون الوضعى ، حرية تقرير المصير فانه يبدو جليا من القاعدة التى أرسيت اسسها عمليا فى الدولة الاسلامية فى القرن السابع الميلادى ، يروى الاخباريون ان القائد المسلم « قتيبه بن مسلم الباهلى» عندما فتح بعض أقاليم سمرقند من غير أن يدع اهلها الى الاسلام ويعطيهم فرصة لتقرير مصيرهم وفق الاسس التى جاء بها الاسلام ، فاشتكى اهل هذه الاقاليم الى الخليفة (عمر بن عبد العزيز) من ان قتيبة قاتلهم قبل أن يخيرهم ذلك التخيير الذى فرضه الاسلام ، فارسل الخليفة الى القاضى لينظر فى الامر ويحققه فتبين له صدقها فاصدر امره الى جند المسلمين بان يخرجوا من تلك الاقاليم ويعودوا الى ثكناتهم ثم يعرضوا الاسلام على أهل تلك المناطق ويخيروهم ليقرروا مصيرهم بالاسلام أو المعاهدة او الحرب ، فاختار بعضهم العهد ومنهم من اختار الاسلام .

---

(1) راجع ايضا د. محمود الديك « المعاهدات فى الشريعة الاسلامية والقانون الدولى » ص 122

وعلى الجملة فان كل النظم والقواعد والمبادىء فى الاسلام تتجه الى اقامة الحرية على مستوى الافراد والامم والى منع الاعتداء على حرية الغير وحقوقه ولتثبيت دعائم العدل ، فلم يقر الاسلام الحرب ولم يدخلها المسلمون الا لمنع الاعتداء على حرية نشر الدعوة الى الايمان بالله ورسله وكتبه ، فالاسلام كما ذكرنا لايكره الناس على الدين او الخضوع للبشر اذ لاخضوع لغير الله والافراد بعد ذلك احرار .

فالشريعة الاسلامية كما تقرر الحرية تحمى كل انماط الحرية ومنها حرية الجماعات او الامم المختلفة فاساس العلاقات بين الناس الذى قدمه الاسلام هو الحرية القائمة على العدل والمؤدية الى السلم والمساواة بكل صورها المحققه للتعاون الانسانى الكامل بدون خضوع الضعيف للاقوى منه ايا كان سبب قوته ، هذه الحرية بمفهومها العام اقرها الاسلام فى وقت كان يسود الفكر البشرى ونظمه معتقدات لاتعرف العدل ولا المساواة ولا الانسانية ونذكر مثال لها مما جاء فى كتاب السياسة «لارسطو» من ان الفطرة هى التى ارادت البرابرة عبيدا لليونان (الاغريق) ، وان الالهة خلقت نوعين من البشر ، نوعا رفيعا زودته بالعقل والارادة وهم اليونان ونوعا لم تزوده الالهة الا بالقوى الجسمانية وهم البرابرة غير اليونانيين ومازاك الا ليسد البرابرة النقص الموجود عند اليونان ، فى حين كان الرومان (كمثال آخر) يعتبرون الآخرين اشياء لا اشخاص ، الامر الذى كان يعنى ان للرومان قتلهم ونهبهم وسلبهم دون مساءلة من بشر او من ضمير ، كما كانت تسود الهند (كمثال ثالث) ديانة بشرية تقسم الناس الى اربع طبقات ، اعلاها البراهمة «اهل البر» وادناها الشودرة « الخدم الانجاس » ولم تتغير النظرة تلك فى النظم الوضعية بل انتقلت الى العصر الحديث ، فحتى اواسط القرن التاسع عشر كانت اوروبا تعتبر ان الحقوق والحريات الدولية (فى نظامهم الدولى) لاينبغى تطبيقها الا على الدول المسيحية ، الى ان اضطروا فى مؤتمر برلين سنة 1856 الى قبول تركيا (التى كانت تمثل الاسلام فى نظرهم) عضوا فى الجماعة الدولية الاوروبيـة .

وهكذا فى تلك الزمن المتقدم جاء الاسلام بنظرة الى الامم الاخرى جديدة انسانية واقر لها بالحرية فى ان تعتنق الدين الذى تريد ، وان اختلاف الدين بين أمة الاسلام وتلك الامم ليس مبررا لحربهم او اجبارهم على الاسلام (1) . وقد اكدت ذلك السنة النبوية الشريفة فيما اتبعه الرسول مع الامم الاخرى داخل الجزيرة العربية وخارجها ، نذكر على سبيل المثال المعاهدة التى عقدها مع أهل يثرب وغيرها من الدويلات او الامارات آنذاك ، فالاسلام نظر الى حرية الامم الاخرى نظرة جديدة ومستقلة منزهة عن الرغبة فى السيطرة عليها مثل الذى تعلنه النظم المعاصرة دون خجل وتتفاخر بأنها على راس الحضارة المعاصرة من ذلك ما صرح به « هنرى لويس » صاحب مجلات الحياة والزمن والثروة ، فى كتاب بعنوان « العصر الامريكى » سنة 1941 من ان الولايات المتحدة قد افلت من يديها سنة 1919 فرصة باهرة لا سابق لها فى التاريخ لتأخذ بيدها مقدرات العالم ولذلك فليس عليهم (الامريكان) هذه المرة أن يخسروا هذه الفرصة الثمينة وذكر بالنص : « انظروا الى القرن العشرين انه عصرنا وهو ليس عصرنا لاننا فقط نعيش فيه بل لانه العصر الاول الذى فيه أصبحت أمريكا القوة التى تسيطر على العالم » (2) . فمن هذا وغيره من الشعارات التى تطلقها القوى الدولية التى بقيت مسيطرة عقب الحرب العالمية الثانية كشعار ، التبادل الحر ، وازالة الحواجز ، وتحرير التجارة وغير ذلك كالمناداة بالدولة البروليتارية العالمية .. الخ كلها تعبر عن مطامع الدول الاقوى فى الاعتداء على حرية الامم الضعيفة .

اما الحرية فى الفهم الاسلامى الصحيح فهى مقيدة على مستوى الفرد والامة بالغايات السماوية التى وسيلتها الدعوة الحرة الى الايمان بالله واتباع ماجاء به رسله عن ربهم ، فهذه الدعوة لاتنطوى على العدوان

راجع على سبيل المثال سورة التوبة ـ (3) وسورة النحل ـ 91

(2) الكمندر كير سانوف « الولايات المتحدة واوروبا الغربية » السابق ص 12 - 13

على حريات الآخرين ولاتقر اساءة استعمال هذه الحرية فالله يامرنا :
« ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتى هى احسن » فهذا إساس العلاقات الانسانية بين المسلمين وغيرهم من الامم ، ولذلك فقد استنكر الاسلام منذ البدء فكرة القهر كما نفى الاكراه على الدين وبالتالى فالدعوة الاسلامية هى اساس العلاقات ولاقهر فيها بل تحرر نفسى وعقلى ينطلق الى الايمان الحر لانه « ولو شاء ربك لآمن من فى الارض كلهم جميعا » (1) صدق الله العظيم فالدعوة الى الاسلام تكون بالحجة والبرهان وتنظر الى الامم الاخرى نظرة انسانية واحدة كلها لها حقوق وحريات اساسية وعليها واجباتها بالتساوى دون خضوع او سيطرة لارادة بشر من دون ارادة الله اذ الخضوع فى الاسلام ليس للبشر وانما لله وحده رب العالمين ، وبالتالى فالاسلام الصحيح لم يجز قتال الامم الاخرى الا لرد اعتداء على الاسلام والمسلمين ، فالاسلام لايجيز للمسلمين مقاتلة غيرهم لتحقيق سيطرتهم عليهم وفرض ارادتهم البشرية، ولقد قرر الفقهاء المسلمون الاوائل ، بأن عقد الذمة مثلا يوجب لغير المسلمين حقوقا لهم على المسلمين يجب ان يحترموها لانهم (اهل الذمة) فى ذمة الله ورسوله فمن اعتدى عليهم فقد ضيع ذمة الله وذمة رسوله وذمة دين الاسلام ، ومن قبل قال الرسول ﷺ : « من ظلم معاهدا او انتقصه او كلفه فوق طاقته او اخذ منه شيئا بغير طيب نفس فانا حجيجه يوم القيامة » (2)

تلك هى الحرية فى نظرة الاسلام لعلاقته بالامم الاخرى وكما ذكر استاذنا المرحوم الشيخ ابو زهرة : « فى الجملة أن الاسلام لايرهق الشعوب من امرها عسرا ، بل يسير بها فى امن وسلام ، وكل يختار لنفسه من يتفق معه ، ومن يختار له وليا ، والشعوب كالآحاد حرة فى اختيار

(1) سورة يونس 99
(2) السيوطى ص 394 ، انظر ابى يوسف الخراج ص 53

من تنضم اليه ، ومن تبتعد عنه وكل تدخل فى ذلك ضد الحريـة واكراه وحرمان للاختيار » (1)

فعلى الجملة ان سياسة المصلحة المتبادلة بين المجتمـع الاسـلامى وبقية المجتمعات الاخرى تقتضى بل وتؤدى الى انه اذا اراد الحرية اى مجتمع فان عليه ان يضمن نفس الحق فى الحرية للمجتمعات الاخرى وبذلك لن يكون محرومين من الحرية وسيسود السلام العلاقـات الانسانية فالسلام هو شرط استمرار وجود الحرية على مستوى الافراد والجماعات فكما كل فرد يعيش مع الآخرين وفيهم فان كل دولة « او جماعة سياسية » فى العالم المعاصر تتداخل فى علاقاتها مع بقية الجماعات السياسية الاخرى وكما لايمكن ان تكون حرية الفرد مطلقة وفقا لهواه وتحددها قوته فانه من المحتم لايمكن ان تكون الدول مطلقة الحرية لانها ستتصادم فى اطماعها وهذا التصادم سيؤدى الى تدمير السلام على المستويين وفردى والدولى كما حدث مثلا عندما سادت نظرية المجال الحيوى لقوى الاربعينات من هذا القرن التى عبر عنها « هتلر » وآمنت بها ايطاليا الفاشية وكان قد عبر عنها « فرجينيو كايدا » بقوله :

« يجب ان يكون لكل دولة من الدول الاربع الكبرى الاستعماريـة (المانيا ـ ايطاليا ـ فرنسا ـ بريطانيا) الحـق فى اراضى استعمارية متناسبة مع عدد سكانها ومع حاجاتها الحيوية » (2) هذا هو الفرق فى المفهوم العملى للحرية فى الاسلام عنه فى النظم الوضعية كدعامة من اهـم دعائم النظام الاسلامى للعلاقات الدولية ·

---

(1) كتابه « المجتمع الانسانى فى ظل الاسلام » دار مكتبـة الفكر ـ ليبيا ص 203

(2) جان بيتون ـ المسالة الليبية ـ باريس 1945 ص 272 نقلا عن د· منصور يونس بحث بمجلة العلوم القانونية العدد (5) يوليو ـ سبتمبر 1988

البنـــد الثـــانى

الشـــورى فى العلاقـات الدولية

فى الاســـلام

من المسلم به لدى الفقهاء المسلمين ان الشريعة الاسلامية التى تنزلت مبادئها واحكامها على خاتم المرسلين محمد بن عبد الله ﷺ فى النصف الاول من القرن السابع الميلادى هى شريعة سماوية ثابتة الاصول لايمكن تبديلها او الغاؤها منذ انقطاع الوحى ووفاة الرسول واكتمال الدين الاسلامى ، كما ان المسلمين يسلمون بأن احكام الشريعة الاسلامية السماوية نظمت امور الدين وامور الدنيا وقد فسرت سنة الرسول ﷺ مجمل تلك الاحكام وبينتها للناس ، ولذا فان مبادىء الشريعة السماوية واحكامها العامة خالدة لايمكن لارادة بشرية مهما عظمت عددا او عدة ان تبدلها او تلغيها .

ونظرا لان الخالق وجه خطابه الشرعى الواحد الغير قابل للتغيير الى كل مخلوقاته البشرية فى كل الاماكن وعبر كل الازمنة فقد ترك لارادة الانسان مجالا محددا كى يعمل فيه عقله ويجتهد ليحقق صالحه فى الدنيا والآخرة وفق اسس منهاج الله الذى انزله على رسوله الكريم محمد ﷺ .

فمن الثابت لدى ائمة المسلمين ان الاحكام الشرعية التى قضى بها الله فى صراطه المستقيم معللة باسباب ترجع الى مصالح الامة وهذا يعنى انه من الضرورى الاجتهاد واعمال العقل فى تلك الاحكام الدنيوية وقد سبقت الاشارة الى ان الاجتهاد بالرأى فى القضايا الدنيوية التى تمس جانب من جوانب الحياة الاجتماعية ، السياسية او الاقتصادية او الاجتماعية وغيرها هو الذى تعنيه وهو محل الشورى العامة .

ويمكن القول ان الشورى نوعان ، شورى عامة وشورى خاصة .
والشورى التى نقصدها هنا هى الشورى العامة التى تبحث فى المعاملات الدنيوية والحاجات الاجتماعية من حيث تحديدها وأولوياتها وعلى الجملة هى التى تبحث فى علاقات الافراد والجماعات البشرية بعضها مع بعض وهى شورى مطلوبة من الجميع افرادا وجماعات اجتماعية او سياسية . وهذا لايجب او يرفض الاستشارة والاستنارة بعلم وخبرة ذوى المعرفة والتجربة فى مختلف جوانب الحياة ويمكن فهم التوجيه الربانى فى قوله تعالى : « فسالوا اهل الذكر ان كنتم لاتعلمون » .

اما الشورى الخاصة فى الامور الدينية التى تتناول علاقة الانسان بخالقه وما حلله الله وحرمه والقياس عليه فهذا يستوجب فيمن يقوم به عدة شروط اهمها :

- العلم باى القرآن الكريم ومواضع الآى ونزولها .

- حفظ القرآن الكريم ان امكن اذ ذلك يساعد على تقديم المشورة الصحيحة .

- ان يكون لديه القدرة على فهم اللغة العربية وقواعدها الاساسية والادلة وشروطها حتى يستطيع ان يتبين الاحاديث المنسوبة الى الرسول ﷺ من حيث مدى موافقتها او مخالفتها للقرآن الكريم .

- ان يكون ملما بالسنة النبوية الصحيحة التى كانت تشريعا عاما .

وادلة وجوب العمل بالشورى جاءت فى المصدر الاول القرآن الكريم كما اكدتها سنة الرسول ﷺ الكلامية والعملية : وهذه الادلة فى مجملها تدل على ان الشورى مبدا اساسى فى النظام الاسلامى سواء فى نطاق العلاقات الداخلية او فى نطاق العلاقات الخارجية ونذكر من الادلة على سبيل المثال: قوله تعـالى :

« وشاورهم فى الامر » والخطاب فيه موجه الى الرسول ﷺ ومن خلاله للمسلمين فى كل زمان ومكان .

كما قال تعالى فى سورة الشورى فى وصفه للمؤمنين الذين آمنوا وعلى ربهم يتوكلون والذين سينالون خير الله انهم الذين يجتنبون كبائر الاثم والفواحش واطاعوا ما امر الله به واقاموا الصلاة وامرهم شورى بينهم الى آخر الخصائص التى تميز هذه الجماعة وتطبعها بطابعها الخاص واهم صفة من صفات هذه الجماعة ان « أمرهم شورى بينهم » (1) وقد جاء فى تفسير سيد قطب لسورة الشورى أن هذا يوحى بان وضع الشورى أعمق فى حياة المسلمين من مجرد أن تكون نظاما سياسيا للدولة، فهو طابع اساسى للجماعة كلها ، يقوم عليه امرها كجماعة ، ثم يتسرب من الجماعة الى الدولة ، بوصفها افرازا طبيعيا للجماعة » (2)

روى ابن مردوية عن على بن ابى طالب انه سئل رسول الله ﷺ عن العزم فقال له الرسول « مشاورة اهل الرأى ثم اتباعهم » (3) ثم ان الشورى العامة فى الاسلام يمارسها المسلمون فى اطار الامر الالهى بالتعاون على البر والتقوى (4) وانها تكون من قبيل التواصى بالحق (5) فهى ليست شورى مطلقة بل يقيدها الحق والايمان وتقوى الله فيما يتواصون ويتشاورون فيه ففى الشورى تاليف لقلوب الافراد والجماعات وسبل هدايتهم الى الحق والصواب والخير للجميع .

اما أدلة الشورى من السنة فهى عديدة وقد كان القصد من شورى الرسول ﷺ لاصحابه تعليم المسلمين كيفية التشريع لما يستجد من امور

---

(1) سور الشورية آية 37

(2) تفسير سورة الشورى ـ دار الشروق ص 71

(3) ابن كثير حـ 2 ص 143

(4) من سورة المائدة آية (2)

(5) من سورة العصر آية (3)

بشرية دنيوية متغيرة بتغير المجتمعات فهى تمثل دعوة للمسلمين الى ان يستخلصوا بالمشورة احكاما تفصيلية لمستجدات حياتهم والامثلة كثيرة فقد اشار به سعد بن معاذ على الرسول فى عمليات ادارة معركة بدر وما اشار به الحباب بن المنذر على الرسول ﷺ من اختيار موقع المعركة فى بدر. كذلك استشار اصحاب الرسول ﷺ وشاورهم فى معركة الخندق واشاروا عليه بالخروج للاقاة قريش وعمل بمشورتهم ، كما سبق ان عمل بمشورة اصحابه بخصوص اسرى بدر تلك الواقعة التى نزل بها التوجيه السماوى للرسول ﷺ والذى تضمنه قوله تعالى : « ما كان لنبى أن يكون له اسرى حتى يثخن فى الارض ... » . (1)

والمتتبع لمغازى والمعارك التى سيرها الرسول ﷺ يجد أن الشورى كان مرتكزا اساسيا فى معارك الجهاد الاسلامى فاضافة الى ما سبق تجلت الشورى فى احداث غروة الخندق من حفر للخندق بمشورة سلمان الفارسى الى ما اشار به بعض اصحاب الرسول ﷺ بمعارضتهم مصالحة الاحزاب على ثلث ثمار المدنية الى دور الشورى فى افشال التحالف بين الاحزاب ويهود المدينة ضد المسلمين . وفى الحديبية ايضا شاور الرسول اصحابه فى قتال قريش ، هذه الوقائع وغيرها تشير الى ادلة الشورى فى الشريعة الاسلامية وان الشورى قاعدة اراد الله لنا ان نتعلمها على يدى رسول ﷺ لنطبقها فى حياتنا وقد ادرك ذلك صحابة رسول الله وطبقوا الشورى عمليا فى اختيار من يخلف الرسول ويقوم على امور الدنيا ويسوسها وفق شريعة الله وسنة رسوله .

ولنا عبرة فيما اوجبه القرآن الكريم من شورى على الرسول ﷺ فمع ان الله تعالى عهد محمدا ﷺ منذ طفولته ، كما عهد عليه اثناء دعوته الى الحق انه لايفتن بالدنيا ومباهجها ولايغتر بخداعها الا انه تعالى

---

(1) الانفال آية 67

امره بالشورى مع انه وفق رعاية الله للرسول لو باشر نبى الله امور الحكم وسياسة امته لابد ان يكون عادلا ، لكن حتى يكون الرسول قدوة امره الله ان يباشر الشورى فى امور الحكم وتدبير شؤون الامة بالتشاور مع افرادها فيما يخص امور حياتهم من اجل تحقيق مصلحة المجموع وحتى تكون هناك مسؤلية جماعية عن الراى الذى يقررونه بالشورى ، لان تلك المشاركة الجماعية الارادية فى اتخاذ القرار تعنى ان كل فرد يلتزم بالمشاركة فى تنفيذ ما انتهى اليه الامر بالشورى ، وهو التزام دينى روحى داخلى ومادى يقوم به الفرد وفق مايمليه عليه ايمانه .

لكن امور الحياة الدنيوية تتوزع فيها الميول والانانيات الفردية وذلك يؤدى الى تعدد الاراء فى المسالة الواحدة فاذا تركت لتصرف كل واحد على انفراد دون تشاور وتعاون على تحقيق الخير العام حدث التصادم والتنازع اما اذا عرضت المسالة للمشاورة وتبادل الراى فلابد ان تتبلور الاراء الى الذى هو اقرب لحل المشكل لصالح المجموع وبالتالى يكون القرار بالشورى هو الذى يجسم الرضا النفسى للمتشاورين جميعا وهذا كما يصدق على افراد المجتمع الواحد يصدق ايضا فى تنظيم العلاقات بين الجماعات المتعددة اذا توفرت شروط المساواة فى الراى .

وهكذا فالشورى فى الاسلام حق للافراد وواجب على من يمارس اختصاصات السلطة العامة للجماعة وليست منحة من الحاكم فقد اوجبها الله عليه بقوله تعالى : « وشاورهم فى الامر » والاسلام لايكتفى بان يكون التشاور فى امور الافراد مقصور لعى علاقة الحاكم (او حائز سلطة الجماعة) بالرعية ، فالاسلام وان لم يحدد الصورة التى تجرى بها الشورى لكنه يعتبرها اصلا من اصول النظام الاسلامى فيوجبها على الجميع فيما بينهم وفى مواجهة الحاكم داخل الجماعة الواحدة كما يوجبها فى علاقة الجماعة الاسلامية بغيرها من الجماعات البشرية الاخرى التى يطلق عليها تسميات مختلفة وهى على الجملة فى صورة الدول المستقلة بعضها عن بعض ، ويمكن ان نستدل على ذلك من قول الله تعالى : «قل يا اهل

الكتاب تعالوا الى كلمة سواء بيننا وبينكم الا نعبد الا الله ولانشرك به شيئا ولايتخذ بعضنا بعضا اربابا من دون الله ... » (1). فمن هذه الآية نستدل على دعوة الله الناس الى التشاور فيما بينهم واعمال الفكر للوصول الى الحق الذى هو من عند الله ولايتخذ بعضنا البعض الذى بيده القوة المادية او الاقتصادية سيدة الذى يخضع له ويعمل وفق ارادته الانانية طمعا او رهبة وخوفا منه .

عموم قاعـدة الشورى فى الاسلام :

يتضح مما سبق ان الشورى عماد النظام الداخلى وفى علاقاته مع النظم الاخرى التى تسمى الآن بالنظم الدولية . وقد اكد ذلك عموم قاعدة الشورى التى ذكرتها الآية « وامرهم شورى بينهم » فكلمة امرهم جاءت عامة تشمل الامر بين اعضاء الاسرة الواحدة كما تشمل الامر مع الجار ومع اعضاء المجتمع كلهم كما تشمل ايضا الامر مع بقية الجماعات البشرية الاخرى .

ويؤكد عموم قاعدة الشورى فى التصور الاسلامى للعلاقات البشرية قول رسول الله ﷺ : « كلكم راع ، وكلكم مسئول عن رعيته » فالامام راع مسئول عن رعيته امام الله وامامهم والرجل راع فى بيته ومسئول عن رعيته امام الله ومجتمعه ، والمراة راعية لاهل بيت الزوجية ومسئولة عنهم وكل فرد مسئول فى مجاله وفى العموم الجميع مسئول عن علاقة امته مع بقية الامم الاخرى لان فى صلاح تلك العلاقات صلاح المجتمع حيث تترابط وتتشابك المصالح الداخلية والخارجية فى التاثير والتاثر . والشورى بهذا المعنى حق لكل فرد وواجب عليه ، واجب عليه نحو غيره وحق له تجاه الآخرين ، فاذا ادى كل فرد هذا الواجب ومارس هذا الحق يصل الراى العام للجماعة الى ذروته من حيث العموم والشمول

---

(1) قرآن كريم من سورة آل عمران آية رقم 63

وانعدام احتمالات استبداده بهم وبمصالحهم وقد قال رسول الله ﷺ لا تجتمع امتى على ضلال .

والشورى على النحو المتقدم تربى الامة اجتماعيا واخلاقيا وسياسيا وتؤدى الى نضوج الفرد ورشد الجماعة وتنمية القدرات العقلية فتؤدى الى الالتزام الذاتى باطاعة القانون الناتج عن الشورى ، كما ينتج عن الشورى ضمان استمرار التعاون وقوة الترابط فى المجتمع الواحد وسيادة التفاهم وحسن العلاقات مع الجماعات البشرية الاخرى . فوجوب الشورى على النطاق الداخلى فى امور المؤمنين ليس لضمان الوحدة بين افراد الامة فحسب ولكن ايضا للاطمئنان على مصلحة كل طرف عند اتخاذ القرار بل وايضا لتنبيه كل فرد الى مسئوليته وما ترتبه عليه من التزامات نحو نفسه وفى مواجهة الآخرين كما ان وجوب الشورى فى مجال العلاقات الخارجية او الدولية يضمن استمرار الاستقرار ويطمئن القوى والضعيف على مصالحة وينبه كل جماعة ذات كيان مستقل الى مسئوليتها فى مواجهة بقية الجماعات الاخرى .

وهكذا كما ان التزام الفرد فى المجتمع الاسلامى طبقا لمسئوليته الفردية لايشوبها اكراة فكذلك التزام الجماعة فى المجتمع الدولى لايمكن ان يكون ناتج عن الاكراه تمارسة دولة او دول عليه لان اساس المسئولية هى التزام الفرد والجماعة بنتائجها .

اذن مبدا الشورى فى الاسلام « اصل » من اصول الاسلام وهو مرتبط بمبدا آخر هو وجوب الطاعة لشريعة السماء التى بلغنا بها الرسول ﷺ وفسرها وجسدها عمليا وبالتالى فطاعة الحكام مرهون بعدم خروجهم على شريعة السماء ومن ثم فما لم يرد بشانه حكم فى الشريعة السماوية يحق للجماعة كى يكون عليها واجب طاعة مايقرره حائز السلطة العامة يحق لهم ان يشاركوا فى صنع القرار الذى يطالبون بالخضوع له واطاعته المنظم لامور حياتهم الدنيوية ، لان افراد الجماعة قد تطالبهم قرارات الحاكم بالتضحية بانفسهم او باولادهم او باموالهم ... الخ فحتى يستمر

الرباط الاجتماعى بين أبناء المجتمع الاسلامى لابد من الشورى فيما لانص فيه من القرآن او السنة الصحيحة والاجتهاد فى تاطير المستجدات من الاحداث باطار المبادىء والاحكام العامة فى اصولها السماوية وذلك لانه لايمكن للرباط الاجتماعى أن تبقى أو يستمر بسلام مالم يشارك الافراد فى ادارة أمورهم وفق قرارهم الذى يجمعون عليه او تقره اغلبيتهم وليس بالقرار المفروض عليهم من حاكم او هيئة متسلطة ، وكذلك الحكم بالنسبة للجماعات السياسية (الدول) فانه لايمكن لروابط الود والتعاون والاستقرار والامان أن توجد بصفة مستمرة اذا وضع الطرف الاقوى القواعد التى تحقق مصالحه بالدرجة الاولى وفرضها بالقوة على الاطراف الاخرى فلا جدوى من تلك القواعد فى تحقيق السلم والامن فى العلاقات بين الجماعات البشرية أو الامم مالم تكن تلك القواعد التى تنظم العلاقات ناتجة عن الشورى والتفاهم بين الاطراف المعنية .

وهكذا فان الشورى فى الاسلام ضرورة للحفاظ على الترابط والتضامن وحماية لبقاء المجتمع واستقراره سياسيا واجتماعيا وذلك سواء فى النطاق الداخلى او فى نطاق علاقات المجتمع المسلم مع بقية المجتمعات الاخرى ، ويؤكد الكتاب والمتفقهون فى الاسلام أن الشورى من مقومات الفكر الاسلامى ومن دعائم الامة الاسلامية ومن مرتكزات الدولة الاسلامية والشورى ثابتة بالنصوص الشرعية التى امرت بها وتركت كيفية تطبيقها وتفاعيل احكامها الى الاجتهاد واختلاف الظروف (1)

وبالشورى يمكن ضمان الاقتراب من العدالة الانسانية وهى ما سنوجز الحديث عنها فى البند التالى .

---

(1) أنظر ماكتبه د. محمد مصطفى زحيلى فى الاسلام والذمه مجموعة من الابحاث باشراف مؤسسة آل البيت الاردن سنة 1989 ص 154 فى بحثه بعنوان « معاملة غير المسلمين فى الاسلام »

البنـــد الثـالث

العـدالة الانسـانية

العدالة في الاسلام حقا مشتركا بين كافة الاقوام بغض النظر عن اختلافهم سياسيا او عرقيا او دينيا او ماديا او غير ذلك ، ومما ورد بالخصوص قوله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط ولايجرمنكم شنئان قوم على الا تعدلوا واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون » .(1)

وتوجب احكام الشرع الاسلامي أن يكون العدل والصدق في الكفة الاول والا يحيد المسلم عنه مهما كان وضع الطرف الاخر في العلاقة فلا يحمله بغض قوم على الا يعدل معهم . فالعدل الانساني مع الجميع (2) اذكى واطهر للنفوس وهو اقرب للتقوى ، فالاسلام يقيم العلاقات البشرية على العدالة الانسانية التي يتساوى في الانتفاع بها جميع الناس . والعدالة مكلف بها كل مسلم مع نفسه ومع غيره من المسلمين وابناء البشرية جميعا فهذا هو الاقرب للتقوى اذ العدالة هي اساس الاحكام في التشريع الاسلامي المنظم لعلاقات الافراد بعضهم مع بعض افرادا وجماعات ، فمن العدل ان يفي المسلم بعهده مع الله ومع اقرانه من البشر ونجتزيء من آيات القرآن الكريم قوله تعالى :

« واوفوا بعهـد الله اذا عاهـدتم ولاتنقضـوا الايمـــان بعـد توكيدها.. » (3) وقد وردت احاديث نبوية متضافرة تحث على العدل والنهي عن الظلم من ذلك قول رسول الله محمد ﷺ في الحديث القدسي

---

(1) سورة المائدة آية 8

(2) للمزيد راجع د. ابراهيم الشهابي ــ القرآن حرر الانسان ــ منشورات جمعية الدعوة ص 90

(3) من سورة النحل آية 92

حكاية عن ربه ، فعن ابى ذر الغفارى (ر) عن النبى ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل انه قال :

« ياعبادى انى حرمت الظلم على نفسى وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا .. » (1) فالعدالة الاسلامية لاتجعل مصلحة الدولة الاسلامية سبيلا لنقض العهد مادامت شروطه مصونة من الاعداء (2) وقد طبق المسلمون ابتداء من عهد رسول الله ﷺ هذه المبادىء فى اكمل صورة فقد حفظ الرسول عهده مع قريش الذى ابرمه فى العام السادس للهجرة (صلح الحديبية) حتى نقضته قريش ، وتتجلى مثالية الاسلام اذا ماقارنا ذلك مع قيمة العهود والمواثيق فى واقع التنظيم الدولى وان كل دولة تضرب بالمواثيق عرض الحائط اذا تعارضت مع مصالحها فالعدالة وانتفاء الظلم من اهم دعائم النظام الاسلامى ، بل ان الاسلام فى جوهره هو العدالة ذاتها ، ولذلك فالعلاقات التى يقيمها على اسس العدالة ضمينة بتحقيق السلم والامن الحقيقيين بين البشر اذا ما طبقت على حقيقتها الاسلامية ، اما التنازل عن الحقوق وفقا لاسس توازن القوى وفرض عدالة القوة وافراغها فى شكل معاهدات التى هى المصدر الاساسى لقواعد القانون الدولى الذى يحكم العلاقات الدولية فتلك هى الظلم المؤدى حتما الى اشد انواع الصراع واستمرار قاعدة الخضوع للاقوى ، وصراع القوى ، والتى هى السمة الرئيسية لاحكام العلاقات الدولية فى التنظيم والواقع الدوليين اذ هى تنظيم تحابى فيه الاقوياء بعضهم بعضا ويقرون بعضهم بعضا فى ظلمهم للامم الاقل قوة والمنكوبة على امرها .

---

(4) رواه مسلم والترمذى وابن ماجة .

(2) للمزيد راجع د. محمد الدسوقى دعائم العقيدة فى الاسلام ،منشورات كلمة الدعوة ص 164

وللعدالة فى الاسلام جوانب عدة ، قانونية واجتماعية واقتصادية وانسانية ، فردية وجماعية او دولية ، وهذه العدالة بكل جوانبها لها فى التصور الاسلامى شقان :

الاول : وهو الذى يقيمه الفرد لنفسه ولغيره من الافراد باعتبار ذلك واجب دينى .

الاخر : والشق الثانى هو ذاك الذى تقيمه الدولة ، او الهيئة العامة القائمة على تنفيذ احكام الشريعة الاسلامية . فالاسلام يفرض على القائم باعمال السلطة العامة (تطبيق الشريعة الاسلامية) ان يلزم نفسه بها اولا وقبل تطبيقها على افراد الجماعة . وقد طبق ذلك المفهوم للعدالة فى الدولة الاسلامية الاولى من ذلك ان الخليفة عمر بن الخطاب ، على سبيل المثال ، كان يطبق النظم (الاحكام) على نفسه وذريته ويتشدد فى ذلك اكثر مما لو حدث مخالفة النظام الشرعى من غير آله ، فلقد روى ان الفاروق (عمر) كان اذا سن نظاما ودعا الناس الى الالتزام بـه دعى آل الخطاب وقال لهم : لقد عزمت على الناس امرا والله لا ادى له مخالفا من آل الخطاب الا ضاعفت له العقاب . وفى عهد الخليفة على بن ابى طالب نضرب مثالا لتصوره للعدالة من رسالته الى واليه على مصر « الاشتر النحعى » يطلب فيها منه ان يقيم العدالة بجانبها النفسى والعام المادى حيث جاء قوله له : « ... انصف الله وانصف الناس من نفسك ومن خاصة اهلك ومن لك فيه هدى من رعيتك » (1)

وفى هذا مايؤكد سيادة مايسمى بمبدا المشروعية فى الدولة الاسلامية منذ قرون قبل ان تعرفه النظم الوضعية حيث اخضع الاسلام الجميع لحكم القانون دون تفضيل احد على آخرين لغير التقوى والعمل الصالح. بل لقد تحقق لذاك المبدا سموا فى التنظيم القانونى الاسلامى مالم يصل اليه حتى الان تنظيم وضعى فكل النظم تنادى ـ نظريـا ـ بالعدالة

---

(1) انظر المسعودى « مروج الذهب » حـ 2 ص 109 ، والبلاذرى « فتوح البلدان » حـ 1 ص

القانونية او المساواة امام القانون ، لكنا نجدها فى التطبيق العملى تتجه الى تهوين جرائم الاقوياء او التغاضى عن جرائم الحلفاء او عدم مساءلتهم وتضخيم جرائم العامة والمبالغة فى عقابهم اما النظام الاسلامى فقد اقام العدالة القانونية على الجميع لافرق بين متولى او مولى للسلطة والمولى عليهم .

وقد تجلى مبدا المشروعية وخضوع الجميع للقانون (الشريعة الاسلامية) مهما كان مركز الافراد الاجتماعى او المالى ، فلم تعطى المكانة الاجتماعية للفرد اية ميزة كعدم الخضوع لحكم الشرع . ونذكر مثالا لتمسك المسلمون بالعدالة فى المساواة بين الافراد مهما كانت ثرواتهم او مكانتهم الاجتماعية وهم فى بداية تكوين دولتهم الاسلامية الاولى من ذلك حادثة الامير الغسانى « جبله بن الايهم » والتى تتلخص فى ان هذا « الغسانى » اراد ان يكون وضعه مبررا لتعديل الشريعة تعظيما لشانه حيث طلب من امير المؤمنين (عمر بن الخطاب) الا يؤدى الجزية المفروضة على غير المسلم ، وان تسن معه سنة جديدة بان يكتفى منه بدفع صدقه ، فرفض امير المؤمنين ان يخالف حكم الشرع ولو كان فى ذلك كسب آنى اجتماعى لاستقرار الاوضاع ولكنه فضل المواجهة وانفاذ حكم الشريعة وعدم التهاون فيه ، ويذكر ابن قتيه تفصيلا فى حادثة الامير الغسانى « جبلة » الذى مر بسوق دمشق مع اصحابه فداست فرسه قدم رجل من عامة المسلمين فاوطاته فلطمه فاخذه رجال الامير الى ابو عبيده بن الجراح فقالوا هذا لطم سيدنا فقال ابو عبيدة : البينة أن هذا لطمك قال الامير الغسانى : وما تضع البينة . قال : ان كان لطمك لطمته بلطمتك ، قال : ولايقتل : قال لا . قال تقطع يده . قال لا انما امر الله بالقصاص فهى لطمة بلطمة فخرج جبله ولحق بارض الروم وتنصر (1)

للمزيد انظر ابن قتيبة « كتاب المعارف » ص 217 والدكتور السيد عبد العزيز سالم ، «تاريخ العرب» ص 238

وفى النظام الاسلامى امتدت العدالة لتشمل كل رعايا الدولة الاسلامية والمقيمين فى ديارهم سواء كانوا مسلمين أم غير مسلمين ، فأهم صفات الاسلام العدالة بمضمونها العام ، لان العدالة فى الفهم الاسلامى الصحيح هى ميزان الاجتماع البشرى وبها يقام بناء الجماعة داخليا ودوليا ، فكل تنظيم لايقوم على العدالة منهار لا محالة مهما تكن اسسه المادية ودقة نظرياته السياسية لان العدل هو الدعامة وهو النظام الحقيقى الذى يتفق مع الحياة الاجتماعية على الصورة التى ارتضاها الله للعباد . قال تعالى : « ان الله يأمر بالعدل والاحسان » وقال تعالى: « اعدلوا هو اقرب للتقوى ، واتقوا الله ان الله خبير بما تعملون » .

والاسلام كعقيدة وشريعة يعتبر العدالة بين الناس اقرب القربات الى الله وان المؤمنين مطالبون بأن يقيموها لله تعالى فهى طريق الزلفى اليه تعالى : « يايها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسط » . وفى التطبيق العملى اخذت العدالة طريقها للتطبيق بشقيها ، الذى يقيمه الفرد والذى تقيمه الدولة . فقد كان كل فرد يقدر لنفسه من الحقوق بمقدار مايقدره لغيره ، ولذلك اقامت تلك العدالة بناء للمجتمع الاسلامى قويا نفذ من خلاله الرسول ﷺ توجيهات السماء ومن الاسس التى كان الرسول يحث المسلمين على اقامتها ، ان يحب المرء لاخيه ما يحب لنفسه وان يعامل الناس بما يحب ان يعاملوه به ، وكذلك كان الشق الاخر للعدالة الذى تقيمه الدولة وتنظمه وهذا دون شك لايمكن ان يتحقق مالم يكن مبنى على اساس العدالة الذاتية عند الفرد العادى او المتولى لتسيير امور العامة (الحاكم) وسبق ان ذكرنا مثالا ان الفاروق كان لايفرض من النظم على عامة الناس الا ويطبقه على نفسه واهله ليرى اثره .

ولذا فالعدالة فى المفهوم الاسلامى مضمون شامل يحتوى العدالة القانونية « امام القانون وفى نظر القضاء » والعدالة الاجتماعية بالتكافل الاجتماعى بين من يملكون ومن لايملكون ، والعدالة الانسانية ومنها مساواة الغنى بالفقير فى القدر والاعتبار فلا فرق بين جنس وآخر ولا افضليات تفرضها قدرات عارضة للبعض على حساب الاخرين فالجميع

امام القانون سواء لاتفاضل بينهم لان التفضيل فى الاسلام لايكون فى القدرة على مخالفة الشريعة وانما التفاضل بالفضائل وهو على الاكثر فى الحياة الاخرى فالمسلم مكلف بتطبيق الشريعة الاسلامية والسير وفق دستورها الاخلاقى مع المسلم وغير المسلم محاربا كان أم معاهدا يقول تعالى : « انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولاتكن للخائنين خصما » (1)

وهذه المبادىء لم تكن فى التنظيم الاسلامى نظريات مثالية بل تاكد تطبيقها بالفعل ونذكر مثالا بالخصوص حيث يروى إن قريشا حاولت ان تتوسط لتعطيل تطبيق حكم قانونى (شرعى) بعدم توقيع عقوبة الحد على امرأة مخزومية التى سرقت حين قرر الرسول ﷺ توقيع العقوبة عليها بقطع يدها كما هو حكم الشرع الاسلامى لتكرار السرقة منها فتوسط لها اسامه بن زيد لدى الرسول فغضب الرسول ﷺ من اسامة على الرغم من مكانته لديه وقال لائما : « اتشفع فى حد من حدود الله » ثم خطب فى الناس قائلا : « ما بال اقوام يشفعون فى حد من حدود الله ، انما اهلك الذين قبلكم انهم كانوا اذا سرق الشريف تركوه واذا سرق الضعيف قطعوه وايم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطعت يدها » (2)

وقد طبق الخلفاء الراشدون ذلك المبدأ من بعد وفى الصورة التى رسم حدودها القرآن الكريم وبينها عمل رسول الله ﷺ حيث اعتبر الناس سواسيه ومن امثلة عمل الخلفاء نذكر ان ابا بكر قرر ذلك والزم به نفسه امام الجميع حيث خطب قائلا : « ..القوى منكم ضعيف حتى آخذ الحق منه والضعيف قوى حتى آخذ الحق له » . وفى عهد عمر بن الخطاب تحقق مبدأ خضوع الحاكم والدولة ومؤسساتها لحكم الشرع

---

(1) من سورة النساء — 105

(2) رواه البخارى فى كتاب الاحكام ، انظر ايضا ابن تيميه السياسة الشرعية فى اصلاح الراعى والرعية » دار الافاق الجديدة — بيروت ص 58 - 59

« القانون الاسلامى » فسبق ان ذكرنا حادثة الامير الغسانى ، وقد عرف عن الخليفة ابن الخطاب انه كان يامر قضاته بان يسووا بين الخصوم باخضاعهم لقانون واحد واجراءات واحدة فى المعاملة ، فمما كتبه الى قاضيه ابى موسى الاشعرى : « سو بين الخصمين فى مجلسك واشارتك واقبالك ، حتى لاييأس ضعيف من عدلك ولا يطمع ذوى فى حيفك » .

كذلك ارسى الاسلام اسس العدالة الاجتماعية وطبقها الخلفاء ونذكر مثال للعدالة التى اقرها وحرص على اقامتها امير المؤمنين على بن ابى طالب فيما بعث به الى واليه الاشتر يقول : « واعلم ان الرعية طبقات لايصلح بعضها الا ببعض ، ولاغنى لبعضها عن بعض : فمنها جنود الله ومنها كتاب العامة والخاصة ، ومنها قضاه العدل ومنها عمال الانصاف والرفق ، ومنها اهل الجزية والخراج من اهل الذمة ومسلمة الناس ، ومنها التجار واهل الصناعات ومنها الطبقة السفلى من ذوى الحاجة والمسكنة وكل قد سمى الله له سهمه ووضع على حده فريضة فى كتاب او سنة نبيه ﷺ عهدا من عندنا محفوظا » .

وهذا يؤكد المبدأ الذى ارسته رسالة الاسلام فيما يسمى اليوم بمبدأ تضامن الافراد فى المجتمع الواحد او التضامن الاجتماعى فمثلا فى اكثر من موضع فى رسالة امير المؤمنين على بن ابى طالب نجد ترجمة لاصول ذلك فى القرآن والسنة حيث يوصى واليه بالعدالة الاجتماعية من ذلك قوله: « ثم الله الله فى الطبقة السفلى من الذين لاحيلة لهم من المساكين والمحتاجين واهل البؤسى والزمنى فان فى هذه الطبقة قانعا معترا ، واحفظ الله ما استحفظك من حقه فيهم ، واجعل لهم قسما من بيت مالك وقسما من غلات صوافى الاسلام فى كل بلد ، فان للاقصى منهم مثل الذى للادنى ، وكل قد استرعيت حقه ، فلا يشغلنك عنهم بطر فانك لاتعذر بتضييعك التافه لاحكامك الكثير المهم ، فلا تشخص همك عنهم ولاتصعر خدك لهم ، وتفقد امور من لايصل اليك منهم ممن تقتحمه العيون وتحقره الرجال ... فان هؤلاء من بين الرعية احوج الى الانصاف

من غيرهم .. وتعهد اهل اليتم وذوى الرقة فى السن ممن لاحيلة له .. واجعل لذوى الحاجات منك قسما تفرغ لهم فيه شخصك وتجلس لهم مجلسا عاما فتتواضع فيه لله الذى نخلقك ، وتقعد عندهم جندك واعوانك من احراسك وشرطك حتى يكلمك متكلمهم غير متعتع فانى سمت رسول الله ﷺ يقول فى غير موطن : (لن تقدس امة لايؤخذ للضعيف فيها حقه من القوى غير متعتع) ... واعط ما اعطيت هينئا ...» (1) . وفى نفس الرسالة يستفاد حرصه على العدالة القانونية بقوله : « والزم الحق من لزمه من القريب والبعيد وكن فى ذلك صابرا محتسبا واقعا ذلك من قرابتك وخاصتك حيث وقع ..» .

وجملة ماتقدم فان العدالة نعنى سيادة المشروعية بخضوع الجميع لحكم الشرع وما يقرره من احكام واحترام مراكز الافراد والامم بدون تفضيل البعض على الآخرين او وتمييز لاى سبب لايمت الى الجوهر الانسانى (الذى يتوفر فى كل انسان) بصلة ، والعدالة بهذا المعنى فى الاسلام تنطوى على العدالة الاجتماعية ، اذ تعنى ان يمكن كل ذى قوة من ان يعمل بمقدار قوته بالتساوى مع اقرانه ، تعنى ايضا ان يساعد المقتدر غير المقتدر وتتاح الفرص المناسبة للجميع كى تظهر كل القوى وتوضع كل قوة فى مرتبتها من الفضل ، وان توجد الكفالة الاجتماعية للعاجزين عن العمل كى يحيوا بكرامة وينالوا حظهم من الحياة ، بان تهيىء لكل من لايجد اسباب كسب العيش الحاجات الضرورية للحياة الكريمة ، لان ضغط الحاجات الضرورية للحياة يلغى الحرية وبالتالى المساواة والعدالة ككل .

لذلك فالعدالة الاجتماعية فى الاسلام تقوم على الاعتبار الانسانى فلا يقيدها او يبطلها اعتبارات عرقية او دينية او فكرية ، من ذلك نجد ان (الخليفة) عمر بن الخطاب فى فهمة للعدالة الاسلامية اقام العدالة

---

(1) للمزيد انظر نهج البلاغة

الاجتماعية ايضا للعاجزين عن كسب العيش حتى ولو كانـوا من غـير المسلمين من رعايا الدولة الاسلامية ، من ذلك أنه اعفى غير المسلمين من رعاياه من اليهود الذين لايقدرون على دفع ضريبة الجزية حيث اعفى مسنا عاجزا عن سداد التزامه بسبب الشيخوخة بل ومنحه كفالة المجتمع الاسلامى له بان قرر له معونة من بيت مال المسلمين (والعاجز يهودى غير مسلم) . فهذه القاعدة التى قررها عمر بن الخطاب تعتبر اساس العدالة الاجتماعية للجميع بالتساوى فما قاله الخليفة بالخصوص ، « والله ما انصفناه أن اكلنا شبيبته ثم نخذله عند الهرم » .

وهكذا فالعدالة الاجتماعية فى الاسلام تعنى المساواة لكن المساواة فى العدالة ليس معناها التسوية الحسابية بين الناس وانما تعنى ان يتساوى الناس فى نظر القانون والقضاء وفى الفرص المتاحة لهم كالتعليم والتعلم والعمل واكتساب الحقوق وممارسة الحريات الاساسية ... الخ .

ومما تقدم يتضح ان العدالة فى الاسلام عامة شاملة مع كل البشـر ذات مفهوم انسانى يشمل كل المجتمعات وكل مايتعلق بتحقيق كرامـة الانسان وحرياته وعدم المساس بحياة الانسان أو الاضرار بماله وهـى عدالة تشمل العلاقات الداخلية فى الامة الاسلامية ومع الامم الاحرى ، وبذلك تتميز العلاقات بين الامم فى الاسلام بقيامها على اسس قرآنية منها المودة والرحمة كاصل للعلاقات الانسانية اذ القرآن لم ينهى المسلمين عن الا يوادوا الذين لايقاتلوهم فى الدين او يخرجوهم من ديارهم مثال ذلك قوله تعالى :

« لاينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم فى الدين ولم يخرجوكم مـن دياركم ان تبروهم وتقسطوا اليهم .. » . (1)

---

(1) من القرآن الكريم سورة الممتحنة آية

فالاسس القرآنية القائمة على المودة والرحمة بين البشر والعبودية لله وحده وليس للقوى الكبرى هو الاساس الذى يضمن العدالة واستقرار العلاقات الدولية التى يشارك المسلمون فى وضع ضوابطها على اسس قرآنية والتى كفل الاسلام الالتزام بها والوفاة بشروطها ،اما القوة فلا تصلح ان تقيم نظاما للعلاقات بين الامم عادل ودائم .

ومما يميز النظام الذى يقيمه الاسلام للعلاقات الدولية على دعائم الكرامة الانسانية والعدالة والمساواة بين الامم ان الالتزام به يضمنه ايمان المسلم فهى تعد جزءا من عقيدته واسلامه وبالتالى فتطبيقها هو التزام ذاتى من المسلم وليس الزام قسرى ونحن ندرك ان مشكلة القانون الدولى الذى ينظم العلاقات الدولية هى فى عدم وجود القوة الملزمة لهذه القواعد والاعراف التى ينتظمها القانون الدولى . (1)

تلك من اهم دعائم نظام العلاقات بين الامم فى الاسلام وعلى الرغم من وجود تسميات مشابهة لها فى القانون الدولى الا ان الجميع لايتساوى فى الانتفاع بها وهو مانوضحه فى البند التالى .

---

(1)د. وهبة الزحلى ، آثار الحرب ، دار الفكر ، ط 3 1981 ص 17

البنـــد الرابـــع

المســاواة الانســانية فى الاسـلام

من الدعائم البارزة فى النظام العملى الذى يقيمه الاسلام للعلاقات بين افراد الامة الاسلامية وفى علاقاتهم مع الامم الاخرى المساواة الانسانية وهذه المساواة مؤصلة فى العديد من آى القرآن الكريم منها قول الله تعالى:

« يا ايها الناس اتقوا ربكم الذى خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجالا كثيرا ونساء واتقوا اللــه الذى تساءلــون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا » (1)

وقال تعالى :

« ياايها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان اكرمكم عند الله اتقاكم .. » (2)

ووفقا لقاعدة المساواة الانسانية بين البشر نبذ الاسلام فكرة التمييز بين الجماعات البشرية كما نبذ الخضوع لانســان فى الجانبــين الدينى والدنيوى ، ففى الجانب الدينى القاعدة ان الكل سواء امام الله ويستطيع كل انسان عبادة الله مباشرة دون وساطة أحد من البشر او حاجة الــى كهنة او رهبان يتوسطون بين الله والفرد . وفى الجانب الدنيوى ، لم يجعل الاسلام ادارة الامور العامة وسلطة التشريع فيها بيد فئة او لصالح فئة دون الآخرين ولم يترك علاقات الافراد والجماعات لحكم القوة التـى تسيرها الغرائز ، بل انزل اسس الشريعة العامة التى يخضع لها الجميــع افرادا فى مجتمع واحد او جماعات سياسية متعددة او امم حيث يتساوى

---

(1) قرآن كريم من سورة النساء آية رقم 3

(2) قرآن كريم من سورة الحجرات آية رقم 13

لجميع امام شريعة الخالق وفيما بينهم فى نطاق معاملاتهم ، ففى نطاق لعقيدة الدينية لم يقيم الاسلام سلطة زمنية لافراد من البشر ينفردون بها وتكون لها امتيازات لصالحها كما فعل رجال الكنيسة وسبب ازمة بين رجال الدين ورجال الدولة ففى الاسلام الانسان المؤمن يتصل روحيا بخالقه مباشرة وجميع الافراد متساوون امام الله وفى انسانيتهم ولاتفاضل بينهم فى مواجهة بعضهم فلا يتقدم بعضهم على بعض الا بالتقوى والعمل الصالح . كما لم يقر الاسلام تمييز للامة الاسلامية او تفضيل لها على غيرها من الامم بغير الامر بالمعروف والنهى عن المنكر اى التقوى والخضوع لله بتنفيذ اوامره واجتنباب نواهيه ، وفى نطاق المعاملات الدنيوية يقيم الاسلام نظامها على المساواة فى تقرير الحقوق والحريات الانسانية الاساسية ، يقول تعالى : « كان الناس امة واحدة فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين وانزل معهم الكتاب بالحق ليحكم بين الناس فيما اختلفوا فيه .. » (1) فالبشرية اصلا امة واحدة لافرق بين شعب وآخر فى الامور الدنيوية اللازمة والضرورية للحياة ، هكذا يتصور الاسلام المساواة بين الافراد والجماعات فهى مساواة لاتستند الى اعتبارات غير انسانية كالتى تمايز بين الافراد او الشعوب بسبب الجنس او العرق او اللون او الثروة او الثقافة او الانتماء الطبقى الاجتماعى او احتكار العلم او التقنية الصناعية او غير ذلك من الاسباب المكتسبة . فالمساواة فى الاسلام سندها الاول الاعتبار الانسانى الخالص وسندها الآخر التقوى وعمل الخير ، ويتضح شمول المساواة فى الاسلام اذا ما نظرنا الى المساواة فى الشرائع الوضعية فهى فى الاخيرة ذات مضمون ضيق ومحدود ، فمثلا ، قديما لم يكن فلاسفة الحضارات العتيقة يرون فى تقسيمهم الشعب الى طبقات تختلف فى مراتبها ومالها من حقوق ، لم يرون فى ذلك اهدارا لمبدا المساواة ، فافلاطون مثلا كانت المساواة لديه تعنى ان لكل فرد نصيب فى الدولة ولكنها لاتعنى مساواة الافراد فى مقدار ذلك النصيب ، كما ان

(1) من سورة البقرة ـ 213

العدالة عنده لم تعنى المساواة فى تلك الانصبة ، وارسطو ايضا كان يقر التفاوت الطبقى بين الناس ويرى انهم يختلفون فى المواهب الطبيعية والخلقية واستنادا الى ذلك اعتبر الرق شيئا اصيلا فى الطبيعة البشرية وان هناك ارقاء بالفطرة ، يقول ارسطو ان الفطرة هى التى ارادت البرابرة عبيدا لليونان ، وان الالهة خلقت نوعين من البشر ، نوعا رفيعا زودته بالعقل والارادة وهم اليونان ، ونوعا لم تذوده الالهة الا بالقوى الجسمانية وهم البرابرة ،غير اليونان وماذاك الا لسيد البرابرة النقص الموجود عند اليونان فى حين كان الرومان يعتبرون الاخرين اشياء لا اشخاص الامر الذى كان يعنى ان لهم الحق فى قتلهم ونهبهم وسلبهم دون مساءلة من احد او من ضمير . وفى الهند كانت تسود ديانة تقسم الناس الى اربع طبقات وذاك كان الاعتقاد السائد وفى الدول الحديثة التى تدعى كل منها الديمقراطية لنفسها وتنادى بالحرية والمساواة ، نجدها فى الواقع تهدر الحرية والمساواة فى الحقوق والحريات الاساسية لمواطنيها او لغيرهم من شعوب الدول او المجتمعات الاخرى فمثلا فى الولايات المتحدة الامريكية على الرغم من ان الدستور الاتحادى ينص على المساواة بين جميع رعاياها الا ان التطبيق العملى لهذا المبدأ اسفر عن حرمان قطاعات كبيرة نسبيا وعدم مساواتها مع غيرها من رعايا الولايات المتحدة خاصة فى ولايات الجنوب حيث يقطنها اعداد كبيرة من السود الذين خضعوا لسيطرة المستوطنين البيض ، فمع التزام الولايات فى الاتحاد بالدستور الامريكى الاتحادى الذى ينص على المساواة وعدم جواز حرمان اى شخص من ممارسة حقوقه السياسية بسبب الجنس او اللون او الوضع الاجتماعى مع ذلك فان بعض الولايات فى تنظيمها لاجراءات ممارسة الحقوق والحريات السياسية والتى فى ظاهرها لاعلاقة لها بمبدأ المساواة الا انها فى الواقع يساء استخدامها فبوساطتها يتم التمييز بين الافراد ، كان تشترط بعض الاجراءات ان يكون الناخب مسددا لضريبة انتخابية او مقيما لمدة عامين فى الموطن الانتخابى او ان يكون ملما بالقراءة والكتابة

او القدرة على تفسير نصوص القانون او تشترط ان يقدم الناخب الايصال الدال على سداده للضرائب العامة عن السنة السابقة فهذه الشروط تؤدى الى ابعاد اغلبية السود من سكان ولايات الجنوب عن ممارسة حقوقهم وحرياتهم العامة ويصبح معها مبدا المساواة فى الدستور مبدا نظريا ، ولاتختلف النتيجة فى ولايات الشمال حيث القوانين التى تنظم النوادى الاجتماعية لاتسمح للسود بالانخراط فيها وهذه النوادى بوساطة الانتساب اليها تتم ممارسة الانتخابات الاولية ، فعمليا يستبعد السود من المساواة فى الحياة السياسية . (1)

وهذا الوضع لايقتصر على نظام الولايات المتحدة الامريكية بل يشمل كل النظم الوضعية وتتجلى مظاهر ازمة مبدا المساواة فى التطبيق العملى بها فى مظاهر منها :

ـ ان كثير من النظم الوضعية لاتعترف بالمساواة الانسانية للافـراد كما ان منها من لايقرر او لا يلتزم بضمان ماقد يقرره فى النصوص .

ـ عدم تحديد او استقرار مفهوم منضبط للحق والحرية والمساواة فيها .

ـ تحكم المصالح والميول الانانية فى تفسير معنى الحق والمساواة بين الافراد فى التمتع به واقرار الاخرين لهم به . فمثلا فى الشهر الثامن من عام 1986 احتفلت الصحافة الغربية مع سلطات الاحتلال فى فلسطين بلم شمل اسرة سوفيتية من اليهود حيث التحق الزوج بزوجته التى كانت قد هاجرت قبله الى فلسطين للاستيطان بها ، ومع انه ترك وطنه ليحتل وطن قوم غيره تعترف له السلطات الغربية بالحق الانسانى فى لم شمل

---

(1) للمزيد كتابنا « اسناد السلطة فى الانظمة الديمقراطية » 1979 والراسمالية السياسية « ديمقراطية ام حكم اقلية » .

اسرته ولاتعترف للفلسطينى صاحب الارض بهذا الحق فلا تساويه في الحقوق الاساسية للانسان حتى مع غاصب ارضه .

اما المساواة فى الاسلام فهى ليست مساواة فى النصوص او امام القانون فقط ، وانما هى مساواة لعملية جسدها الرسول ﷺ بالسياسة العملية التى طبقها وطلب من المسلمين تطبيقها بقوله عليه الصلاة والسلام : « اخوانكم اطعموهم ماتطعمون انفسكم ، والبسوهم مما تلبسون وان كلفتموهم بامر لايستيطعونه فاعينوهم عليه » وهذا الحديث يبين ما نصت عليه كثير من آى القرآن الكريم التى تسوى بين الافراد فى الاعتبار كما تسوى بينهم فى مسؤولياتهم ، قال تعالى : « من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها وما ربك بظلام للعبيد » . (1) وقد سار على هذه القاعدة القرآنية من بعد الرسول ﷺ الخلفاء حيث لم يقروا تمييزا للبعض على الآخرين امتدادا الى حسب او نسب او تفاوت فى القدرات فى اكتساب المزايا المادية ، ونذكر على سبيل المثال ما جاء فى وصية امير المؤمنين عمر بن الخطاب الى قائد الجند سعد بن ابى وقاص : « ياسعد لايغرنك من الله ان قيل انك خال رسول الله وصاحبه ، فان الله عز وجل لايمحو السيء بالسيء ولكنه يمحو السيء بالحسن ، وان الله ليس بينه وبين احد نسب الا طاعته شريفهم ووضيعهم فى ذات الله سواء .. الله ربهم وهم عبادة يتفاضلون بالعاقبة ويدركون ما عند الله بالطاعة ... » هذا يعنى انه مهما كانت الفئة الاجتماعية التى ينتمى اليها الفرد عرقيا او ماتملكه من قدرات مادية مكتسبة فان ذلك لايكون سببا مشروعا لتفضيل بعض الناس على البعض الاخر وان يستاثر هؤلاء بما الناس فيه سواسية فكما نهى المنهاج السماوى عن ذلك نهى ايضا الخلفاء الراشدون ، من ذلك توجيهات امير المؤمنين على بن ابى طالب الى حاكمه على مصر : « اياك والاستئثار بما الناس فيه اسوة » هذا عن التزام الحاكم بالمساواة

---

(1) من سورة فصلت ــ 46

بينه وبين افراد الامة فمن باب اولى أن يتساوى الافراد فيما بينها بينهم، ولذلك نجد امير المؤمنين «على» يامر ولاته بالا يسمحوا بان يحتكر انسان حاجات الآخرين ولو كان ذلك الاحتكار ناتجا عن استعمال ماله الذى اكتسبه بطريق مشروع ، لان فى هذا الاحتكار تفضل للمحتكر على الآخرين ·، فمما جاء فى رسالة امير المؤمنين أيضا : « .. فمن قارف حكره بعد نهيك اياه فنكل به وعاقبه فى غير اسراف .. »

ذلك كان طابع النظام الذى يقيمه التشريع الاسلامى طابعا انسانيا عالميا، لايقوم على اتباع تقاليد عصبية أو استنادا الى مفاهيم حزبية أو اعراف اجتماعية ضيقة أو زعم بتفوق عنصر من مخلوقات الله على بقية العناصر · فالاسلام فوق كل تلك الاسس الطارئة والقاصرة على البعض التى يستند اليها كثير من النظم الوضعية لتبرير عدم المساواة فالاسلام يرى المساواة اساس الانسانية ومبدا عالمى يسوى بين البشر جميعا ويقوم على وحدة الاعتبار الانسانى الذى لاتنفرد به امه دون اخرى او فرد دون آخر فالجميع يتماثلون فى الاعتبار الانسانى ومايميز بينهم هو التقوى قال تعالى : « إن اكرمكم عند الله اتقاكم » فهذا التمييز الذى اشار اليه القرآن الكريم لذوى الفضل لايستتبع زيادة فى المنافع المادية وزيادة نفوذ أو جاه فى دنياهم وانما تفضيلهم يكون فى تقدير الله لهم، وعلى هذا الاساس يخاطب القرآن الكريم رسول ﷺ ليطبق الشريعة السماوية بالحق والمساواة دون نظر الى التفوق والعصيان فلا يميل للمتقى ويتحامل على الخائن قال تعالى : « انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله ولاتكن للخائنين » (1) والشريعة الاسلامية تخاطب البشر فى جميع العصور ، ونجد القرآن فى العديد من آى القرآن الحكيم يدعو الجميع للانتفاع بما جاء به من مبادىء ونظم واحكام وقواعد لتنظيم الحياة الانسانية ·

---

(1) من سورة النساء ـ 105

فالاسلام ينظر للبشر على ان لهم خصائص انسانية واحدة للتعبير عن الطبيعة الانسانية ، وان تفاوتوا فى نمو هذه الخصائص وتصويرها تحت تأثير اختلاف الظروف والبيئة والعوامل الوراثيـة والجغرافية والفروق الفردية المكتسبة فهذه كلها يجب أن تكـون سببا فى التعـاون والتضامن فى البر والتقوى بينهم . وهكذا فان مبدأ المساواة من القواعد الانسانية الاساسية التى جاءت بها الشريعة الاسلامية فى أكمل معانيها واساس ذلك كما قرر القرآن الكريم ان الناس يخلقهم الله من معدن واحد ثم صورهم فاحسن صورهم : « ولقد خلقنا الانسان من سلالة من طين جعلناه نطفه فى قرار مكين ، ثم خلقنا النطفة علقـة فخلقنـا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم انشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين » (2) . وفى هذا المعنى قال الرسول ﷺ فى حجة الوداع وهى الحجة التى توفى بعدها : « أيها الناس ان ربكم واحد وان اباكم واحد كلكم لادم وآدم من تراب ، ان اكرمكم عند اللـه اتقاكم وليس لعربى على عجمى ولا العجمـى عـلى عربى فضـل الا بالتقوى » وعليه فالمساواة فى الاسلام عامة بين الناس وتشمل المساواة فى الحقوق والحريات والواجبات الاساسية أمام الشريعة وفى الحماية القضائية وفى الكرامة وهو مايدعونا الى التاكيد على حقيقة أن الاسلام جاء بمبادىء سامية عظيمة فى كل العصور يتساوى فى الانتفاع بها كل البشر لا يتفاضل بعضهم على بعض الا بالعمل الخير الصالح وفق معايير المنهاج السماوى ، وشمول مبدأ المساواة فى الاسلام يبين حيث يسوى بين المسلمين ومع الامم الاخرى فى الحاجات الاساسية للحياة الانسانية ، فهو يكفل لغير المسلمين مايكفله للمسلمين من حقوق اساسية كحقهم فى الحياة الكريمة وما تفرع عنها من حريات شخصية مادة ومعنوية كالعقيدة والفكر والراى وغيرها كما يكفل لهم الحماية لتلك الحقوق والحريات الاساسية كحق الملكية وحماية الشرف والعرض والنشاط الاقتصادى ، كما أن الاسلام يؤمن

---

(1) من سورة المؤمنين ــ آية 12 - 14

الجماعات الغيرمسلمة المقيمة فى ديار الاسلام ضد الفقر والحاجة كما يؤمن الجماعات المستضعفة خارج ديار الاسلام يقول تعالى :

« وما لكم لاتقاتلون فى سبيل الله والمستضعفين من الرجال والنساء والولدان ... » (1)

وهكذا ان المقارنة الموضوعية بين دعائم نظام العلاقات بين الامم فى الاسلام ودعائمها بين الدول فى القانون الدولى تؤكد سمو الشريعة الاسلامية ونذكر بالخصوص ماشهد به الكتاب الغربيون على نظمهم حيث نختصر مما كتبه : « برنارد شتارتز » عن المساواة من انها فكرة حديثة فى القانون الوضعى ففى امريكا بلد اول ثورة تحررية كما تزعم النظم والنظريات الغربية يقول عنها :

« القانون الامريكى فى اثناء النصف الاخير من القرن العشرين كما جاء فى عبارة و. هـ. ادوين — عثر على فكرة المساواة — وفى سنة 1968 كان الحق الدستورى فى المساواة قد مضى عليه قرن من الزمان ولكن المحاكم لم تقم بانفاذه بقوة الا فى النصف الاخير من هذا القرن .. » ثم يضيف الكاتب قوله عن اول حكم للقاضى ايرك وارن الذى اعتبر العزل العنصرى مخالفا لضمانة المساواة فى الحماية قد تعرض لنقد شديد فذكر الاتى : « وكان حكم براون محلا لنقد هو اشد ماوجه الى حكم .. » (2)

وحتى بعد هذا الفارق الزمنى الكبير من وقت تنزيل مبادىء الشريعة الاسلامية فى اوائل القرن السابع الميلادى اى قبل اربعة عشر قرنا على تكوين القانون الدولى المعاصر الذى كان نتيجة تطور الفكر البشرى فان هذا التطور لم يصل به الى ان يحقق المساواة الحقيقية بين الناس وقد اورد نفس الكاتب فى موضع آخر مايؤكد قصور المساواة الوضعية

---

(1) قرآن كريم من سورة النساء آية رقم 75

(2) راجع برنارد شتارتز ، القانون فى امريكا 1974 (مترجم) سنة 1980 دار المعارف — القاهرة ص 341

فقال : « وما كان لنا ان نظن أن تطور المساواة قد وصل الى نقطة النهاية ... » (3)

هذه حقيقة النظم الوضعية فى النطاق الداخلى من اخلال بالمساواة الانسانية وهى اكثر وضوحا فكرا وممارسة فى نطاق العلاقات الخارجية للقوى الكبرى مع الشعوب الاقل قوة .

ومن ثم نستطيع ان نرجح وبتاكيد جازم النظام الاسلامى القرآنى فى موقفه من حقوق الانسان اذ جعل الاسلام الانسان ركنا اساسيا فى رسالة الاسلام والنظام الذى يقيمه وبالتالى فتكريم الانسان حق مقدس والاقرار له بالحقوق والمساواة بين البشر فيها يكتسب الالزام والالتزام بها من الايمان بالدين ، والدين جعل الحقوق الانسانية من الضرورات الواجبة لكل انسان .

وهكذا باستعراض دعائم نظام العلاقات بين الامم فى الاسلام نجد الانسان هو محور هذا النظام كما صورة القرآن الكريم فالانسان مكرم على سائر المخلوقات فقد امر الله الملائكة بأن تسجد له « ... فاذا سَوَّيتُهُ ونَفَخْتُ فيه من روحى فَقَعُوا له ساجدين » (4) وهذا تشريف وتكريم له على سائر مخلوقات الله ولذا استخلفه الله فى الارض « واذ قال ربك للملائكة انى جاعل فى الارض خليفة .. » (5) . وبالتالى يتسامى التصور الاسلامى لنظام العلاقات بين الامم القائم على دعائم سماوية سامقة على دعائم العلاقات الدولية فى التنظيم الدولى وهذا التسامى كما هو فى علاقات الافراد فى الامة الاسلامية هو ايضا فى العلاقات بين الامم وهو ما يجنب الامم الوقوع تحت ضغط سياسات علاقات القوى وخضوع

---

(3) المصدر السابق ص 345

(4) قرآن كريم سورة ص آية رقم 71

(5) قرآن كريم سورة البقرة آية رقم 30

الضعيف للقوى تلك السياسات التى جعلت العلاقات الدولية علاقات صراع ونتاجا لتبدل القوة وحائزها .

ووجه الاستقرار فى العلاقات بين الامم فى الاسلام انها تستجيب لحياة الانسان العقلية والاخلاقية والوجدانية والاجتماعية فتجعل العلاقات بين الامم اكثر سلما واكثر استقرارا ذلك لان التصور الانسانى يؤدى بالافراد والامم الى الشعور بالتحرر من سلطان القوة فى الدولة الواحدة او سلطان القوى الكبرى فى المجموعة الدولية فيشعر الفرد (والجماعة) بانه فوق سيادة القوة المطلقة وانه خارج اسار سلطانها الزمنى والمكانى ويدخل مع ابناء الامم الاخرى فى اخوة انسانية وفى رباط جديد يسمو على العصبيات القومية العرقية او الايديولوجية المصطنعة التى هى اساس التنظيم الدولى . وهذا الرباط الاخوى الانسانى فى الاسلام يحميه ويضبطه ان الجميع مردهم الى الله قال تعالى :

« ان الى ربك الرجعى ... » (1) فلا يتمادى الانسان فى طغيانه على اخيه الانسان لانه يعلم انه محاسب عن ذلك دنيا وآخرة .

اذن تكريم الانسان وسيادته فى الدنيا على غيره من المخلوقات وعلى الطبيعة امر يتساوى فيه كل بنى البشر وهو مفهوم راسخ فى الاسلام قررته النصوص القرآنية » وقد كرمنا بنى آدم « اذ قال ربك للملائكة انى خالق بشرا ... فقعوا له ساجدين » ، « .. قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا ..» « الله الذى خلق السموات والارض ، وانزل من السماء ماء فاخرج به من الثمرات رزقا لكل ، وسخر لكم الفلك لتجرى فى البحر بامره ، وسخر لكم الانهار ، وسخر لكم الليل والنهار ..» (2) وهذه المبادىء السماوية اكدتها التجربة العملية فى التنظيم الاجتماعى

---

(1) قرآن كريم سورة العلق آية رقم 8

(2) قرآن كريم من سورة ابراهيم آية رقم 32 - 42

الدينى السياسى الذى تكون فى عهد رسول اللـه محمد ﷺ والخلفاء الراشدين فكانت سياستهم للعلاقات الانسانية بين الامة الاسلامية ومع الامم الاخرى تحريم اهانة الانسان واذلالة واخضاعه للقوة المادية او اهدار كرامته فالتصور الاسلامى لحياة الامم يستند الى أن الحياة هذه يجب ان تكون مصدر نفع عام مشترك للمجتمع البشرى كما وجهنا الله فى منهاجه السماوى (1)

وخلاصة المبحث ان دعائم العلاقات بين الامم فى التصور الاسلامى من كرامة وحرية ومساواة وعدالة تستند على الايمان بمسؤولية الانسان الدنيوية والاخروية وبالتالى فالتصور الاسلامى للعلاقات بين الامم يجمع بين المثالية والواقعية وليس مثل النظم الدولية التى تقوم على الواقعية المادية وما تفرزه من قوة وتوازن للقوى على المستويين الداخلى والدولى وهو ما سيوضحه البحث فى دعائم العلاقات الدولية فى التنظيم الدولى فى المبحث التالى .

---

(1) فى المعنى راجع كتاب د. ابراهيم الشهابى ، القرآن حرر الانسان منشورات جمعية الدعوة الاسلامية سنة 1990 ص 86

المبحث الثانى

دعائم العلاقات الدولية فى التنظيم الدولى

وينقسم هذا المبحث الى بنـــود أربـــع

الاول : القوة فى العلاقات الدولية عند ظهور الاسلام

الثانى : توازن القوى فى العلاقات الدولية

الثالث : الوفاق الدولى فى العلاقات الدولية

الرابع : تطور العلاقات الدولية بعد الحرب الدولية الثانية ٠

البنـــد الاول

القـوة والعلاقات الدولية عند ظهـور الاسلام

القوة فى التفسير القاموسى هى ، القدرة على فعل الشيء والتحكـم فى الغير وتعنى فى التفسير السياسى لها انها ، القدرة على تحقيق الاهداف والغايات (1)

والمتتبع لتاريخ العلاقات الدولية فى النظم الوضعية يجد انها قامت بين دول العالم المسيحى وبين غيرها منذ البدء على فكرة القوة بمعناها القاموسى والسياسى اى بهيمنة القوة التى كانت تملى وتتحكم عـلى الآخرين خاصة المختلفين مع حائز القوة عرقيا ودينيا ، كما يجد الباحث فى تاريخ العلاقات الدولية أن القانون الدولى الحديث المنظم لهـا قـد انطلق من ارضية مسيحية بنظرة تعصبية ضد المسلمين باعتبارهم أعـداء ويشكلون تهديدا للعالم المسيحى الغربى ، فعبر العصور القديمة فالوسطى كان الغرب يطلق على العرب (وهم عماد الاسلام واصله) اسم السراسنة أو السراقنة ؟ وهى كلمة لاتينية ظهرت اولا فى مؤلفات كتاب القرن الاول الميلادى . ويذهب البعض الى انهم قصدوا بها البدو الذين كانوا يهددون طريق التجارة ويشاع عنهم السلب والنهب (2)

---

(1) للمزيد راجع كتاب « جوزيف س . ناى . جـ ر ، حتمية القيادة الطبيعة المتغيرة للقوة الامريكية » امريكا 1990 (مترجم) عبـد القادر عثمان (دققه) د. فاروق منصور ، اصدره مركز الكتـاب الاردنى سنة 1991 ص 27

(2) للمزيد انظر د. السيد عبد العزيز « تاريخ العرب فى عصر الجاهلية» دار النهضة العربية ـ بيروت سنة 1971 ص وكتاب « تـاريخ العرب قبل الاسلام » مؤسسة شباب الجامعة ـ الاسكندرية ص 46 47 ، انظر ايضا كتاب د. عبد المنعم ماجد « التاريخ السياسى للدولة العربية » مكتبة الانجلو المصرية ص 47 وكتاب شاخـت وبوزورث « تراث الاسلام » عالم المعرفة ـ الكويت ص 8 ومابعدها

فالقانون الدولى المسيحى كان ينطلق من النظرة الصريحة الى ان اساس العلاقة مع المسلمين ، الحرب باعتبارهم اعداء ، والاسلام كان يشكل الكتلة الدولية الرئيسية فى عالم ذلك الزمن • وهذه النظرة مازالت تظهر ـ عمليا واحيانا فكريا ـ من حين لآخر • ومنذ القدم كانت حربهم على المسلمين تاخذ شكلا ثقافيا ينصب على الجانب الروحى المعنوى الى جانب القتال بالاسلحة خاصة فى فترات هدوء ساحات القتال ، وقد تمثلت الحرب المعنوية فى التشكيك فى الرسالة السماوية « الاسلام » وفى خاتم المرسلين « محمد » ﷺ ، وذلك باشاعة اساطير مشوهة ومهينة للاسلام وللرسول وكانوا ينشرونها بين عامة المسيحيين واليهود حتى لايعتنقوا الاسلام • ونقتطف مما ذكره مصنفا كتاب «تراث الاسلام » بالخصوص مايلى :

« كان هدف العلماء فى الغرب ان ينشروا تحليلهم للاسلام لكى يقاوموا مايمكن أن يكون له من تاثير •••» (1) وفى موضع آخر يوضحا ابعاد الحرب المعنوية التى شنها الغرب المسيحى على الاسلام فيذكرا حملة التشهير فى شخص الرسول ﷺ باختلاف الاباطيل حول تعاليم الاسلام وسلوك الرسول ﷺ فيقول الكتاب « وهكذا حدث أن الكتاب اللاتين الذى اخذوا (بين ١١٠٠ ـ ١١٤٠) على عاتقهم اشباع هذه الحاجة (2) لدى الانسان العامى ، اخذوا يوجهون اهتمامهم نحو حياة محمد دون اى اعتبار للدقة فاطلقوا العنان (لجهل الخيال المنتصر) فكان محمد فى عرفهم ساحرا هدم الكنيسة فى افريقيا وفى الشرق عن طريق السحر والخديعة وضمن نجاحه بان اباح الاتصالات الجنسية واستعملت اساطير من الفلكلور العالمى ومن الادب الكلاسيكى ومن القصص البيزنطية عن الاسلام وحتى من المصادر الاسلامية (بعد تشويه باطل قبل المسيحيين

---

(1) تراث الاسلام ـ مصدر سابق ـ الفصل الاول

(2) يقصد الحاجة الى معرفة اكثر عن خصومهم المسلمين

الشرقيين) . اكد المستشرق مكسيم رودنسون ايضا ابعاد حملة التشويه والحرب المعنوية على الرسول ﷺ وعلى الرسالة السماوية والتزوير المتعمد لمبادئها لمحاربة الاسلام ، كما اقر هو نفسه فى موضع آخر بأن هذه الاباطيل اختراع مشروع لمحاربة الاسلام اذ كتب يقول : « يحدثنا ساوثرون ان غيلبرت دونوجنت اعترف بانه لايوجد لديه مصادر مكتوبة واشار فقط الى آراء العامة وانه لايجد لديه اية وسيلة للتمييز بين الخطأ والصواب ثم قال فى الختام بسذاجة تكشف عن الاساس الحقيقى لكل نقد الايديولوجيين (والكلام للمستشرق) « لاجناح على الانسان اذا ذكر بالسوء من يفوق خبثه كل سوء يمكن ان يتصوره المرء » (1) . ثم يصف هذا المستشرق الحرب المعنوية بانه اختلطت فيها الروايات المحضه — التى كان هدفها اثارة اهتمام القارىء — على نسب متفاوتة بالعرض المشوه للعقيدة التى الهبت حقد العدو ووصلت الملاحم الى اعلى ذرى الابتكارات الخيالية ، فقد اتهم المسلمون بعبادة الاوثان وكان فى عرف تلك الملاحم محمد ﷺ صنم الاعداء (يقصد المسلمين) الرئيسى وكان الشعراء الجوالة ينشرون عنه بانه كبير آلهة السراسنة واشاعوا ان تماثيله تصنع من مواد ثمينه وانه كان يرافقه اعداد متفاوته من المريدين يصل عددهم الى سبعمائة حسب زعم الكاتب الالمانى « درشتريكر » .

اما الحرب المسلحة فقد شكلت المرتكز الآخر للعلاقات التى اعتمدها العالم المسيحى مع المسلمين فان آثارها وفصولها الجديدة واضحة دون عناء فى البحث فحتى المستشرقون (الغربيون) فى كتاباتهم يقرون بتلك الحقيقة ، وان الغرب استعمل كل الوسائل فى حرب المسلمين ، من ذلك ماتذكره المصادر التاريخية من ان الاطماع حركت القوى المسيحية التى تسترت بغطاء دينى تلك الاطماع هى التى انتجت صيغة العلاقات بين

---

(1) تراث الاسلام مصدر سابق وفيه اشار الى كتاب ساوثرون :
Western Views of Islam in the Middle Ages» Cambridge Mass 1962 pp. 28 ff.

الغرب المسيحى والشرق الاسلامى وقد تجلت تلك الحقيقة فى الاغراض الاستعمارية والهيمنة فى الاتفاق بين الامبراطور « ميخائيل السابع والبابا جريجورى السابع » فى منتصف القرن الحادى عشر اللذان هدفا الى توحيد الكنيسة وفرض سلطان البابا على الكنيسة البيزنطية ، فكانت دعوة البابا الى المسيحيين فى اوروبا لكى يقفوا الى جانب اخوانهم المسيحيين فى بيزنطة لمساعدتهم ضد البرابرة فى الشرق والغرب (الاندلس). وتنازعت الاطماع الغربية لفترة ثم عادت فرص الاتفاق باعتلاء « اوربان الثانى » عرش البابوية سنة 1088 فعاد التفاهم مع الكنيسة خاصة فى مواجهة المسلمين وقد بدا ذلك فى الحروب الصليبية ضد الاسلام ومن ذلك الاتفاق فى المجمع الدينى فى « بياكزا » سنة 1095 لمحاربة الاسلام ، ومعاهدة القسطنطينية سنة 1097 بين الامبراطور البيزنطى والامراء الصليبيين ضد المسلمين ، وقد استفاد الصليبيون من الانقسامات المذهبية بين المسلمين . وهكذا اصبح القتال اكثر تركيزا وتوجيها ، واخذ الصليبيون يستعملون الانقسامات بين المسلمين وخاصة السياسية منها ولكن كان هناك ادراك انه يوجد وراء هذه الانقسامات تضامن اساسى وان الوحدة يمكن ان تعود فى اى وقت ضد العالم المسيحى وان هناك مواقف وعقيدة مشتركة تشكل لب هذه الاخوة وفى هذا جاء فى كتاب تراث الاسلام : « كانت الدول الاسلامية تشكل مجموعة معقدة من القوى المعادية وكثيرا ما كان يمكن الاستفادة سياسيا من المنافسات القائمة بينها فقد كان من الممكن اقامة تحالف مع احدها وكان باستطاعة المسيحيين فى بعض الاوقات الدخول فى خدمة الحكام المسلمين » (1) . وفى هذا ما يؤكد ان اشكال السياسات الخارجية فى الغرب المسيحى ، مهد القانون الدولى الحديث، تجاه الاسلام قامت بصفة رئيسية على الحرب ، وانه حتى تلك السياسات السلمية والتفاعل مع المسلمين وعلومهم كانت بغرض خدمة حرب الاسترداد (كما يسمونها) للاراضى التى انتشرت فيها المسيحية ثم جاء الاسلام واعتنقه اهلها ثم سادها الاسلام .

---

(1) مصدر سابق الاشارة اليه ص

وحتى فى الاوقات التى ظهر فيها انه سادت نوع من العلاقات السلمية مع المسلمين فقد كانت الجهود التبشيرية تهدف الى معرفة اكثر دقة من جانب المسيحيين للمسلمين حتى تساعد المسيحيين تلك المعرفة فى حروبهم المقبلة مع المسلمين ، وفى هذا جاء فى «تراث الاسلام» : (1)

« بعد ذلك تحدث روجر بيكون وريمون ليل (1235 - 1316) عن احلال الجهود التبشيرية التى تستند الى فهم عميق للعقيدة الاسلامية واللغات الاسلامية محل المساعى العسكرية ... وصحيح ان محاربة الاسلام ظلت امرا واجبا لكن معرفة عميقة به كان من شانها ان تؤدى الى المزيد من الموضوعية ، فقد وضع سقوط عكا عام 1291 حدا حاسما لجميع الآمال التى كانت فى مخيلة الصليبيين » . فهذا المظهر السلمى المؤقت للعلاقات لم يغير حقيقة ان القوة هى الظاهرة الاساسية التى تحرك العلاقات المسيحية الغربية مع المسلمين ، وما ظاهر العلاقات السلمية التى كان يرافقها قيام الغرب بدراسات معمقة لاحوال الاسلام والمسلمين سوى غطاء ليخفى استخدام تلك العلاقات السلمية - فى الواقع - كسلاح معنوى فى الحرب المعنوية التى يشنونها على الاسلام والمسلمين ، اى ان القوة هى الركن الركين فى العلاقات الدولية منذ البدء مع المسلمين فمن يحاول ان يسير غور تاريخ العلاقات الدولية وخاصة بين المسيحيين والمسلمين سيجد ان القوة هى اساس تلك العلاقات المسيحية الدولية وحتى فيما بين الدول الاوروبية ان صح التعبير فى ذلك فمثلا محاولة اسبانيا تحت حكم اسرة هابسبورنج لفرض نظام جديد للعلاقات الدولية اساسه القوة فكانت حرب الثلاثين عاما التى نتج عنها نظام عالمى جديد حددته معاهدة وستفاليا سنة 1648 ، وكذلك الامر يتضح فى الحروب التى قادتها فرنسا تحت قيادة نابليون وفرضت نتائج تلك القوة نظام عالمى جديد (آنذاك) رسم فى مؤتمر فيينا عام سنة 1815 م ثم ان محاولات القوى

---

(1) تراث الاسلام لشاخت وبوزورث المصدر السابق ص 50

الالمانية واليابانية الهيمنة على العلاقات الدولية فى النصف الاول من القرن العشرين ادت الى حربين عالميتين انتجت القوة الباقية اثر انتهاءهما نظاما جديدا تحددت معالمه فى منظومة عصبة الامم أولا ثم الامم المتحدة عام سنة 1945 م .

كذلك المتتبع للتحولات السياسية الاخيرة فى العالم من سقوط الانظمة الاشتراكية فى اوروبا الشرقيــة ، توحيد المانيـا ، انفجـار الاتحـاد السوفيتى ، والاتحاد اليوغوسلافى ، وحرب الخليج يصل الى ما تبينه الدراسات الاستراتيجية فى الاونة الاخيرة من ان الولايات المتحدة الامريكية تعتمد القوة بصفة اساسية لعلاقاتها مع الدول الاخرى وتتضافر القـوة الايديولوجية التى تخلصت من المنافسة الماركسية والاشتراكية وغيرها مـع القوة العسكرية المطلقة للولايات المتحدة الامريكية (1) ، ولكن بسبب ضعف الولايات المتحدة الاقتصادى تحاول الاستناد الى قطبين آخرين للقوة ؟ اوروبا واليابان من ايجاد توازن للقوى بين هذا الثلاثى للهيمنة على العلاقات الدولية (2) وهو ماسنشير اليه فى البند الثانى متبعين توازن القوى فى العلاقات الدولية بايجاز غير مخل .

---

(1) للمزيد انظر « نظام دولى عقلانى واشنطن والهيمنة على العالم » ملف خاص صادر عن الاعلام الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية سنة 1992 تونس

(2) انظر ، « عالم فى طور التشكل » ملف صادر عن منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1992

البنـــد الثـانى

تـــوازن القـوى فى العلاقـات الدوليـة

القوة التى تعتبرها النظرية الواقعية فى تحليلها للعلاقات الدوليـة ليست مجرد القوة العسكرية او وسائل الاكراه المادى بمعناه الضيق ، اذ ان الواقعيين يعتقدون استنادا الى ذلك فى تحليلهم العلاقات الدوليـة فى نظام دولى تلعب فيه القوة دورا حاسما فى علاقات الدول التى تتصارع مصالحها فى السيطرة على الآخرين الاقل قوة لذا فانه فى الواقع يصبح توازن القوى الاداة العملية المنظمة لصراعات القوة على المستوى الدولى العام ·

والسائد بين كتاب القانون الدولى والمحللين لنظم العلاقـات الدولية ان مفهوم توازن القوى تعنى ، ان الدول تعطف بطريقة تحـول دون ترجيح كفة دولة واحدة على الجميع واذا ما بدا ان دولة سوف تصبـح اقوى مما يجب فى نظر القوة المهيمنة فان الدول المهيمنة على ترتيـب المصالح الدولية للقوى المهيمنة تتحالف ضدهـا (1) برغـم اختلافها الايديولوجى او تصارع مصالحها ونجد امثلة بارزة فى التاريخ السياسى تفسر ذلك مثل تحالف تشرشل مع ستالين ضد هتلر سنة 1941 حيـث قال تشرشل لو علمت ان هتلر غزا جهنم فاستحالف مع الشيطان ، وهذا ما يفسر التحالف الثلاثى بقيادة الولايات المتحدة فى حرب الخليج ضـد العراق الذى حاول تغيير ميزان القوى فى المنطقة ·

والتاريخ السياسى العام يقول ان العالم عرف منذ نشأة الدول مفهوم التوازن الدولى وقد حاولت الدول قديما ان تحافظ عليه وفى هذا الاطار

(1) للمزيد راجع كتاب جوزيف س · ناى السابق الاشارة اليه ص ومابعدها ·

عرفت الدول القديمة نظام الاحلاف (1) . والجماعة الدولية منذ نشأتها وظهور المجتمعات السياسية وضعت اللبنات الاولى لمفهوم العلاقات الدولية ، وكذلك فى العصور الوسطى قام عدد من القوى السياسية الكبرى التى كان لها بمفهوم زمانها الاثر الاكبر فى تحديد شكل العلاقات الدولية. وعن هذه العلاقات نقول بانه كان ثمة علاقات قامت بين الجماعات السياسية فى الغرب واخرى من نوع مختلف نسبيا بين تلك الجماعات وبين القوى السياسية الاخرى فى الشرق .

ويقول المحللون ، ان اهم العوامل التى اسرعت بحركة العلاقات الدولية فى العصور الوسطى كان العامل الدينى بين الظواهر الاساسية التى حكمت سير العلاقات الدولية قديما وحديثا ، فالصراع ساد منذ القدم ومازالت حلقاته تتواصل وان تغيرت مفاهيم القوة والافكار والقيم والمعتقدات .

ويقر المحللون انه كان ظهور الاسلام عاملا اساسيا وجديدا فى تحديد مفهوم العلاقات الدولية فى العصور الوسطى ومفهوم القوة واهدافها ذلك ان العالم القديم قد تبدلت معالمه وزالت الامبراطوريات القديمة التى تحكمت فى سير العلاقات الدولية سلما وحربا ، فقد وضع الرسول محمد ﷺ نظاما على اسس المبادىء السماوية وطبقة بالفعل فى علاقاته مع جيرانه حين اراد ان يخرج بالاسلام وينشر رسالته خارج الجزيرة العربية فكانت العلاقات السلمية اولا التى ابتدءات بالمراسلات وارسال الرسل ، ومنها تتضح المبادىء الاسلامية الجديدة للعلاقات الدولية ، التى تهدف خيرا الجميع وان لهم السلام المقام على العدل الحقيقى وحيث يسود التعاون وفق منهاج سماوى سامى .

---

(1) للمزيد انظر كتاب د. فتحية النبراوى ود. محمد نصر مهنا «اصول العلاقات السياسية الدولية» .

والمتأمل فيما تضمنته كتب الرسول ﷺ الى الحكام آنئذ في اطار ماكان يحكم العلاقات بين الامم في ذلك الزمن يجد انها تمثل مرحلة هامة في العلاقات بين الجماعات السياسية بشكلها في ذلك الزمن . ولما كان الاسلام يمثل دعوة عالمية الى جانب كونه قوة سياسية كان لها وزنها في المشرق فان تعامل الامبراطوريات والممالك معه ابان الدولة الاسلامية الاولى اتخذ التعامل انماطا من بينها علاقات سلمية وتعاون وتعاهد وفي احيان اخرى اتخذ شكل صراع وقتال حربي .

وقد مثلت المعاهدات الاسلامية مع اهل البلاد التي دخلها الاسلام نماذج طيبة للعلاقات الانسانية بين الامم ، كما صورت العقلية الاسلامية في محاولتها لترتيب شؤون العلاقات مع الآخرين على اسس سماوية سامية يتمتع بمزاياها الجميع على وجه المساواة خلافا للانماط التي اتبعتها الدول الاوروبية .

وفي العصور الوسطى المسيحية تحكم في علاقات الجماعات السياسية وبالتحديد في القرنين الثاني عشر والثالث عشر توازن للقوى جديد آنئذ استند الى عوامل سياسية واقتصادية وفكرية ودينية ادت الى صدام مسلح بين القوى الدولية في ذلك الوقت وابرزها كانت الدول الاسلامية والدولة البيزنطية والامبراطورية اللاتينية . على ان الصراع بينها تميز بانه صراع وجود وخاصة بين الدول الاسلامية من جهة وبين الدولتين المسيحيتين (الارثوذكسية والكاثوليكية) من جهة اخرى وصلت مظاهره الى درجة العدوان السافر الذي شنته قوى الغرب الصليبية متجاوزة انقساماتها المذهبية في مواجهة الاسلام للقضاء عليه واخضاع اراضيه او ما يحلو لهم ان يسموه استردادها من المسلمين الذين نشروا دينهم فيها بعد ان كانت تحت سيادة المسيحية . وفي هذا المعنى نجد في كتابات رجال الفكر السياسي ما يلي :

« ان القوى السياسية التي سيطرت على مقدرات الشعوب في العصور الوسطى سخرت قواها البشرية وطاقاتها العسكرية والمادية والاقتصادية

من اجل تحقيق اطماع وطموحات مادية متسترة وراء شعارات دينية لالهاب المشاعر والنفوس ، وقد نجحت تلك القوى فى تحقيق اهدافها والوصول الى غايتها عن ذلك الطريق » .

وفى اطار سياسة توازن القوى المتصارعة التى سارت عليها الامبراطورية البيزنطية حاولت الاخيرة اثناء توسعها وسيطرتها على ارض المسلمين فى ارمينية والجزيرة والشام ، تحييد الفاطميين بحيث لاينضموا الى اخوانهم المسلمين . وكانت بين البيزنطيين والفاطميين علاقات سياسية سلمية وعقدت بينهما اتفاق للهدنة سنة 961 م ولاغراء الفاطميين كانت تدفع لهم مبالغ مالية (1)

اما الجزء الآخر من المسلمين فكان يخضع لبيزنطة ، اذ كان لسقوط انطاكية بيد البيزنطيين سنة 970 م اثره المباشر فى سيطرة البيزنطيين على حلب وعقد مهادنة مع حكامها يقرر مصيرها . وكان حاكمها يحكم نيابة عن البيزنطيين وتابعا اقطاعيا للامبراطور البيزنطى وهو عين النظام الذى فرضته الامبراطورية الرومية فى العهود العتيقة ، وقد نص عقد المهادنة على الآتى :

- ينصب ملك الروم اميرا يختاره من سكان حلب
- ليس للمسلمين ان ينصبوا احدا عليهم
- لايقبل المسلمون اميرا مسلما ولا يكاتبوا احدا غير الحاجب وبكجور فان توفيا لم يكن لهم ان يقبلوا اميرا من بلاد الاسلام ولايلتمسون من المسلمين معونة بل ينصب لهم من يختاره من بلاد الهدنة وينصب الملك لهم بعد وفاة الحاجب وبكجور قاضيا منهم يجرى احكامهم .
- ان يدفعوا للروم جزية سنوية

---

(1) للمزيد راجع كتاب د. فتحية النبراوى وآخر مصدر سابق ص 102

ـ ان غزا الروم غير ملة الاسلام سار اليه الامير بعسكره وغزا معه كما يامره » (1)

وبخصوص العلاقات الاوروبيـة فانه لم تكن للعـلاقات السياسـية البيزنطية واوربا الكاثولوكية فى الاغلب الا صورة الصراع . فعلى الرغم من وجود العامل الدينى المسيحى كعنصر يدعم العلاقات السلمية بـين الجانبين ، الا ان طابعها العدائى كان فى الغالب يحكم العلاقات بينهما فعامل القوة هو الاساس ولذا تعرضت اوروبا الجنوبية بما فيها بيزنطـة وحتى المسلمين تعرضوا جميعا لغزو النورمان .

كما كانت القوة اسس العلاقات الدولية على صعيد آخر حيث نجـد اوروبا بعد ان سئمت حروبها الاقطاعية وسئم نبلاء الاقطاع حياة الحرب التى لا طائع ولافائدة من ورائها ولم يستطع اى طرف حسمها لصالحـه لذا بدا التفكير فى مجال جديد لصراع القوة خارج اوروبا . مجال تتحالف فيه اوروبا لاعادة توزيع المعاملات الدولية بما يخدم مصالحها ، وساعد على هذا التوجه انتخاب البابا « جويجورى السابع » سنة 1075 م على راس الكنيسة المسيحية حيث دعا بقوة الى وحدة العالم المسيحى وانـه دولة واحدة يسيطر عليها البابا الذى له العصمة والقدرة وانه خليفة المسيح على الارض فكان لذلك اثر حاسم فى علاقات الغرب بالمشرق ، وبالتـالى كانت العلاقات بين المسلمين والمسيحين ترجمـة لسياسـة توازن القـوى الاوروبى عبر كل العصور ، فحين كانت الامبراطورية البيزنطية قـد استعادت مكانتها كقوة لها وزنها الدولى فى اواخر القرن العاشر واوائـل الحادى عشر فرضت نفسها على العالم الاسلامى حيث سيطرت على شمال العراق وارمينية وبلاد الشام وحتى عـلى المسيحين حيث استطاعـت جيوشها ان تهزم المسلمين واخضعت البلغار وقوت قبضتها على جنـوب ايطاليا .

---

(1) د . فتحية النبراوى ود . نصر مهنا مصدر سابق ص 102

ما سبق يلقى الضوء على طبيعة العلاقات الدولية التى قامت بين بيزنطة والمسلمين ويبين انها قامت فى جوهرها على اساس علاقات القوة وعدم المساواة ، حيث كانت الاطماع التى تحركها القوة ، وتستر بغطاء دينى ، هى العامل الحاسم فى صياغة العلاقات المسيحية مع الامم الاخرى وخاصة المسلمين . وتجلت تلك الحقيقة فى الاغراض التى كانت وراء اتفاق الامبراطور ميخائيل السابع والبابا جريجورى سلطان الكنيسة حيث قام البابا بدعوة المسيحيين لكى يقفوا الى جانب اخوانهم فى المسيحية البيزنطيين لمساعدتهم ضد البرابرة (يقصد المسلمين) وهى الدعوة التى اكدها البابا « اوربان الثانى » فكانت الحروب الصليبية التى شنها الغرب على المشرق الاسلامى ، فهى التى حكمت العلاقات بين الطرفين .

وقد تارجحت العلاقات بينهم حسب الاوضاع ومؤشرات ميزان القوى وان تسترت بالدين ، فقد بدا ذلك المستار واهيا يكشف الحقيقة من خلفه عندما تحرك امبراطور المانيا « هنرى السادس » بقوته محاولا استغلال دعم اوروبا له من اجل تحقيق اطماعه باخضاع الشرق اللاتينى والبيزنطى لسلطانه وليس من اجل الدين المسيحى ومبادئه بدليل ان الحملة الصليبية الرابعة سنة 1204 م مثلا توجهت الى القسطنطينية وهى مسيحية واستولت عليها وعاش فيها الجنود فسادا وقتلا وتدميرا ولم تسلم حتى الاماكن المسيحية المقدسة اذ اقتحموا الكنيسة فى « آياصوفيا » وهم سكارى وداسوا كتبهم المقدسة بالاقدام كما فعلوا مثل ذلك بالمساجد (1) وبدا زيف الشعارات الدينية للصليبية انهم عند قدومهم الى الشرق لم يقدموا لمسيحى المشرق اى مساعدات كما تظاهروا فادرك اغلب مسيحى الشرق ان مصيرهم مرهون بمصير بلدانهم المنتمين اليها قوميا وان اوروبا جاءت من اجل مصالحها المادية فقط .

---

(2) انظر كتاب د. فتحية النبراوى ود. محمد نصر مهنا السابق ص 215

وفى القرن الثالث عشر وبفعل القوة وحركتها وانتقالها ظهر طرف جديد للقوة اثر فى العلاقات الدولية فبعد ان كان الصليبون فى الفترة السابقة بقوتهم العامل الحاسم الذى شكل نظم العلاقات الدولية ظهرت فى هذا القرن الدولة المغولية فى الشرق كقوة مؤثرة فى السياسة الدولية ومعادية للاسلام ، بايجاز كانت السمة الغالبة للعلاقات هى الصراع لكن حدث تبدل فى اطراف علاقات الصراع هذه وبالنتيجة لذلك الصراع قضى المغول على الخلافة العباسية فى بغداد ، لكن هذا المد المغولى بدأ ينحسر اثر هزيمته على ارض فلسطين فى « عين جالـوت » سنة 1260 التى وصفت بالاتى : « كانت – معركة عين جالوت من المعارك الحاسمة فى تاريخ الحروب جميعا وفى التاريخ العسكرى الاسلامى بصفة خاصة فقد اوقفت تلك المعركة المد المغولى الى الابد حامية بذلك الحضارة الانسانية من دمار محقق لا فى الشرق فقط ولكن فى الشرق والغرب على السواء » (1)

اما اثر القوة فى العلاقات الدولية الحديثة باعتبارها دعامتها الاساسية فانه اكثر بروزا حيث بعد ظهور احداث سياسية جديدة قومية فى عصر النهضة الاوروبية ساد الاعتقاد العلمانى بدل الاعتقاد الدينى وفكرة الدولة المسيحية العالمية المسيطرة على العالم وما رافقه من نزوع كل دولة الى الاستحواذ على وسائل القوة وهو ما دعى الى الاخذ بتوازن للقوى لترتيب العلاقات الدولية الحديثة ، ومما يذكره المحللون السياسيون عن العلاقات السياسية الدولية فى القرن السادس عشر : ان هذا القرن شهد سلسلة متصلة من التغيرات فى اتجاه اوروبا ولم تنج اوروبا من حروب كانت ذات نتائج وخيمة على كافة بلدانها ومع ذلك يمكن القول ان طبيعة العلاقات الدولية فى ذلك الوقت كانت سريعة غير قائمة على أسس ومبادىء ثابتة كانت فى طور من النمو (2)

---

(1) المصدر السابق ص 252

(2) انظر كتاب د. فتحية ود. مهنا السابق ص 267

ونتيجة لسلسلة الاحداث فى القرن السادس عشر برزت اطراف القوى المؤثرة فى السياسة الدولية وتمثلت فى فرنسا والمانيا واسبانيا ويقابلهم الدولة العثمانية فى الشرق التى استمر اثرها فى العلاقات الدولية حتى مطلع القرن العشرين ، فالمحللون السياسيون يرون انه فى ظل التنافس بين انجلترا وفرنسا والصراع بينهما الامر الذى حكم العلاقات الدولية فى اوروبا وخارجها بدا التنافس الاستعمارى بين الدول الاوروبية يسيطر على العلاقات بينهم . كما تاثرت المناطق التى وقعت تحت نفوذ الدول الاوروبية الاستعمارية (وكانت دول العالم الاسلامى اكثر البلدان تاثرا) بحركة الاستعمار العالمى وما افرزته فى مجال العلاقات الدولية على وجه الخصوص . كما يؤكدون انه على الرغم من التغيرات الداخلية فى كل من انجلترا وفرنسا واعلانهما عن حقوق للانسان (الاوروبى) وعن مبادىء الحرية والاخاء والمساواة فان تناقضا قام بين ما حدث فى داخل اوروبا وبين سلوك الدول الاوروبية ذاتها تجاه بقية دول العالم وخاصة فى كل من القارتين الاسيوية والافريقية .

وقد ظلت سياسة القوة والتنافس بين انجلترا وفرنسا بخاصة تحكم العلاقات الدولية الاوروبية وخارجها فبرزت الاحلاف بين جماعات الدول الاوروبية بعضها ضد بعض ونذكر على سبيل المثال الصلح الذى عقد بين هولندا وفرنسا ضد بريطانيا ، وكذلك التحالف الاوروبى ضد فرنسا سنة 1815 م الذى ضم النمسا وانجلترا وروسيا . وهكذا فان انشغال السياسة الفرنسية بالحرب فى اسبانيا ومع روسيا وايطاليا وبريطانيا فى الشرق الاسلامى طبع العلاقات الدولية فى القرن الثامن عشر بطابع الحرب والصراع على السيادة على القارة الاوروبية وفى مواجهة العالم الاسلامى. ومع نهاية القرن الثامن عشر كانت نهاية الخطر الذى شكلته القوة الفرنسية واعقبه عدد من المعاهدات الدولية نظمت الاوضاع والعلاقات الدولية فى الفترة اللاحقة على ان اهم المؤثرات فى العلاقات الدولية الحديثة كان :

– التوسع الاوروبى واستعمار العالم وتقسيمه بين الغزاه .

ـ منافسة اليابان وامريكا لاوروبا فى السيطرة الاقتصادية على العالم نتيجة للتطور التقنى .

ـ استمرار التصدى الالمانى لهيمنة فرنسا وبروز التصدى الفرنسى من جهة اخرى لهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على اوروبا .

ـ نتيجة سياسات الدول العظمى على حساب الدول الضعيفة صار مركز اهتمام وتوجيه العلاقات الدولية السياسية بين الدول العظمى الاكثر قوة وتقدما فى الصناعات .

ـ سادت سياسة تدعيم التكتلات وبرزت التحالفات والوفاقات بين الدول الكبرى .

ـ كانت المصالح الاستعمارية وراء القواعد التى اتفق عليها فى المعاهدات والمحالفات السرية والعلنية والتى تعد الآن جزءا اساسيا من نظام القانون الدولى الذى ينظم العلاقات الدولية .

ـ القدرة الرهيبة لدى الدول الكبرى على التدمير والخوف من سهولة تعرض الدولة للتدمير .

ـ ظهور التنظيمات الدولية غير الحكومية التى تضم اكثر الدول قوة فى اوروبا الغربية على سبيل المثال .

ـ الاوضاع الممتازة من حيث القوة التى تحققت لثلاث دول غير أوروبية هى أمريكا وروسيا والصين .

وعلى الجملة استمرت المحاولات من الغرب للسيطرة على الشرق تعزز العلاقات بينهما حيث كان ولازال الصراع الاستعمارى والتنافس الغربى على اقتسام الشرق كمناطق نفوذ هو العامل المحرك لسير العلاقات بين الشرق والغرب .

ونظام العلاقات الدولية الحالى يشبه النظام الذى ساد القرن التاسع عشر فى الجوهر من بعض النواحى ، فمعظم القضايا الرئيسية واشكال التفاعل الخاصة فى هذا النظام لاتختلف بدرجة ذات اهمية عما كان عليه الحال فى النظام الدولى الاوروبى ، فالقواعد الرئيسية التى تحكم المعاملات الدولية انما هى امتداد وتطوير اشكال ادق للقواعد التى سادت النظام (الاوروبى وجماعة الدول الامريكية) الدولى ، فقد ظهر التنافس بين جهود الدول العظمى للتوسع على حساب الدول الضعيفة فكانت العلاقات الدولية بين الدول الكبرى فى مطلع القرن العشرين من نتاج موازين القوى وما تحتمه من صراعات وحروب توسعية انتجت نظام جديد للوفاقات والمحالفات بين الدول الكبرى من اجل السيطرة على الدول الصغرى فكانت المصالح الاستعمارية وراء القواعد التى لتفق عليها فى المعاهدات والمحالفات العلنية والسرية ، وبرزت التكتلات التى بلورتها المصالح .

ولو انتقلنا الى سياسة القوة والعلاقات الدولية فى القرن العشرين فنلخصها فى الاتى :

كانت نتائج الحربين العالميتين فى النصف الاول من القرن العشرين من الضخامة بحيث انها ساهمت فى احداث تطور فى موازين القوى الدولية او اعطاء مفاهيم جديدة لضوابط العلاقات بين الدول ونوجز لهم مظاهر التطور فى الآتى :

- التبدل الجذرى فى المحور الاساسى للنظام الدولى ، فبعد ان كان فى القرن التاسع عشر يتمثل فى السيطرة من جانب دول اوروبا الغربية فقد اتسع بعد الحرب الميدان لقوى جديدة دون ان يحدث تغيير كلى فى ميزان القوى اثر الحرب العالمية حيث انضمت الولايات المتحدة الامريكية الى دول اوروبا وكذلك اليابان والاتحاد السوفيتى وبدا واضحا ذلك التطور فى نسب النفوذ التى تمتلكها هذه الدول سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، فالولايات المتحدة رغم قوتها كانت فى القرن التاسع عشر تتجنب التدخل

فى التنافس او التدخل فى المشاكل الاوروبية ، لكنها بدات توسع من تدخلها فتنازعت مع المصالح الاستعمارية الاخرى الاوروبية ، فنازعت بريطانيا فى سلطانها البحرى العالمى ، ودخلت الحرب ضد المانيا بعد دراسة ماتكسبه منها ، وبعد الحرب العالمية الاولى اصبحت سياسية الولايات المتحدة مرتبطة بمخططاتها للسيطرة على العالم ، وقد عبر عن هذه الحقيقة فيما بعد الرئيس ترومان 1947/6/5 بقوله : « يعتبرنا العالم فى الوقت الحاضر زعماءه ، وبقوة الحوادث وجب علينا أن نتحمل هذا الدور ... وانه على بلادنا ان تحتفظ بقوة عسكرية على مستوى هذه المسؤولية » (1) اما بعد الحرب العالمية الثانية وبفعل آثارها فقد كان التبدل فى طبيعة العلاقات الدولية جذريا تبعا للتبدل فى موازين القوى حيث انحصر المحور الاساسى للنظام الدولى فى الدولتين العملاقتين ، الولايات المتحدة الامريكية ، والاتحاد السوفيتى . وهذا التبادل يعود الى التفاوت الكبير بين هاتين الدولتين والدول التى كانت تعتبر قبل الحرب العالمية الثانية من الدول الكبرى والتى انهزم بعضها ، مثل المانيا حيث قسمت اراضيها وشعبها ، كما فقدت ايطاليا كل مستعمراتها خارج القارة الاوروبية وسلخت عن اليابان كل الاراضى التى كانت قد احتلتها فى حروبها السابقة وحصرت فى ارخبيل مكتظ بالسكان تحتله الجيوش الامريكية وترتبط ارتباطا وثيقا فى عجلة السياسة الامريكية .

واذا كان الامر كذلك بالنسبة لدول المحور فانه بالنسبة لدول الحلفاء ، مثل بريطانيا وفرنسا قد سارتا فى عجلة السياسة الامريكية لانهما خرجتا من الحرب منهوكتى القوى مضطربتى الاقتصاد .

وقد افرزت الحرب اضافة لذلك نتائج حاسمة اثرت بشكل مباشر على العلاقات الدولية ، ومن اهم هذه الافرازات :

---

(1) وثائق حول العلاقات الخارجية الامريكية سنة 1947 — جامعة برنستون 1949 8

(1) افول الاستعمار العسكرى المباشر :

وكان من نتيجة الحرب فى العلاقات الدولية اثر عظيـم ، حيث تجسدت القوة فى نظم تضبط العلاقات الدولية فكانت القوة هى المحرك الرئيسى لافة العلاقات الدولية وبدا ذلك واضحا فيما احدثته من أوضاع دولية افرزتها اوضاع القوة فى اثر الحرب العالمية الثانية من مظاهرها تدهور الحركة الاستعمارية التقليدية من جراء ضعف دور الدول الاوروبية الاستعمارية التقليدية فى رسم السياسة الدولية لتدهور قوة أوروبا ونفوذها فى صالح المستعمرات وبالتالى استقلت دول كثيرة من الدول الاستعمارية التقليدية مما يطلق عليه الآن دول العـالم الثالث •

(2) تزايـد التنافس على العالم الثالث :

كانت سياسة الدولتين الكبيرتين حتى الحرب العالمية الثانية متصفة بالعزلة وانحسار موجة الاستعمار العسكرى المباشر لظهور قوى جديدة وافول نجم الامبراطوريات الاستعمارية القديمة ، لكنهما استفاقتا مـن عزلتهما واخذتا تتسابقان من اجل املاء الفراغ الذى أحدثه غياب الدول الاستعمارية فكان التنافس بينهما على قيادة العالم ، ففى الوقت الذى ساد العلاقات بين الدول الراسمالية التقليدية التى مارست الاستعمار وبين الدول التى كانت مستعمرات لها ، علاقات خاصة حيث أوجدت عدد من دوائر الافضليات الامبريالية ، كانت تلك الدوائر تعتبرهـا الولايات المتحدة عقبة فى سبيل توسعها الاقتصادى وتحقيـق مطامعهـا فى آسيا وافريقيا واستراليا فاعلنت الولايات المتحدة تمسكها بمبدأ حرية المرور الى موارد المواد الاولية ولم تكن الحرية هدفها ولكن هدفها الحقيقى هو حرية وصولها الى المواد الاولية ودخولها فى نطاق الافضليات التى كـان يتمتع بها المستعمرون فى مستعمراتهم •

اما تحالف الدولتان الكبيرتان فى الحرب ومحاربتهما فى جبهة واحدة كان سببه كرههما للعدو المشترك ، هذه المصالح المشتركة للدولتان فى مواجهة عدوهما المشترك كانت اقوى من الخلاف الذى كان قائما بينهما،

وعندما زال هذا العامل الموحد بينهما فى الصف تمزقت تلك الوحدة الظاهرية وعاد الخلاف من جديد . ومن مظاهره ذلك التسابق على حيازة القوة واستمالة الدول الحديثة الاستقلال .

(3) ـ انقسام العالم الى معسكرين :

كان من نتيجة الحرب الدولية الاخيرة افول نجم القوى الدولية التقليدية ونهوض الدولتان العملاقتان من عزلتهما وانتهاجهما لسياسة التدخل فى القضايا الدولية بهدف السيطرة ومد النفوذ الى اكبر قسم من العالم كل ذلك ساعد على ظهور انقسام العالم الى معسكرين رويدا رويدا حتى بدا ذلك الانقسام ملموسا فى عام 1947

وقد كان للصراع بين الاشتراكية والراسمالية السياسية والاقتصادية ان تجمع بعض دول القارة الاوروبية لتقوية الطاقة الاقتصادية والعسكرية للصراع ضد بلدان المعسكر الاشتراكى .

كما كان التكتل الى معسكرين لمواجهة الآثار المترتبة على حركة الاستقلال السياسى للمستعمرات وافول الاستعمار المباشر ، ففى نطاق الدول الامبريالية تفاهمت فيما بينها عمليا من اجل ان يساعد بعضها بعضا فى ابقاء المستعمرات القديمة تحت التبعية الاقتصادية للبلد الذى كان يستعمره ، ففرنسا وبلجيكا وهولندا وايطاليا كانت قبل الحرب العالمية الثانية دول مستعمرة لها قوتها وبصماتها فى العلاقات الدولية ، فقد وضعت فرنسا مثلا عند المشاورات لانشاء الجامعة الاقتصادية الاوروبية شرطا بأن ممتلكاتها الاستعمارية القديمة يجب ان تقبل فى السوق وبذلك تحافظ على هيمنتها ، وكانت مصالح بلجيكا مشابهة وهولندا ايضا . وبقيام الجامعة الاوروبية بدا وضع مشروع الهيمنة الاوروبية المشتركة على افريقيا موضع التنفيذ بشروط وضعت فى المعاهدة التى انشات هذه الجامعة الاقتصادية الاوروبية . واقل مايلاحظ على طبيعة هذه العلاقات الدولية بين الدول الاوروبية فى الجامعة الاوروبية والدول المستقلة (او مستعمارتها

فى السابق) لم تتبدل عما كانت عليها وقت الاستعمار المباشر من حيث عدم المساواة والتبعية ذلك ان مشاركتها فى الرابطة لم تكن على قدم المساواة وهى فى وضع التابعية •

ثم جاءت الحرب العالمية الثانية والرغبة الامبريالية الامريكية فى الهيمنة على العالم فكانتا ابرز عاملين فى تحويل الراسمالية الاحتكارية فى الولايات المتحدة الى راسمالية احتكارية دولية •

وهكذا فان انقسام العالم الى شطرين اصبح حادثا مستمرا يؤثر فى مجرى العلاقات الدولية ، وبهذا خضع النظام الدولى لتاثير عاملان رئيسيان :

الاول : توازن القوى التقليدى فى صورتـه الجديـدة ، الذى كان يتمثل فى توازن القوى المتعددة الاطراف فى القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين فاصبح يقوم على توازن قوتين كبيرتين تسعى كل واحدة منهما الى جذب مجموعة كبيرة من الدول الى جانبها •

والآخر : تمثل فى الخوف من تدمير شامل خاصة بعد انتسلح كل من العملاقين بالسلاح النووى •

ومما لاشك فيه ان هناك محاولات بذلت من اجل الخروج على نظام الكتلتين وهذه المحاولات أتت من قبل دول العالم الثالث وحتى من قبل دول اوروبية من التى كانت هدفا للتنافس بين العملاقين الكبيرين والتى تسعى جاهدة الى الخروج على نظام الكتلتين ، وهناك محاولة تزعمتها الدول العربية لما تملكه من مواد اولية ولكن هذه المحاولة ضعيفة وغير مخططة الى حد ما •

(4) **سباق التسلح :**

كان من نتيجة الحرب العالمية الاولى والتى تضاعفت آثارها مع الحرب الثانية ان توجهت الدول المالكة لقوة التقدم المادى والعامى الى

السعى المتواصل لتطوير التكنولوجيا العسكرية وسباق التسلح فكانت السياسة العملية غير المعلنة هى السعى من اجل السيطرة على مصادر المادة الاولية وللاسواق ومسالك البر والبحر والاستئثار بمناطق النفوذ واقامة القواعد العسكرية وادخال الدول الصغرى والمتوسطة فى دائرتها لتقف الى جانبها فى المحافل الدولية وذلك سواء فى عهد « عصبة الامم » او فى عهد « هيئة الامم المتحدة » وحتى تتمكن الدول الكبرى من ترجيح ميزان العلاقات الدولية لصالحها فى الصراع الدولى وجهت دبلوماسيتها نحو اقامة الاحلاف وتوقيع المواثيق العسكرية .

وهكذا كانت العلاقات الدولية تحكمها المصالح للدول الاقوى ، ولتحقيق تلك المصالح اباح اصحابها لانفسهم اشعال الحروب وتدمير البشرية ، فمن المعروف ان من اسباب الحرب العالمية الاولى صراع القوى بين الدول الصناعية على المستعمرات والرغبة فى السيطرة ونهب حقوق الشعوب التى لاحول لها ولاقوة ، وحتى الدول التى ايدت هذا الحلف أو ذاك المحور فى الحرب فانها اعلنت ان ذلك تاييدا منها لسيادة السلام فى العلاقات الدولية والحقيقة انها حاربت من اجل مصالح ومكاسب هدفت تحقيقها تحت غطاء السلام ، فمثلا كان الهدف المعلن لتصريح وزير خارجية اليابان « كاتو » فى 1914/11/19 حيث قال : « اذا كنا قد اجبرنا على احتلال المستعمرات الالمانية فهذا لاننا نرغب فى اقامة السلام فى الشرق » لكن الهدف الحقيقى من اقدام اليابان على تصفية الوجود العسكرى الالمانى فى منطقة الشرق الاقصى كان رغبتها فى طرد النفوذ الاوروبى من هذه المنطقة لاحتكار اسواقها لمنتوجاتها هى . اما موقف الولايات المتحدة الامريكية فقد كان اكثر انانية واكثر وضوحا فى استغلال القوة الحربية لفرض نمط من العلاقات الدولية الجديدة حيث عملت على جعل الحرب مستمرة دون ان تتورط فيها مباشرة منذ البداية لتكون القوة فى الواقع (التى تملك هى اسبابها) هى الحكم فى علاقة الشعوب المتحاربة والمنحازة هى لاحدها وتكون السيطرة والغلبة للاقوى الذى بحكم قوته فى الحرب يفرض واقعا جديدا فى العلاقات الدولية ،

وهذا الامر هو فى الواقع الذى دعا الرئيس الامريكى « ولسن » الى التدخل فى الصراع فى تلك المنطقة (شرق آسيا) اعتقادا منه بأن الحفاظ على المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية يقتضى التدخل فى الحرب لانها الفرصة الذهبية للنهوض باقتصاد الولايات المتحدة وذلك عن طريق الحفاظ على الصناعات الامريكية وتطويرها ، وفى الناحية الاخرى اراد جعل استمرار الحرب يؤدى بالدول المتحاربة بعد ان تشل الحرب قدراتها الانتاجية اسواقا للمنتجات الامريكية .

وحيث كان لتدخل الولايات المتحدة الامريكية الدور الحاسم فى الحرب العالمية الاولى لصالح دول التفاهم فقد عكست تلك القوة اثرها فى نظام العلاقات بين الدول فى ضوء نتائج الحرب فيما عقد من اتفاقيات صلح ومواثيق سرية وعلنية .

والمتتبع للعلاقات الدولية عقب الحرب العالمية الاولى يجدها محكومة بارادة الدول الاكثر قوة حيث خضع المهزومون للمنتصرين فمثلا اتفاقية « سايكس ـ بيكو » فى 1916/5/16 كان من اهم ما وضعته لتنظيم العلاقات بين دول الشرق العربى والغرب الاوروبى ما يلى :

ـ اعطاء الشاطىء السورى ولبنان الى فرنسا

ـ اعطاء البصرة وضواحيها الى بريطانيا

ـ اخضاع الدول العربية الشبه مستقلة (بين المنطقتين السابقتين) لفرنسا فى نصفها الغربى ولبريطانيا فى النصف الشرقى

ـ تدويل فلسطين

ـ اعلان الاسكندرية ميناءا حرا .

ـ اخضاع المضائق التركية واستنبول وارمينية الى الحكم الروسى .

وعلى الجملة فان الدول المنتصرة فى الحرب هى التى كانت تفرض

شروط الصلح الذى تضمنها مؤتمر الصلح فى وثيقة دولية تنظم الروابط الدولية ، فقد بذلت الدول الكبرى قصارى جهدها من اجل اضفاء الشرعية على مطالبها ومصالحها الغير مشروعة فى مؤتمر الصلح عن طريق تضمينها مقرراته وقد تم ذلك عن طريق عقد الصفقات وتبادل المصالح بين تلك الدول فاعترفت كل منها لزميلاتها بمطامعها مقابل اعتراف الاخريات لها بمطامعها هى وبروت ذلك بانها هى التى تحملت الخسائر المادية والبشرية فى الحرب .

وهكذا كان النظام الدولى للعلاقات محكوما بمصالح الدول الاستعمارية التى كان لها تاثيرها الفعال فى ذلك النظام . فمثلا كان اهتمام بريطانيا يتركز حول تامين سلامة مواصلات الامبراطورية واستمرار التوازن بين القوى الاوروبية ، كما كان من اهداف السياسة الفرنسية المحافظة على الامبراطورية وعلى تفوقها القارى ، اما ايطاليا فقد كانت تنطلق فى علاقاتها الخارجية من حرصها على تحقيق وحدتها والحصول على مناطق نفوذ فى اوروبا الوسطى والدانوب والحصول على بعض المستعمرات على حساب الامبراطورية الالمانية والعثمانية . اما الولايات المتحدة الامريكية فقد انطلقت سياستها من غرض الاحتفاظ بمركزها الفريد فى القسم الغربى من الكرة الارضية ومن اجل ذلك اعتمدت ـ ومنذ الربع الاول للقرن التاسع عشر على وجه الخصوص ـ مبدا « مونرو » الذى من شانه ان يحول دون حصول الدول الاوروبية (او غيرها) على قواعد اقليمية فى القارة الامريكية بغض النظر عن المبادىء المعلنة على لسان رئيسها « ولسن » (فى اوائل القرن التاسع عشر) وفى الحرب العالمية الاولى هدفت الولايات المتحدة من تدخل قواتها فى الحرب الحؤول دون انتصار المانيا التى ارادت التحالف مع المكسيك ضد امريكا واغرائها لدخول الحلف فوعدت المانيا المكسيك بالمساعدة فى استرجاع التكساس واريزونا والمكسيك الجديدة التى كانت سلختها الولايات المتحدة الامريكية عن المكسيك سنة 1848 . وعلى الجملة فقد كانت المصالح الامريكية هى الموجه لوضع قواعد نظام العلاقات الدولية ، اذ من اجل ان تصون

مصالحها الاستعمارية (الغير مباشرة) وامنها وتفرد مركزها فى القارة الامريكية كانت دعوتها للابقاء على التوازن الدولى فى العلاقات الدولية بين دول القارة الامريكية وفى اوروبا وآسيا على حد سواء ، وجسدت سياستها تلك فى الدعوة الى انشاء « سلطة دولية » تسهر على الامن الدولى وتحول دون قيام قوة تغير ذلك التنظيم الدولى للعلاقات الذى فى حقيقته كان معبرا عن العلاقة بين المنتصرين والمهزومين والتى يتبعها بقية الدول الصغيرة او الضعيفة ٠

وبذلك جاءت « عصبة الامم » فى ثوبها الاوروبى ويسيطر عليها نتائج الانتصار الذى احرزته الدول المتفاهمة وفى مقدمتها ، بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية فلم يكن ذلك التنظيم بين الدول يقوم على قواعد يتساوى فيها الجميع بل كان يقر تلك المعاهدات التى هى فى الواقع تشكل علاقة تسوية بين غالب يملك القوة ومغلوب لا يقوى على الرفض ولذلك فرض فى المعاهدات قواعد املتها ارادة الغالب على المغلوب ٠

وقد استمرت القوة كونها المرتكز الاساسى لنظام العلاقات بين الدول ابان الحرب العالمية الثانية (وبالتحديد من 1933 - 1939) فقد ظهر دور القوة اكثر بروزا فى السياسة الدولية فحيث كانت اليابان قوة متعاظمة فى شرق آسيا فسعت الى قلب الوضع القائم فى آسيا ، واعتمد قادتها العسكريون سياسة القوة فى علاقة اليابان بالدول المجاورة وبخاصة الصين حيث فشلت السياسة الليبرالية فى فرض اطماع اليابان تحت ستار المبدأ الذى عرف باسم « حق الدولة الاكثر رعاية » عن طريق التفاوض مع الصينيين ، فاعلن العسكريون اليابان بعد تسلمهم الحكم الحرب على الصين ٠ فكانت الحرب اليابانية - الصينية مرتكزا للعلاقات بين الدولتين المتحاربتين ومع الدول الاخرى التى تفاوتت مواقفها حسب المصالح ٠ وبصفة عامة ظلت المواقف الدولية على تباينها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

وفى الجانب الآخر وعلى الساحة الاوروبية كانت ايطاليا غير قانعة بنتائج مؤتمر الصلح الذى عقد بعد انتهاء الاعمال الحربية الرئيسية فى الحرب العالمية الاولى ، حيث لم يعترف لها بكل مطامعها التى من اجلها دخلت الحرب حيث ان الحكومة الايطالية كانت ترمى الى توسيع نفوذها فى اتجاهات ثلاثة :

- التوسع باتجاه الدانوب فى اوروبا الوسطى .
- التوسع باتجاه البحر المتوسط .
- التوسع فى المستعمرات .

وحيث وجدت الحكومة الايطالية ان اطماعها لايمكن ان تتحقق عن طريق علاقاتها مع حلفائها فى الحرب العالمية الاولى غيرت فاتجهت الى المانيا بعد ان استنفذت كل ما يمكن ان تفيده من الصراع بين فرنسا والمانيا والصراع بين فرنسا وبريطانيا فى اوروبا بخاصة ، فمثلا استغلت ايطاليا التناقض بين فرنسا والمانيا فحققت مكاسب فى افريقيا باستغلالها فرنسا حين رغبت الاخيرة فى كسب صداقة ايطاليا وابعاد «موسولينى» عن التفاهم مع « هتلر » فوقعت فرنسا وايطاليا اتفاقية سنة 1935 جاء فيها بالخصوص ما يلى :

- تتعهد فرنسا بمساعدة ايطاليا فى وجه المحاولات الالمانية الهادفة ضم النمسا الى الرايخ الالمانى .

- تتنازل فرنسا لايطاليا عن جزء من الصحراء التونسية وقسم من الصومال الفرنسى .

- تتعهد ايطاليا (فى المقابل) لفرنسا بالتنازل التدريجى لها عن الامتيازات التى كان يتمتع بها الايطاليون فى تونس .

كذلك كان للقوة وتوازنها الدولى اثرها فى العلاقات الدولية ونظمها

التى سادت بين بريطانيا وايطاليا وظهر بخاصة فى تنازعهما على اثيوبيا والمنطقة المحيطة . وبصورة اجمالية كانت التحالفات والمعاهدات العامة والخاصة بين الدول الكبرى تحركها وترسم نتائجها وما يترتب عليها من علاقات بين اطرافها كانت القوة . وهذه القوة هى السبب الرئيسى فى قيام الحروب فحينما فقدت المانيا القوة فى الحرب العالمية الاولى جزءت واخضعت للدول المنتصرة ، وحينما امتلكت القوة من جديد ارادت استرداد وحدة اراضيها فاحتلت مناطق المانية واخرى غير المانية فتحركت القوى الاخرى لتنازعها وتقف امامها لانها اصبحت تهدد مصالحها فى بلادها وخارج بلادها ،فمثلا عقدت بريطانيا مع تركيا ومع فرنسا معاهدات دفاعية سنة 1936 اعترفت فى الاولى لتركيا بحريتها فى التسلح وسيادتها على المضائق وعززتها باتفاقية اخرى سنة 1939 . وفى الاخرى ، الميثاق الفرنسى – الانجليزى – التركى حاولت الدول الثلاث الوقوف فى وجه المانيا التى دفعتها قوتها الى محاولة تغيير موازين القوى ووضع نظام جديد للعلاقات الدولية ومن اجل ان تغرى فرنسا تركيا فى الانضمام الى الميثاق تنازلت فرنسا لتركيا عن لواء الاسكندرية فى شمال سورية الذى كانت تولت الانتداب عليه مع الساحل السورى عقب الحرب العالمية الاولى .

ايضا كان لتمحور القوة اثره فى العلاقات الالمانية السوفيتية حيث وقعتا اتفاقية دفاعية بينهما . كما كان لها اثرها فى العلاقات الالمانية الايطالية فتجسدت فى اتفاق الدولتان فيما سمى بالحلف الفولاذى فى وجه الخطر الشيوعى سنة 1936 والذى جدد سنة 1939

وهكذا فان مما يذكره الباحثون ان من اسباب الحرب العالمية الثانية نتائج التنظيم الدولى للعلاقات على ضوء وضع القوى فى اعقاب الحرب العالمية الاولى الذى تضمنه مؤتمر الصلح سنة 1919. فمقرراته لم تضع الحلول الجذرية للمشاكل الدولية وانما مثلت ارادة الفريق الغالب وحققت اطماعه على حساب الفريق المغلوب ، اى انها كانت ترجمة لميزان القوى القائم آنذاك . فكان طبيعيا ان اى تغيير فى موازين القوى سيؤدى

الى المطالبة بتعديل قواعد نظام المعاملات الدولية التى نظمها مؤتمر الصلح وبالتالى سيؤدى الى الصدام ، وهذا ما حدث فعلا فكانت احداث الحرب العالمية الثانية التى فرضت ظلها على نظام العلاقات الدولية وبخاصة من جانب الدول الاكثر قوة .

ففيما بين المانيا – وايطاليا – واليابان تم توقيع الميثاق الثلاثى سنة 1941 لاقامة نظامين دوليين جديدين فى اوروبا واسيا ومن ابرز ماتضمنه الميثاق بالخصوص ما يلى :

– اعتراف اليابان لالمانيا وايطاليا باقامة نظام جديد فى اوروبا .

– اعتراف المانيا وايطاليا لليابان باقامة نظام جديد فى الشرق الاقصى

– تعهد الدول الثلاث بالتعاون لاقامة النظامين الجديدين فى اوروبا وآسيا الشرقية ، كما تتعهد بالرد على كل اعتداء يقع على احداها .

وكما هو واضح كانت هذه الدول الثلاث ترمى الى فرض نظام دولى جديد للعلاقات بين الدول على اساس توازن للقوى جديد فيما بينها ومع الدول الداخلة وغير الداخلة فى الحرب وقد عبر عن ذلك « هتلر » فى كتابه « كفاحى » (1) حيث اوضح غرضه باقامة نظام دولى جديد بايجاد مناطق حيوية مؤلفة من عدد معين من المجالات الحيوية المستقلة سياسيا واقتصاديا ولكنها ترتبط فيما بينها باتفاقات ثنائية الهدف منها الحفاظ على مصالح بعض الامم وخاصة الامة الالمانية التى تشكل النواة الاسسية للنظام الجديد . وقد صور مخطط هتلر دعائم التنظيم الدولى الجديد الذى تخيله بتقسيم العالم الى اربع مناطق نفوذ كالاتى :

الاولى : تشمل اوروبا الوسطى والجنوبية وافريقيا الوسطى وتكون لالمانيا .

---

(1) مترجم الى لعربية

الثانية : تشمل بوغوسلافيا وافريقيا الشمالية والشرقيـة وتعطـى لايطاليا .

الثالثة : بلدان الشرق الاقصى وتكون فى حصة اليابان .

الرابعة : تشمل الخليج العربى وايران وتمتد فى الشرق تجاه الهند وتكون فى نصيب الاتحاد السوفيتى فيما لو قبل الانضمام الى دول المحور

لكن اطماع القوى غيرت العلاقة بين المانيا والاتحـاد السوفيتى ، فعندما اعلنت الحكومة السوفيتية عن اطماعها فى مذكرتهـا المقدمـة فى 1940/11/25 بوساطة سفير المانيا فى موسكو ، حيث ضمنتها شروطها للموافقة على الانضمام الى محور (برلين ـ روما ـ طوكيو) اذا اشترطت لانضمامها ان يعترف له بالاتى :

ـ انشاء قاعدة عسكرية سوفياتية فى المضائق .

ـ تنازل اليابان له عن بعض الامتيـازات الاقتصاديـة فى جـزر (سخالين) .

ـ اطلاق يده فى فنلندا .

ـ الاشراف على بلغاريا ، حيث يرى فى ذلك ضرورة للحفاظ على امنه وسلامته . فاستاء هتلر من الشروط الروسية حيث وجد فيها تضاربا مع اطماعه ومصالحه فى اوروبا ، فقرر احتلال الاتحاد السوفيتى . ثم كان دخول الولايات المتحدة الامريكية الحرب عندما وجدت أن مصالحها فى خطر اذ هدد الزحف الالمانى القارة الاوروبية بكاملهـا الامر الذى وجدت فيه امريكـا مايهدد المصالـح السياسية والاقتصادية والعسكريـة للولايات المتحدة الامريكية ، وتتابعت احداث الحرب الى ان انتهت فى 1945/8/8 بهزمة المحور وانتصار الحلفاء .

والمتتبع للمعاهدات والمؤتمرات التى عقدت لترتيب الاوضاع الدولية وعلاقات المنتصرين بالمهزومين (الاقوياء بالضعفاء) فى اواخر الحرب

العالمية الثانية وعلى اثرها يتضح له انها فى تنظيمها للعلاقات بين الدول المنتصرة فيما بينها او فى مواجهة الدول المهزومة وميراثها الاستعمارى كانت تنطلق فى كل ذلك من مبدا القوة وتوازن القوى المنتصرة ، فمثلا فى مؤتمر بالطا الذى عقـد فى الفترة مـن 4 - 11 شباط 1945 بـين « روزفلت » و « تشرشل » و « ستالين » كان البحث يدور حول التنظيم الدولى الجديد (منظمة الامم المتحدة) الذى سيكون له تنظيم العلاقات الدولية فى الكرة الارضية وايجاد الحلول لمشاكل تمييز الـدول الاقوى باعطاء ارادتها قوة اكبر فى وضع القواعد التى تضبط العلاقات الدوليـة وفق تصورها مجتمعة او ماسمى بقضية التصويت فى مجلس الامن . هذا بالاضافة الى بحث القضية الالمانية وتوزيع الاراضى الالمانية وتصفية كيانها السياسى وتوزيع الارض والشعب الى حصص لدول الحلفاء . وكذلك بحث مسالة التعويضات التى على الادارة الالمانية دفعها ، وبحث مستقبل المانيا ، بالاضافة الى القضية البولونية ورسم حدود بولونيا ، وقضيـة الحرب فى الشرق الاقصى .

وعلى نفس المرتكز كان مؤتمر « بو تسدام » الذى عقد فى يوليـو سنة 1945 فتمخض عنه مجلس بضم الدول الخمس الكبرى وعهد اليـه بمهمة التحضير لاتفاقيات الصلح مع الدول المهزومة .

وبدون تفصيل كانت كل المعاهدات والوفاقـات الدوليـة لتنظيـم العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية تعبر عن نظام اطرافه غالب ومغلوب واهدرت فيه مصالح الشعوب لصالح المنتصر فتوارث المنتصرون مستعمرات المهزومين ومناطق نفوذهم .

تلك هى دعائم النظام الدولى للعلاقات منذ القدم والتى بدون شك كان لها اثرها فى قانون الامم الذى صاغه الفقهاء المسلمون لتنظيـم علاقاتهم مع الامم الاخرى .

البنـــد الثـالث

الوفـاق الدولى والعلاقـات الدوليـة

وحيث مرت سياسة الوفاق الدولى فى هذه الفترة بمرحلتين زمنيتين بين الحربين العالميتين الاولى والثانية ثم بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة حتى تبلور النظام الدولى الى معسكرين متنافسين لذلك سنقسم هذا البند الى :

اولا : اوضاع العالم قبيل الحرب العالميـة الاولى وسياسة الوفـاق الدولى خلالها .

حتى اوائل القرن العشرين وقبيل الحرب الدولية الاولى كانت دول اوروبا الغربية هى الدول الاكثر قوة ، وبالتالى فهى التى تهيمن عـلى السياسة الدولية ، وذلك بان مجموعة الدول بوسط وغربى اوروبا بفعل سيطرتها وتقاسمها فيما بينها لمناطق وثروات العالم عن طريق الاستعمار المباشر وبفعل امتلاكها الاساطيل التى ترهب كل من يفكر فى الوقوف فى وجه مصالحها حكمت العلاقات الدولية بطابعها الاستعمارى القائم عـلى علاقة الغالب بالمغلوب ، كما كانت القوة هى التى تحكم تنافسها فيمـا بينها على حيازة اكبر قدر ممكن من ثروات واراضى الدول الضعيفة والمستعمرة .

فلقد كانت بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وايطاليا وتركيا هـى محور النظام الدولى والمهيمنة عليه ، وبالتالى فتوازن القوى بين هـذه الدول او اختلاله وتنافسها وتنازع المصالح بينها او الاتفاق على تقاسم المصالح وفق الاطماع هو الذى شكل مسار العـلاقات الدوليـة فى تلك المرحلة ، فالسياسة البريطانية مثـلا كانت تنطلـق من الحفـاظ علـى مستعمراتها وتامين طرق المواصلات اليها لضمـان الموارد والاسـواق لصناعاتها . وايضا السياسة الفرنسية كان لها منطلقاتهـا الاستعمارية المشابهة مثل تحقيق المحافظة على المستعمرات والمواد الاولية للصناعة

ومن اجل ذلك عملت على اختيار الحلفاء الاقوياء وكان ابرز حلفاؤها بريطانيا نظرا للمنازعة التقليدية بين فرنسا والمانيا على الزعامة وتبادل مراكز القوة معها فى دول وسط وغرب اوروبا اما روسيا فلاتساع اراضيها ومحدوديه تقدمها العلمى والتكنولوجى قياسا بجيرانها كفرنسا والمانيا والنمسا لذا لم يكن لسياستها الخارجية نفس الاطماع السابقة ولكنها استفادت من الصراع الالمانى الفرنسى ذلك ان التنافس بل والمصالح المتعارضة بين فرنسا والمانيا مثلا جعل فرنسا والدول الاوروبية العامة تساعد روسيا فى تنمية وبناء بعض الصناعات وكان هدف فرنسا من ذلك قيام دولة فى روسيا قوية حليفة لها على حدود المانيا التى تناصب فرنسا العداء كما ذكرنا لتنافسهما على السيطرة ومد النفوذ الى اسواق عالمية فالمانيا بعد حرب السبعين 1870 مع فرنسا التى خرجت منها الاولى موحدة حققت تقدما فى الصناعة الثقيلة والكيماوية مما دفعها الى البحث عن اسواق خارج حدودها لصناعاتها مما ادى الى الصراع مع القوى الكبرى التى لها نفس الاطماع ٠

وبفعل تغير ميزان القوى حدث تطور على اثر بعض الدول فى الحياة الدولية فالنمسا مثلا بقيت حتى الحرب العالمية الاولى ركنا اساسيا فى النظام الدولى وتوازن القوى لكنها مع احداث الحرب الاولى تفككت ، وساعد ذلك على انتشار المبدأ القومى وقيام الدول الحديثة على اساسه حيث كانت النمسا تتكون من عدة قوميات ٠ وفى خارج القارة الاوروبية بعد ان كانت الولايات المتحدة الامريكية تعتمد فى سياساتها الخارجية على ماتضمنه تصريح الرئيس الامريكى السابق «مونرو» 1823 والذى عرف « بمبدأ مونرو » ويجمل فى انه يحتكر القارتين الامريكيتين كمجال حيوى محجوز للولايات المتحدة ولايحق لغيرها من قوى الصراع الدولى ان تتدخل فيه مقابل حياد الولايات المتحدة (النسبى) وعدم تدخلها فى اوروبا تغير ذلك بفعل تنامى القوة الامريكية حيث مع نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين عجزت الاسواق المحلية عن استيعاب فائض الانتاج الامريكى فصار للولايات المتحدة تطلعات استعمارية لفتح اسواق

جديدة امام انتاجها فطمعت فى مشاركة القوى الاوروبية فى النفوذ والسيطرة على العالم المتخلف الضعيف بطريقى الاستعمار المباشر وغير المباشر سياسيا او اقتصاديا اوبارهابهم بالاساطيل والقوة العسكرية التى راحت تستعرضها فى طول العالم وعرضه .

وهكذا فان السمة البارزة لنظام العلاقات الدولية حتى اوائل القرن العشرين هى سيطرة القوى الاوروبية وخاصة وسط وغرب اوروبا وهذا لاينفى التنافس بينها على استعمار العالم والسيطرة والتحكم فى نظام علاقاته ذلك التنافس كان سبب اندلاع الحرب العالمية الاولى ، وقد ادت ظروف اندلاع الحرب العالمية الاولى مع بروز قوى جديدة الى توافق مصالح بعض الدول مع البعض الاخر وتعارضها مع دول اخرى فنشأ وفاق دولى ابان الحرب العالمية الاولى ولكى نوضح اثره فى العلاقات نقول :

كانت اطماع القوى الاوروبية ، التى تعاظمت مع بداية القرن العشرين فى السيطرة وتقسيم واخضاع مناطق العالم من اجل الحصول على الثروة والمواد الاولية وتامين الاسواق لمنتجاتها . وتلك الاطماع كانت سببا للتنافس والصراع المسلح احيانا وسياسة المحاور والمخالفات الدولية مما ادى الى انقسام القوى الكبرى (آنئذ) الى معسكرين كبيرين حوى كل معسكر منهما تجمعات او صداقات او وفاقات تربط بين عدد من الدول ، فمثلا استطاع بسمارك أن يجمع النمسا والروسيا وايطاليا الى جانب المانيا ، وتمحورت فرنسا مع الروسيا وبريطانيا ووزعت فيما بينها السيطرة على مناطق حوض البحر المتوسط ، والواقع ان بريطانيا شكلت العمود الفقرى فى الوفاق الدولى الذى جمع دول التفاهم التى هدفت به المساعدة على كسب الحرب ولذا عقدت الاتفاقات كل منها على حدة مع اطراف دولية واصدرت الوعود التى كان اشهرها وعد بلفور 1917 تعهدت بموجبة بالمساعدة فى تهجير يهود من العالم الى فلسطين لاستيطانها واقامة كيان عسكرى غربى بها لرغبتها فى حماية مصالحها الاستعمارية ، وبذلك تزايدت اهمية فلسطين فى مخططات

الغرب لاقامة قاعدة عسكرية ثابتة تحمى المصالح الغربية فى المنطقة وهو العامل الذى حكم العلاقات الخارجية الغربية مع المنطقة العربية .

وهكذا صار الوضع الدولى قبيل الحرب الدولية الاولى يتمثل فى قيام وفاق دولى بين مجموعة من الدول المتفاهمة على تقسيم للمطامع والمصالح مثل فرنسا والروسيا وبلجيكا وبريطانيا ويوغوسلافيا (صربيا) لتواجه مجموعة اخرى شكلت محورا دولى آخر ساد بينهم التفاهم على تقسيم المصالح الدولية اهمها دول تكتل وسط اوروبا المكون اساسا من الامبراطورية الالمانية النمساوية — الهنغارية . وتفاعل الوفاق بين دول كل مجموعة كما تفاعل الخلاف بين دول المجموعة الاولى « الوفاق » ودول المجموعة الثانية « التكتل » الى ان كانت بديات العمليات العسكرية للحرب العالمية الاولى .

وبذلك نشبت العمليات العسكرية وبدات آلة الحرب الصناعية تنتج الدمار وتنشره على بقاع المعمورة وحاولت دول التفاهم ان تقوم بعمل دبلوماسيا بالاضافة الى العمليات الحربية فامنت استمرار الاتصال بين الدول المتفاهمة والعالم الخارجى مما ادى الى استمرار تدفق المواد اللازمة لصناعات هذه البلدان الموجهة اساسا الى خدمة المجهود الحربى للدول المتفاهمة وفى المقابل قامت دول التكتل ، المانيا والنمسا وهنجاريا وما انضم اليها بجهود دبلوماسية تخدم اهدافها التى تكتلت من اجلها فى مواجهة وفاق الدول المتفاهمة . وهكذا استمرت الحرب اربعة اعوام اشترك فيها غالبية الدول الاوروبية والولايات المتحدة الامريكية والامبراطورية العثمانية . ولكل دولة دوافعها التى شاركت من اجلها فى الحرب . ولتناقض الدوافع والمطامع برزت قبيل الحرب واثنائها وفاقان دوليان رئيسيان كما اشرنا ضم الاول : الامبراطورية الالمانية والامبراطورية النمساوية — الهنغارية ، الامبراطورية العثمانية وبلغاريا وقد اطلق عليها تكتل وسط اوروبا . اما الوفاق الاخر فكان بين الدول التى اطلق عليها دول التفاهم وهى : فرنسا ، بريطانيا، روسيا

صربيا ، بلجيكا ، ايطاليا ، رومانيا واليونان ، وانضم اليهم ايضا العرب واليابان ثم الولايات المتحدة التى دخلت الحرب فى ابريل 1917

ويقول المحللون السياسيون أن الولايات المتحدة ارادت بموقفها المتباطىء هذا — اى بعد سنتين وثمانية اشهر من بدء الحرب — الابقاء على نظام توازن القوى والحؤول دون ان يحرز احد المعسكرين انتصارا حاسما على المعسكر المعادى • لان المنتصر بفعل القوة سيسعى للسيطرة على النظام الدولى لصالحه ، وبقيت روسيا ضمن نطاق دول التفاهم بعد قيام الثورة فيها فى مارس 1917 ولم يمنع ذلك انضمام الولايات المتحدة الى هذا الوفاق والواقع أن انضمام الولايات المتحدة الى دول التفاهم كان له اثره الحاسم فى ترجيح كفتها فى الميزان العسكرى كما كان للثورة الروسية اثرها على مسار الحرب والعلاقات الدولية السلمية فى تلك الفترة وماتلاها خاصة بعد قيام الثورة البلشفيـــة التى اقتضتها الظروف الداخلية توقيع اتفاقية هدنة مع المانيا لتتفرغ قوتها العسكرية لقمع حركات العصيان الداخلية • فقد جاء فى مرسوم السلام الذى تلاه لينين عقب انتهاء المؤتمر الثانى لعموم روسيا لسوفيتات نواب العمال والجنود فى 1917/10/25 الاقتراح على الدول المتحاربة البدء فى مفاوضات الصلح اذ تعتبر الحكومة الروسية ان استمرار هذه الحرب لاجل معرفة كيفية تقاسم الشعوب الضعيفة المغتصبة بين الامم القوية والغنية، انما هو اعظم جريمة تقترف فى حق الانسانية (1)

وبعد انسحاب روسيا من الحرب فى صف دول التفاهم وبعدها رومانيا وتوقيع معاهدة صلح مع دول الوسط (المانيا ، النمسا ومن انضم اليهما) لاقى هذا الموقف لروسيا احتجــاج دول التفاهــم ومعاداتها للحكومة

---

(1) موجز تاريخ المجتمـــع السوفيتى ، ليلتشـوك ، بولياكـــوف ، بروتوبوبوف ، دار التقدم موسكو (مترجم) 1973

البلشفية . وبذلك بدات مرحلة جديدة للوفاق الدولى والتجمعات الدولية مع نهاية الحرب العالمية الاولى .

فبعد هزيمة المانيا وانتصار وفاق الدول المتفاهمة لغرب اوروبا وبرطانيا والولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى شرعت الدول المنتصرة فى التحضير لرسم النظام الدولى على ضوء نتائج الحرب الذى وسعت دائرة القوى الدولية التى طمعت فى تضمين المعاهدات مايحقق مصالحها واطماعها المتعارضة والمتصارعة تصارعا بلغت درجته ان استمرت المفاوضات لفترة تقارب السنتين . وكان من بين ماتنادت اليه القوة المنتصرة انشاء منظمة دولية تتولى فض المنازعات الدولية والمحاولات بالقوة لاعادة ترتيب الاوضاع الدولية بايجاد الحلول لها .

وبذلك يحل الوفاق الدولى بين القوى المنتصرة لضمان استقرار النظم الدولية التى افرزتها سياسات القوة والحروب وضمان سلامها الدولى ليحل هذا الوفاق الذى اساسة توازن القوى الدولى محل توازن القوى الاوروبية الذى ساد منذ اوائل القرن التاسع عشر . وهكذا بانتهاء الحرب تطلعت القوى المنتصرة الى جنى ثمار انتصارها العسكرى ، فشكلت مصالحها الاسس التى قامت عليها مقررات الوفاق الذولى الجديد فى مؤتمر الصلح الذى عقد اثر الحرب.وقد بذلت الدول الكبرى جهودا كثيرة من اجل انتزاع الشرعية الدولية لمطامعها بصدور اقرار بها فى مؤتمر الصلح، ومن اجل ذلك اضطرت القوى الكبرى المتنافسة على الاطماع عينها الى المساومة فيما بينها فاعترفت كلمنها للاخرى بمطامعها مقابل اعتراف الاخرى لها بمطامعها .

يقول المحللون السياسيون ان المقررات التى افرزتها نتائج الحرب العالمية الاولى وحكمت العلاقات الدولية لاكثر من عقدين بعد الحرب ومازالت بعض آثارها تحكم الاوضاع الدولية لبعض الشعوب ، ويمكن اجمال اهم المؤثرات فيما يلى :

ـ مبادىء ولسون الاربعة عشر التى تناولت حلولا لقضايا خاصة بالاضافة الى بعض المبادىء العامة ، كحق الشعوب فى تقرير المصير ، واعتماد الدبلوماسية العلنية التى كان الغرض منها مواجهته الايديولوجية التى تبنتها الثورة الشيوعية الروسية وقد استمرت هذه المواجهة بين صعود وهبوط الى ان تم تفتيت الشيوعية الروسية فى اواخر تسعينات القرن العشرين •

ـ الاتفاقيات السرية التى استخدمتها الدول الغربية لخداع الشعوب وكسبها الى جانبها فى الحرب كما حدث مع العرب •

ـ مصالح واطماع الامبريالية العالمية فى السيطرة على ثروات واسواق العالم •

ولتوضيح اثر هذه المبادىء فى العلاقات الدولية خاصة فى منطقة الشرق العربية حيث قررت القوى الامبريالية الكبرى المنتصرة اقامة كيان سياسى عسكرى للغرب يستوطن المنطقة وينتحل شخصية الدولة فى المجتمع الدولى وذلك كى تتمكن بالتعاون معه من استخدامه اداة لتثبت الاوضاع الدولية بما يحقق مصالح القوى الامبريالية ، ذلك الكيان الذى اتخذ عند اقامته ثوب يهودى سياسى فيما سمى بدولة اسرائيل ولتوضيح اثر ذلك فى العلاقات الدولية فى فترة ما بعد الحرب الاولى بما صاحبه من عقد عددمن الاتفاقات السرية بين الصهيونية اليهودية والصهيونية غير اليهودية التى تتزعم الحركة الامبريالية العالمية فوضح العلاقة بين الامبريالية والصهيونية واتفاقاتهم السرية •

ولعل ابرز مثال على الدبلوماسة السرية والخداع الذى مارسته القوى الامبريالية والصهيونية هو تعهدها باقامة كيان صهيونى غربى فى وسط منطقة الشرق العربية فى فلسطين فى الوقت الذى اعلنت فيه بريطانيا (وحلفائها) التزمها للعرب الذين حاربوا معها ضد العثمانيين بتأييد استقلال العرب والمساعدة فى تاسيس الدولة العربية الجديدة •

وتؤكد الوثائق التاريخية انه فى الوقت الذى التزمت فيه بريطانيا (حليفة فرنسا وامريكا وبقية دول التفاهم فى الحرب الاولى) للعرب بدعم وتاييد استقلال البلاد العربية ، كان هناك فى نفس الوقت تفاهم يجرى بين بريطانيا والاطراف الاخرى وخاصة فرنسا مع زعماء الصهيونية العالمية (اليهود وغير اليهود) الامبرياليين على تقسيم البلاد العربية والمستعمرات التى كانت تابعة لتركيا والمانيا فى العالم وتوزيعها وفق المطامع والمصالح الامبريالية ومن اجل ضمان ذلك فى المنطقة العربية كان التفاهم بينهم على تنفيذ وعد بلفور والصهيونية الامبريالية العالمية باقامة قاعدة عسكرية تاخذ شكل الدولة لتكون راس جسر للغرب تضمن استمرار وامن المصالح الاستعمارية ، ولتوضيح ذلك نشير الى طبيعة العلاقة بين الصهيونية الامبريالية (غير اليهودية) والكيان الصهيونى فى فلسطين المحتلة فيما يلى :

ـ الصهيونية واليهودية وفلسطين :

تقول الحقيقة التاريخية انه منذ عصور الزمن السحيقة ان العلاقة بين المنطقة العربية والقوى الطامعة فى اخضاعها والسيطرة على ثرواتها تقوم على القوة والتدافع . وان المواجهة هى القاعدة وما عداها كان الاستثناء .وعلى هدى هذه القاعدة الذى يعززه الواقع فان الصهيونية ليست سوى اداة الامبريالية العالمية صنعتها لتقيم بها مرتكزا لها فى حربها الازلية الابدية ضد المنطقة وقد اوضح طبيعة الكيان الصهيونى هذه الكاتب اليهودى « كادمى كوهين » بقوله : « ... ان تفتيت الهوية التى تجمع بين الاسلام والعروبة هو القادر على جعل الضفة الشرقية للبحر الابيض المتوسط مايجب ان تكونه فى الحقيقة ، واجهة القارة الاسيوية التى تطل على العالم الغربى وراس جسر لاوروبا نحو آسيا الكبرى ..

---

(1) انظر كتاب دولة «اسرائيل».

ولتوضيح هذه الطبيعة للصهيونية باعتبارها اداة الغرب فى علاقاته القهرية والاستغلالية للمنطقة نورد نبذة تاريخية عن علاقة الامبريالية العالمية بالصهيونية المستوطنة عسكريا لفلسطين .

معلوم ان الشريعة الموسوية (المسماة باليهودية) وجدت منذ ما يقارب ثلاثة آلاف سنة فى حين ان الصهيونية وليدة عصر الاستعمار العالمى فى اواخر القرن التاسع عشر ، اضف الى ذلك انه لاعلاقة فى الاصل بين الصهيونية والدين اليهودى فى شريعة موسى عليه السلام فحتى اواخر القرن التاسع عشر لم يكن لاتباع الدين اليهودى قومية اجتماعية سياسية، ولم تكن اليهودية بين معتنقيها تتعدى التعلق الروحى فى شكل طقوس الاعياد والاحتفالات الدينية ، فلم تكن فلسطين تعنى لهم سياسيا شىء. وعندما اوجدت الصهيونية غير اليهودية مايسمى بالقومية اليهودية جاءت بها على خلاف كل اسس القوميات التى انتشرت حركاتها فى اوروبا الحديثة اواخر القرن التاسع عشر . اذ اليهودية حتى قبيل ذلك العصر لم تكن اكثر من دين انتشر فى المنطقة العربية وانتقل الى خارجها بفعل العوامل الاقتصادية والغزو الخارجى والانتقال بسبب الحروب حيث تعرضت المنطقة العربية لغزوات عديدة منها الاشورين والبابليين والاغريق والمغول والتتار والصليبيين . وهكذا اصاب اتباع الدين اليهودى ما اصاب اهل المنطقة فتفرقت جماعات من ابناء المنطقة وارتحلت شرقا وغربا وشمالا وجنوبا فتفرق من اتباع اليهودية نفر مع المتفرقين وعاشوا فى الاماكن التى هاجروا اليها واكتسبوا جنسياتها واختلط بعضهم فى المجتمعات المختلفة مثل غيرهم ونشروا اليهودية وتكاثروا ، وبالتالى لم يكن لتلك الهجرة طابع دينى ولم يصبح لها هذا الطابع الدينى الا بفعل الثورة الراسمالية فى الغرب (1) وعلى الاخص فى مرحلة الراسمالية

---

(1) حول علاقة الصهيونية بحركة الاستعمار العالمى والاستيطان الاوروبى لمناطق الاستعمار راجع ابحاث عدد المفكرين وردت فى كتاب =

الامبريالية العالمية وحين تصارعت قواها من اجل اقتسام مناطق وثروات واسواق العالم ، حينئذ اوجد الغرب الاستعمارى ما اصطلح على تسميته « المسالة الشرقية » التى شكلت حجر الزاوية فى علاقات الغرب بالشرق حيث اقام الغرب استراتيجيته فى العلاقات الخارجية الدولية على اساس اقامة قاعدة له فى الشرق (فلسطين) تحمل اسم اليهود وتعمل لصالح الغرب فى الوقت الذى كان فيه اتباع الذين اليهودى يناضلون كمواطنين فى اوطانهم المتعددة من اجل حقوقهم السياسية والمساواة مع بقية مواطنى الدول التى ينتمون اليها ، لكن مطامع الامبريالية العالمية اقتضت ان تنكر نظم تلك الدول الاستعمارية على رعاياها ممن يعتنقون الدين اليهودى المساواة فى الحقوق السياسية فى اوطانهم فى دول العالم لتعارض ذلك مع مصلحة الغرب فى استعمار واستغلال الشرق بخلق قومية من يهود يجمعهم من شتى بقاع العالم ليوطنهم فى شرق قناة السويس .

وان البحث عن الجذور الدينية للحركة الصهيونية السياسية فى اطارها الفكرى النظرى ثم فى التطبيق العملى لها منذ نشاتها وحتى الآن يوصلنا الى أن هذه الفكرة وجت فى فترة ازدهار القوميات والتوسع الراسمالى فى اوروبا فى اوج موجة الاستعمار التى قادتها مجموعة الدول الاوروبية للسيطرة على العالم واقتسام ثرواته . فتلك الاوضاع افرزتها توازنات القوى الدولية لصالح القوى الامبريالية العالمية وحراسة ذلك الاستغلال بقوات تستوطن بالقوة المباشرة او بخلق كيانات اجتماعية سياسية غربية تنتحل شخصية الدولة ، كما فى جنوب افريقيا وفى فلسطين المحتلة « اسرائيل » وغيرها لتحمى النهب الاستعمارى فى المناطق الاستراتيجية ولتبقى شعوب مناطق الاستغلال مبعثرة متفرقة ضعيفة .

= «الصهيونية العنصرية» ـ المؤسسة العربية للدراسات والنشر . ابحاث المؤتمر الفكرى حول الصهيونية بغداد نوفمبر سنة 1976

واستنادا الى الحقيقة التاريخية المتقدمة ظهرت الفكرة الصهيونية الاستعمارية (الغير يهودية او المسيحية) فى أوروبا قبل ان تقوم الحركة الصهيونية اليهودية فى اواخر القرن التاسع عشر . ثم تطورت هذه الحركة الصهيونية سياسيا الى قومية دينية بفضل الصهيونية غير اليهودية التى مدتها باسباب الوجود والبقاء بفعل استيلاء اوروبا على مناطق كبيرة من الكرة الارضة ومنها المنطقة العربة وفى قلبها فلسطين ، واستفادت من مهبط الموسوية (الدين اليهودى) فى جوار فلسطين (طور سيناء) على موسى عليه السلام كما استفادت من التنافس بين القوى الاوروبية على استعمار العالم . ونجحت الصهيونية المسيحية فى تحويل العلاقة الدينية بين اليهودى ومهبط الوحى (حيث نزول الالواح على موسى) من رباط روحى الى ارتباط مادى عرقى عنصرى لتتخذه مبررا قويا لتهجير اليهود من دول العالم المختلفة الى فلسطين ، وهكذا حولت الصهيونية المسيحية الدين اليهودى من مجرد دين تعبدى الى عامل فى خدمة حركة الاستعمار العالمى ، فبعد ان كان الفكر المسيحى فى العصور الوسطى (القرن الخامس عشر والسادس عشر الميلادى) يفصل بين اليهودى المعاصر وبين العبرانيين القدامى ، استنادا الى ما ساد الفكر الكاثولوكى فى عهد الاصلاح الدينى من اعتقاد بان التوراة (فى العهد القديم) التى تشير الى عودة اليهود الى (حائط المبكى) مملكتهم فى القدس لاتنطبق على اليهود على العكس تنطبق على الكنيسة المسيحية مجازا ، واما اليهود فانهم طبقا للعقيدة الكاثولوكية الرسمية اقترفوا اثما فطردهم الله الى بابل وعندما انكروا نبوة عيسى نفاهم الله ثانية وبذلك كان اعتقاد الكنيسة بانتهاء مايسمى بالامة اليهودية الى الابد وان ليس لليهود مستقبل قومى جماعى ، وان ليس لهم كافراد من خلاص روحى الا بارتدادهم الى المسيحية (1)

---

(1) للمزيد انظر كتاب ريجينا الشريف ، الصهيونية غير اليهودية منشورات عالم المعرفة الكويت .

ان الفكرة الصهيونية الامبريالية التى سعت الى تجسيد كيان سياسى يستند الى اسطورة دينية لاتعود الى تاريخ اليهود وانما تعود الى ديناميات التاريخ الاوروبى الحقيقى ، فهى حركة استعمارية غربية هدف بها الاستعمار الغربى حل مشاكل التطور الاقتصادى الراسمالى عن طريق الاستعمار الاستيطانى فاقنعوا نخبة من الراسماليين اليهود الصهاينة بها (وهم غالبا لازالوا يقيمون خارج فلسطين المحتلة) . فقبل الثورة الراسمالية لم تكن قضية تجميع اليهود فى فلسطين مطروحة على اساس دينى ، ولكن مع تصاعد الحاجات الاستعمارية لايجاد مراكز استيطانية متقدمة ظهر فى الفكر الراسمالى الامبريالى اتجاه ينادى بتجميع اليهود ليستوطنوا فلسطين . ولتحريض اليهود اختلفوا فكرة القومية الدينية اليهودية . ذكرت « جالينا نيكيتا » (1) نقلا عن « بنتويس » فى كتابه « اليهود فى زماننا » ان المؤرخين البرجوازيين يكتبون ان المسيحين الانجليز كانوا اكثر صهيونية من اليهود الانجليز . وهو نفس موقف الصهيونيين الفرنسيين والالمانيين ، وهو ما عملت له خمس دول اوروبية قبيل مؤتمر لندن 1840 لبعث اليهود واقامة قاعدة اوروبية استيطانية متقدمة فى الشرق .

فالحقيقة ان « نابليون » جسد جوهر الفكر السياسى الاستعمارى الصهيونى المسيحى فى مرحلة متقدمة ففى خطابه 1799 اثناء حصاره لمدينة عكا على ساحل فلسطين اقترح على اليهود الانضواء تحت قيادته فى حملته الصليبية ووعدهم بتاسيس مملكة لهم فى القدس . كما شاركه فى ذلك « بسمارك » الذى قال بفكرة توطين اليهود فى المنطقة المحاذية لخط بغداد ـ برلين فى كيان يعتمد على المانيا فى حمايته ، ويكون ممثلا للاستعمار الالمانى وهو ما فكر فيه « ويلهام الثانى » . وعند تصدر

---

(1) للمزيد راجع محمد حافظ يعقوب ، نابليون بونابرت وفلسطين واليهود بحث منشور بمجلة شؤون فلسطينية العدد 166 - 167 يناير 1987 ص 60 ومابعدها

بريطانيا مع شقيقاتها الاوروبيات لقيادة حركة الاستعمار العالمى والتقت اطماعها مع الراسماليين الاوروبيين اليهود امثال « هرتزل » فكان ان تصوروا مشروعا للدولة الصهيونية كمستعمرة كبيرة لدعم النفوذ البريطانى وهو ماذكره صراحة هرتزل فى مذكراته [جـ 4 ص 1309] ثم عندما صعد نجم المانيا فى عهد « هتلر » والتقت مصالح المانيا الاستعمارية مع الاستعماريين الاوروبيين من اليهود فكانت مساعدة المانيا التى توجت رسميا باتفاقية « الهعفرا » بين المانيا الهتلرية والحركة الصهيونية سنة 1933 لتهجير اليهود الالمان مقابل ترتيبات مالية وفعلا هاجر فى الفترة (1933 ـ 1937) مائة واثنين وسبعين الف مهاجر المانى (1)

فالحقيقة ان الصهيونية السياسية فكرة استعمارية ، وكل المؤسسات فى القاعدة العسكرية للامبريالية التى تنتحل شخصية دولة « اسرائيـل » تصطبغ بالصبغة الاستيطانية الاحلالية ، اذ تهدف الى احلال يهود من مختلف الالوان والاعراق والجنسيات محل شعب فلسطين العربى وفيمـا يسميه العدو الصهيونى باسرائيل الكبرى ٠

كما ان هذا الكيان تلازمه خاصية عمالته للاستعمار العالمى منـذ البدء ، فلم يكن من الممكن تحقيقه الا بعد ظهور وانتشار حركة الاستعمار العالمى وحماية قوة عظمى استعمارية فتمده باسباب البقاء والاستمرار المادية العسكرية وتؤمن تزويده بشريا ، وهذه الخاصة كانت جوهر مشروع « نابليون » والخطط الالمانية قبل هتلر (وفى عهده) وفى وعد «بلفور» كما هو جوهر سياسة وارثة الاستعمار العالمى وقائده الامبريالية العالميـة المعاصرة الولايات المتحدة الامريكية ، وممكن ان نضرب مثلا بالخصوص

---

(1) للمزيد انظر بحث د٠ سعد الله حلايا « هتلر والصهيونية » المنشور بمجلة عالم الفكر المجلد الرابع عشر ، العدد الاول ابريل ـ مايـو يونيو سنة 1983 ص 105 ومابعدها ٠

ماكتبه سفير الولايات المتحدة الامريكية السابق فى مصر (جون بادو) بقوله :

« ان [اسرائيل] هى المصلحة المباشرة الاقدم بالنسبة لنا فى المنطقة ... ومن قبل قيام دولة (اسرائيل) اعرب الكونجرس عن موقفه الايجابى من الخطة التى وردت فى وعد « بلفور » ... وليس هناك شك فى ان وجود [اسرائيل] كدولة مستقلة يعد من الالتزامات الاساسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الامريكية .. » . (1)

وهكذا يتضح جوهر ارتباط الكيان الصهيونى الاستعمارى الذى ينتحل شخصية دولية فى النظام الدولى بالاستعمار العالمى حيث يتحول من قوة استعمارية الى اخرى بتحول موازين القوى ، وقد اكد جوهر هذه الحقيقة « بن جورين » الذى تولى رئاسة وزراء الدولة فى (اسرائيل) فيما بعد ، الذى كتب سنة 1915 فى مقال له بنيويورك بعنوان اقامة وطنى :

« .. يبدو ان دورنا بسيط فهو لايتعدى ان نطالب بالارض والباقى لايعتمد علينا بل على ارادة المؤتمر ولظروف القضايا المطروحة امامه بعد الحرب » (2)

وقد ترجم الامريكيون هذه المصلحة الامبريالية المشتركة بين الصهيونية اليهودية والصهيونية غير اليهودة بعقد عدد من المعاهدات مع الكيان الصهيونى الوليد سنة 1948 المحدود فى امكانياته الذاتية للبقاء والاستمرار فضمنت له وجوده مقابل استخدامه كمركز عسكرى لحماية

---

(1) نقلا عن د. رشاد الشامى فى بحثه « الشخصية اليهودية » عالم الفكر حيث استند الى ماجاء فى كتاب « جون بادو » الشرق الاوسط صراع له الاولوية . مصدر سابق .

(2) عالم الفكر المصدر السابق .

المصالح الامبريالية فى المنطقة فى الهيمنـة السياسية والاقتصاديـة ومن المعاهدات العسكرية والاقتصادية والسياسية ، فمثلا جاء فى معاهدة مساعدة الامن المتبادل سنة 1952 اتفاق الطرفان على حماية اوضاعهما فى المنطقة وفى سبيل ذلك تعهد الكيان الصهيونى بوضع مقدراته والمواد والخدمـات والمساعدات تحت تصرف الولايات المتحدة ٠

ويقر الزعماء السياسيون للقاعدة العسكرية للصهيونية العالمية المنتحلة شخصية الدولة (اسرائيل) بان هذا الكيان صنيعـة الغرب الذى يمـده باسباب الوجود والاستمرار ٠ فقد جاء فى كتاب « الشبكة او الاخطبوط الاسرائيلى » (1) : « من بين جميع الدول الصغيرة فى العالم الحـديث لاتوجد دولة حصلت على قدر كبير من قوتها وقدرتها على الحياة مـن دولة اخرى كما حصلت (اسرائيل) من الولايات المتحدة » ٠

وهكذا فهذه القاعدة العسكرية للغرب باسم الصهيونية هى فى الواقع المرتكز الاساسى لعلاقات الغرب الدولية بها يقوى على المنافسة فى السيطرة على المنطقة وصياغة نمط علاقات القوى الغربية بالعالم الثالث والمعسكر الاشتراكى ونقتطف بما كتبه «بنيامين بيت هلحمى» بالخصوص حيثقال: « ان نشاطات (اسرائيل) فى دول العالم الثالث مؤشرات واضحة حول طبيعة الصهيونية ٠٠٠ فمن مانيلا فى الفلبين الى هندوراس الى وندهوك فى ناميبيا اشترك رسل (اسرائيل) فى حرب متواصلـة ٠٠٠ (ضـد) شعوب العالم الثالث ٠٠٠ ان الشيىء الوحيد الذى من شانه المحافظـة على استمرار السادة فى السيطرة على العالم الثالث هو خنق كل شرارة استقلالية او مسعى للحصول على القوة » ٠

---

(1) للمزيد راجع الكتاب وهو من تاليف الاستاذ الجامعى اليهودى بنيامين بيت هلحمى (مترجم للعربية) ونشر حتى فى صحـف الخليج والاردن ٠

تلك هى القاعدة العسكرية الصهيونية وعلاقتها بالدين اليهودى والامبريالية العالمية فهى افراز الوفاق بين الدول الغربية الامبريالية لفرض نمط معين من علاقات استغلال القوة لفرض علاقات استغلال والسيطرة على المنطقة العربية ، فتلك هى سياسة القوى الدولية الامبريالية التى تتخذ من جنوب افريقيا و (اسرائيل) قاعدتى ارتكاز للامبريالية العالمية فى علاقاتها مع شعوب العالم الاقل قوة .

ثانيا: الوفاق الدولى ابـان الحرب العالميـة الثانية :

شاركت سبع وعشرون دولة فى مؤتمر الصلح الذى عقد بعد هزيمة المانيا ومن انضم اليها فى الحرب الدولية الاولى ووقعت اتفاقية الهدنة سنة 1918 ومن هذه الدول من شارك فى المباحثات التى ناقشت قضايا تخصها وعدد قليل منها التى شكلت المجلس الاعلى للخلفاء شاركت فى جميع القضايا . ومن مقررات المؤتمر تقسيم الامبراطورية النمساوية ـ الهنغارية فقامت ست دول جديدة هى استوانيا ، ليفونيا ، ليتوانيا ، فنلنده ، تشيكوسلوفاكيا ، بولونيا ، كما توسعت غالبيـة دول اوروبا الغربية على حساب المانيا وايطاليا ويوغوسلافيا توسعت على حساب النمسا ، ورومانيا توسعت على حساب الروسـيا ، وتوسعت اليونان وايطاليا وفرنسا على حساب تركيا ، ووزع العالم العربى بين الاطماع ومناطق نفوذ للقوى الغربية .

وايمانا من الدول الكبرى بحقها المستند الى قوتها فى ادارة العلاقات الدولية فى العالم ، اقامت نظام توازن دولى اعم من التوازن الاوروبى للقوى الذى كان يحكم النظام الدولى قبل الحرب الاولى ، وكان اول اهداف التنظيم الدولى الجديد (عصبة الامم) المحافظة على سلام وامن الاوضاع الدولية التى تم ترتيبها بين القوى الكبرى فى ضـوء نتـائج الحرب ، وكذلك هدف الى فرض احترام الالتزامات والعهود الدولية التى تضمنتها المعاهدات التى اعادت ترتيب العلاقات الدولية .

على ان هذا الوفاق الدولى الذى اقتضته اوضاع الحرب الدولية الاولى وتوازن القوى الدولى على اثر انتهاء اعمالها الحربية هذا الوفاق لم يستقم طويلا وذلك انه مع استيلاء الشيوعيون على الحكم فى روسيا واعلانهم عن رغبتهم فى وقف الحرب والانسحاب من ساحات القتال واقدامها على توقيع اتفاقية صلح مع المانيا والنمسا .فكان ان ناصب الغرب الاتحاد السوفيتى العداء وصار الوفاق خلافا ساعد عليه ان مؤتمر الصلح لم يحدد الحدود الدولية للاتحاد السوفيتى ، واستمر الخلاف حتى سنة 1922 حيث بدأ الاتحاد السوفيتى سياسة جديدة تجاه الغرب كانت بداية لسياسة الوفاق تمثلت اولى خطاها فى اتفاقية « رابللوا » بين الاتحاد السوفيتى وفرنسا والمانيا ووقعت اتفاقية اخرى مع بريطانيا سنة 1924 ثم توسعت روسيا فى علاقاتها السلمية سنة 424، حيث تبادلت العلاقات الودية مع النرويج والنمسا واليونان والسويد والصين والدنمارك وغيرها.

ولكون المصالح والاطماع اساس العلاقات الدولية بين القوى الكبرى سارت تلك العلاقات على وتائر مختلفة بين وفاق واختلاف ساعد على ذلك تذبذب العلاقات بين القوى الدولية بين اتفاق واختلاف فيما بينها لتنافسها فى السيطرة على الاسواق العالمية ، فمثلا السياسة الامريكية فى القارة الامريكية اتخذت هدفا لها السعى من اجل احتكار السوق الامريكية لها وحدها دون غيرها من الدول الكبرى الاوروبية ، ساعدها على ذلك الانقلاب الذى احدثته الحرب العالمية الاولى فى موازين القوى الدولية بين الولايات المتحدة الامريكية واوروبا لصالح الولايات المتحدة .

اما تجمع الدول الراسمالية التقليدية (دول اوروبا الغربية والولايات المتحدة) فى علاقاته مع تجمع النظم الاشتراكية (الاتحاد السوفيتى ودول اوربا الشرقية) فقد كانت تسودها تعارض المصالح مما سبب فى عدم الوفاق بينهما فى معظم الفترات بين عامى 1917 - 1933 ، حيث فى نهاية هذه الفترة اتسعت دائرة الوفاق الدولى والانفراج فى العلاقات الدولية بين المعسكرين (الراسمالى والشيوعى) اذا اعترفت العديد من

الدول بالنظام الشيوعى فى روسيا وتعاملت معه فعلى سبيل المثال نذكر اسبانيا وارجواى والولايات المتحدة الامريكية . يذكر مؤلفوا كتاب «موجز تاريخ المجتمع السوفيتى » ان الصناعيين الامريكان طمعوا فى توقيع عقود مربحة مع الاتحاد السوفيتى (1) فضلا عن ان هذا التقارب ساعد عليه ان المانيا وايطاليا واليابان ابدوا اطماعهم فى اعادة ترتيب النظام الدولى على اساس توازن القوى الجديد الذى حازوا فيه نصيبا كبيرا اى انهم ارادوا توزيع العالم حسبما صارت اليه القوى الدولية 1934 وليس كما كانت سنة 1919

تلك كانت أهم الاسباب السياسية (الى جانب اسباب اخرى) التى سببت الوفاق بين دول الراسمالية التقليدية والدول الشيوعية ،فالخطر الالمانى — الايطالى — اليابانى الذى يهدد المطامع الاوروبية الغربية فى اوروبا والشرق الاقصى هو سبب الوفاق الرئيسى . ومن مظاهر ذلك الوفاق بين الراسمالية والشيوعية انه فى ديسمبر سنة 1934 تقدمت فرنسا باسم ثلاثين بلدا بطلب عن طريق « عصبة الامم » من اجل ادخال الاتحاد السوفيتى فى عضوية العصبة ، عندما وافق الاتحاد السوفيتى على التعاون مع تلك القوى الراسمالية ضد المانيا وحليفتها ، وبذلك اقتضت الظروف الدولية وجود وفاقات دولية بين مجموعات من الدول حسب مصالحها وهو ما سنشير اليه فى الفقرة التالية .

كان دخول القوات الالمانية منطقة الراين فى ربيع سنة 1936 ايذانا بوضع سياسة الوفاقات الدولية بين كل مجموعة متفاهمة على توزيع المصالح بينها موضع التطبيق العملى بدل الوفاق الدولى الواحد ففى حين أن الاخير يؤدى الى الانفراج فان سياسة التجمعات فى وفاقات دولية متعددة الذى يساعد على تازيم العلاقات الدولية . أن شروع القوات

---

(1) لبلتشوك وآخرون « موجز تاريخ المجتمع السوفيت » سابق .

الالمانية فى الاعمال الحربية وضع الاتفاق مع ايطاليا واليابان وخططهم لاعادة ترتيب النظام الدولى لما بعد الحرب الاولى موضع التطبيق العملى ليفرضوا بتوازن جديد للقوى الدولية نظاما عالميا يحقق مصالحهم وفى المقابل دفع هذا الخطر الذى يهدد القوى التى سادت بعد الحرب الاولى وفى المقدمة يهدد المصالح الروسية لانه على حدودها كما يهدد ايضا المصالح الامريكية لانه اعادة ترتيب الاوضاع ومناطق النفوذ والاسواق الدولية هو لغير صالح امريكا وحلفاؤها الاوروبيون من دول الديمقراطيات التقليدية الراسمالية ، ولمواجهة ذلك سارع الاتحاد السوفيتى بالدعوة الى توحيد القوى الدولية لتعمل من اجل الحؤول دون سيطرة القوى الالمانية ـ اليابانية ـ الايطالية على العالم . وهكذا كانت سياسة الوفاق الدولى فى معسكر واحد يجمع القوى الراسمالية فى صف الشيوعية ضد ذلك الخطر عليها جميعا . وبعد ان اشتد خطر الحرب على الدول الراسمالية ادركت دول الوفاق هذه ان الخطر لم يعد يهدد روسيا وحدها ولهذا لم تستطع الاوساط الحاكمة الراسمالية ان ترفض المقترحات الروسية بتعاون الراسمالية والشيوعية ضد تحالف برلين ـ طوكيو ـ روما وبدعوى تعزيز الامن الاوروبى عقدت فرنسا سنة 1935 مع الاتحاد السوفيتى معاهدة المساعدة المتبادلة ، كما عقد الاتحاد السوفيتى فى الوقت ذاته معاهدة للمساعدة المتبادلة مع تشيكوسلوفاكيا حليفة فرنسا . وبهاتين المعاهدتين ظهرت آفاق جديدة لانشاء نظام امن جماعى أوروبى ضد الخطر الالمانى .

ومن اجل انجاح سياسة الوفاق هذه والتفرغ للخطر الالمانى عقد الاتحاد السوفيتى مع منغوليا الشعبية سنة 1936 بروتوكولا للمساعدة المتبادلة كما عقد السوفيت ايضا مع الصين سنة 1937 معاهدة عدم اعتداء واجرى مفاوضات مع بريطانيا وفرنسا بشان اعمال مشتركة ضد المانيا . وبتسارع الاحداث الحربية تعزز الوفاق الشيوعى الراسمالى ضد المانيا خاصة بعد انضمام الولايات المتحدة الامريكية الذى فرضه هجوم اليابان على القاعدة العسكرية البحرية الامريكية فى « بيرل هاربر »

سنة 1941 ، حيث كان هذا الحدث منعطفا حاسما فى تورط امريكا عسكريا فى الحرب لانه قبل ذلك كان تاييدها لدول الوفاق ضد المانيا تاييدا معنويا ، فكان لهذا الهجوم الفضل على دول الوفاق حيث فرض سياسة دولية امريكية جديدة لصالح تلك الدول من اجل مصالحها المشتركة على الرغم من كونها نظم تختلف فى الاسس الفكرية والايديولوجية .

وهكذا كما وجدت سياسة الوفاق هذه ابان الحرب الاولى وسببها وجدت لاحقا فى وقت السلم وفقا لموازين القوى لخدمة مصالح ومطامع الدول الكبرى . وقد عبر عن ذلك خير تعبير السناتور الامريكى (الذى صار بعد ذلك رئيسا للولايات المتحدة) ترومان عندما قال : « اذا راينا بان المانيا تنتصر فينبغى لنا ان نساعد روسيا ، واذا كانت روسيا هى التى ستنتصر فعلينا ان نساعد المانيا ... » . (1)

فى حين سنة 1942 بلغ عدد دول الوفاق 28 دولة ثم اتسعت دائرة الوفاق الدولى وتعزز سنة 1943 ضد المانيا ثم احراز تنسيق اكبر بين دول الوفاق خاصة بين روسيا وبريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وعقد رؤساء الثلاث دول (ستالين ـ تشرشل ـ روزفلت) اجتماعا فى طهران واتفقوا على انزال قوات كبيرة فى فرنسا فى مايو سنة 1944 وجاء فى البيان الذى اصدروه : « ان اية قوة فى العالم لن تمنعنا من تدمير الجيوش الالمانية فى البر وغواصاتها فى البحر وتحطيم مصانعها الحربية من الجو وسيكون هجومنا متصاعدا لارحمة فيه ...» (2) . كما عقدت الدول الثلاث اجتماعا آخر فى فبراير سنة 1945 وكان الوفاق فيه تم على دخولها الحرب ضد اليابان .

---

(1) ليلتشوك وآخرون موجز تاريخ المجتمع السوفيتى مصدر سابق ص 350

(2) المصدر السابق ص 400

وعلى اثر احداث الحرب العالمية الثانية وما اقتضته من تحالفات مصالح وما استتبع ذلك من انفراج فى العلاقات بين النظم السياسية الشيوعية والراسمالية حدث تطور هائل على الاوضاع والعلاقات الدولية وتطورت السياسات الخارجية من الدبلوماسية السرية الى العلنية ونظرا لان تلك السياسات مبنية على المصالح الآنية فقد تطور الوفاق الى اختلاف وحرب باردة واحيانا صدام مسلح فى مناطق النفوذ . واتساقا مع الواقع المتقدم نجد انه فى اطار الوفاق الدولى ابان الحرب العالمية الثانية اقام مؤتمر اقطاب الدول الثلاث (روسيا ـ امريكا ـ بريطانيا) هيئة دائمة مكونة من مجلس وزراء الدول الثلاث بالاضافة الى فرنسا والصين للسهر على الواقع الذى اقره الوفاق الدولى باعداد مشاريع معاهدات الصلح واقتسام المصالح فيما بينها لما ورثوه من المهزومين ومستعمراتهم . كما قرر ذلك المؤتمر سياسة الحلفاء التى اتفقوا عليها ازاء المانيا . وتاكيدا على هذا يذكر « ليلتشوك وآخرون » : « ... ارادت الدول الغربية ان تصوغ معاهدات الصلح بشكل يحد من سيادة بلغاريا والمجر وايطاليا ورومانيا وفنلندة ويهيىء للدول الغربية امكانية التدخل فى الحياة الاقتصادة والسياسية لهذه البلدان ... »

وهكذا نشات اوضاع جديدة عقب الحرب العالمية الثانية تبلورت فى علاقات بين الدول جديدة نوجزها فى البند التالى .

البنـــد الرابـــع

تطـور علاقـات الوفاق الدولى بعد الحرب العالمية الثانية

بانتهاء العمليات الحربية فى الحرب العالمية الثانية وانقشاع الخطـر الالمانى لمتعد أسباب الوفاق بين الدول الشيوعية ودول الراسمالية التقليدية قائمة حيث اقتضت المصالح والاطماع - التى فرضت الوفـاق - نظاما جديدا تتصارع فيه القوى فى المجال الدولى بين مجموعة دول منتصرة فرقتها المطامع فانتهجت سياسة مواقع القوة وبدات الحرب الباردة بـين دول الوفاق فى الحرب العالمية الثانية مما ادى الى انقسامها الى معسكرين، المعسكر الراسمالى والمعسكر الاشتراكى . وقد تجلت السياسة الجديدة فى تجزأة الوفاق الدولى الى فريقين يجمع بين افراد كل فريق وفاق عـلى مصالح تخصها وسيادة «الحرب الباردة» بينهما وقد افصح عن ذلك صراحة خطاب « تشرشل » امام « ترومان » فى امريكا (مارس 946) (1)

كان سبب الوفاق الدولى بين الشيوعية والراسمالية قبيل الحـرب العالمية الاولى كما ذكرنا الخطر الالمانى الذى تمثل فى مخططات المانيـا لاقامة امبراطورية عالمية الامر الذى يهدد مصالح روسيا كما يحول بين امريكا وتحقيق اطماعها فى اوروبا والعالم ولذا وقفت امريكا وروسيا فى صف واحد وفى وفاق دولى ضد الاطماع الالمانية حيث تحقيق تلك الاطمـاع فيه ضياع اطماع الدول المستعمرة التى تنازعها المانيا فى التسـلط على العالم . وهكذا عند زوال الخطر الالمانى على مصالح الطرفين طغت الاطماع الخاصة لكل من امريكا واوروبا وروسيا على المصالح التى اقتضت اتفاقها ضد الخطر الذى هددها جميعا وذلك لان الولايات المتحـدة الامريكية واوروبا الغربية كانتا تنتجان اعظم قسم من البضائع المتداولة فى أهم الاسواق الدولية كما انها المتزاحمان الرئيسيان فى الميدان الامبريالى العالمى للسيطرة على مصادر الطاقة واسواق استهلاك مصنوعاتها .

---

(1) ليلتشوك وآخرون المصدر السابق .

مظاهرها البارزة قيام الدول الراسمالية بحظر التعامل الاقتصادى مع النظم الشيوعية ·

وبعد الحرب العالمية الثانية تطور الوفاق الدولى بين النظم الشيوعية والراسمالية الى دائرة اضيق حيث صار الوفاق يجمع بين الدول التى تربطها ايديولوجية فكرية واحدة فقام بذلك وفاق بين النظم الراسمالية وآخر بين النظم الشيوعية التى عقدت هى الاخرى عدة اتفاقات ومعاهدات فيما بينها تنظم تعاونها وتحالفها فى مواجهة وفاق النظم الراسمالية نذكر على سبيل المثال بمعاهدة الصداقة والمعونة المتبادلة والتعاون بين الاتحاد السوفيتى وتشيكوسلوفاكيا المعقودة فى ديسمبر سنة 1943 ، واخرى بين الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا فى ابريل سنة 1945 والمعاهدة بين الاتحاد السوفيتى وبولونيا : وقد التزمت الدول المتعاهدة (من بين ما التزمت به) بنجده بعضها البعض عسكريا ضد اى عدوان من سواها ثم توسعت دائرة الوفاق بين الدول الاشتراكية ، حيث عقد الاتحاد السوفيتى معاهدات مع المانيا (نوفمبر 45) ومع منغوليا (فبراير 1946) ومع رومانيا (فبراير سنة 1948) والمجر (فبراير 1948) وبلغاريا (مارس 1948) والصين (فبراير سنة 1950) · ثم قامت دول الوفاق الاشتراكى الشيوعى بعقد اتفاق فيما بينها فى يناير سنة 1949 اقامت بموجبه مجلس التعاون الاقتصادى للتعاون التقنى والصناعى والمواد الغذائية ·

ومع تطور سياسة الرحب الباردة الى حرب ساخنة ووفاقات عسكرية بين دول كل مجموعة ايديولوجية ، فمع نهاية الاربعينات قامت الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية التى يجمعها حلف الناتو (شمال الاطلنى) بانشاء شبكة من القواعد العسكرية فى العالم وخاصة فى مواجهة وفاق الدول الشيوعية كما سمح الغرب باعادة تسليح المانيا الغربية · وقد ازدادت حدة التنافس بين دول المعسكرين « الراسمالى والشيوعى » فى سباق التسلح وصناعة آلة الحرب ، وكما اقامت الولايات المتحدة ودول

اوروبا الغربية « الراسمالية) حلف الناتو العسكرى تنادت الدول الشيوعية الى عقد مؤتمر لها فى وارسو (مايو 1955) لاتخاذ الاجراءات لتعزيز قدراتها الحربية وحضرت المؤتمر كل من روسيا ، بولونيا ، تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، المانيا الشرقية ، المجر والبانيا واتفقت فيه على اقامة حلف عسكرى (حلف وارسو) بين الدول الاشتراكية الشيوعية .

وهكذا صار تقسيم العالم الى معسكرين رئيسين يتصارعان على اقتسام العالم فكما تحولت الراسمالية الى امبريالية عالمية جاء دستور الاتحاد السوفيتى يؤكد ان سياسة الاتحاد السوفيتى الخارجية تستهدف تامين الظروف الدولية الملائمة لبناء الشيوعية وتعزيز مواقع الاشتراكية العالمية . وبذلك تصاعد الصراع وبتصاعده وضعت المحالفات العسكرية بين دول كل معسكر موضع التطبيق العملى ، فمثلا عقب تحول كوبا 1959 الى دول المعسكر الاشتراكى (الشيوعى) اعتبرت ذلك الولايات المتحدة الامريكية خطرا يهدد مصالحها فقامت فى ابريل 1961 بمحاولة التدخل عسكريا فى كوبا ولكنها لم تفلح فى اعادة كوبا الى الوفاق الذى يجمع الدول الراسمالية ففى هذا الصراع وقفت دول المعسكر الشيوعى الى جانب كوبا فى خريف 1962 عندما حاولت الولايات المتحدة محاصرة كوبا حربيا . وكان الاتحاد السوفيتى قد تدخل 1960 الى جانب الكونغو فى مواجهة تدخل الدول الراسمالية الامبريالية العسكرى المباشر فى الكونغو لتحقيق اطماعها الاستعمارية ، كما تدخل الاتحاد السوفيتى معنويا الى جانب مصر فى العدوان الثلاثى على مصر سنة 1956 من قبل فرنسا ـ بريطانيا ـ (اسرائيل) . وفى صيف سنة 1964 وقيام المعسكر الاشتراكى لصالح الفيتام فى مواجهة الولايات المتحدة الامريكية . وفى سنة 1968 تدخلت قوات المعسكر الاشتراكى (الروسية بالخصوص) ضد محاولة تشيكوسلوفاكيا الانحراف والسير وفق الاتجاه الراسمالى .

وهكذا فان الوفاق الذى اقتضته ظروف الحرب العالمية الثانية بين الدول الاشتراكية والراسمالية بدء يتراجع منذ سنة 1946 وتجزا الى

معسكرين دوليين يضم كل منهما الدول ذات الايديولوجية الواحدة وتجمعها مصالح واطماع مشتركة . وكان لمقررات مؤتمر الصلح عام 1919 دور فى ذلك ، التى لم تضع حلول جذرية للمشاكل الدولية بل اعادت ترتيبها وفقا لقانون الامبريالية فى ميراث املاك ومستعمرات المهزومين على ضوء مطامع القوى الدولية الجديدة التى ابرزتها الحرب، كذلك كانت اللازمة الاقتصادية العالمية سببا فى اضطراب العلاقات الدولية التى حملت عوامل الصراع الدولى الذى انتقل من الحرب الباردة الى الحرب المسلحة فى عام سنة 1940 ، فكما اشرنا سابقا قررت الدول الكبرى فى مؤتمر الصلح تقسيم تركة المهزومين دون مراعاة حقوق ومصالح الشعوب المهزومة وفى مستعمراتها التى كانت خاضعة بالقوة للمهزومين.

اضف الى ذلك انه كان للنظم التى اقيمت وفق موازين القوى الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية ودون مراعاة لوحدة الشعوب وحق كل شعب فى تقرير مصيره ، الامر الذى ساعد على زيادة حدة الصراع الدولى الذى تفاوتت وتيرته بين الحرب المسلحة فالحرب الباردة وذلك لان مفرزات الصلح كانت لتقسيم الغنائم من المهزمين بين المنتصرين دون مراعاة الحقوق الاساسية للشعوب المهزومة او التى كانت مستعمرة ، فقسم العالم الى دويلات تابعة واستجلبت عناصر غريبة استيطانية فى مناطق من العالم كما فى جنوب افريقيا وكما استجلبت الصهيونية العالمية (اليهودية والمسيحية) جماعات بشرية من دول شتى لتستوطن فلسطين فى قلب الوطن العربى لاقامة القاعدة العسكرية للامبريالية العالمية باسم الصهيونية اليهودية التى تنتحل شخصية الدولة فى المجتمع الدولى وهى على صور الاستعمار بعد الامبريالية تنفيذا لوعد الغرب الذى صرح عنه بلفور باقامة كيان سياسى للمهاجرين اليهود الى فلسطين . وكذلك وزعت تلك القرارات الاراضى والشعب الالمانى بين المنتصرين واقيمت دول فى أوروبا الشرقية وعدلت حدود ونقلت اجزاء من شعوب من كيان سياسى الى آخر لتحقيق أمن واستقرار التوازن الدولى الذى رأته القوى الكبرى آنئذ محققا لمصالحها واطماعها الدولية . وذلك مثلما حدث عقب الحرب

العالمية الاولى لكن التحليل لمسيرة العلاقات الدولية وفقا لميزان القــوى الدولية يوضح ان ضمان استقرار تلك العلاقات مرهون بتبدل موازين القوى ومدة بقاء الوفاق الدولى الذى سنشير الى تطورة فى النصف الثانى للقرن العشرين فيما يلى .

كانت قرارات وانظمة الوفاق الدولى الذى فرضته ظروف الحـرب العالمية الثانية بين الشرق والغرب ضد المانيا وحليفتيها تتميـز بكونها قرارات ونظم فرضتها مصالح دول متناقضة فى المطامع والمنطلقات الفكريـة والسياسية فكانت نظما غير طبيعية لان الدول الراسماليـة التقليديـة والشيوعية انظمة متناقضة ولم يكن يجمع بينها سوى الخوف من الخطر الالمانى ، ولكن بزوال هذا العامل الموحد ظرفيا برزت من جديد عوامل الصراع بين المعسكرين ، الراسمالى والاشتراكى ، وحتى داخل المعسكر الواحد . وكان ذلك اكثر بروزا فى المعسكر الراسمالى وذلك انـه فى الولايات المتحدة الامريكية رافق تطورها الصناعى وبالتالى فى بلدان اوروبا الغربية بعد الحرب تبدلات اساسية فى الخاصية وفى البنيـة الداخليـة للاقتصاد والراسمالى وفى العلاقة بين القوى داخل المعسكر الامبريالـى وفى ما بين المعسكرين الشرقى والغربى (1)

فالحقيقة انه فى الفترات التى سادت فيها العلاقات الدولية سياسية الحرب الباردة ، وبدت عليها بعض مظاهر الاستقرار او الانفراج بـين شعوب المعسكرين الرئيسيين فى العالم ، لم تكن تلك الحرب بالنسبة لعديد من الشعوب حربا بلا دماء ، فوفقا للتقديرات فقد نشبت فى الفترة مـن 1945 - 1972 حوالى 113 نزاعا مسلحا فى مختلف انحاء العالم راح

---

(1) للمزيد راجع الكسندر كيرسانوف ، الولايات المتحدة الامريكية واوربا الغربية ، العلاقات الاقتصادية بعد الحرب الثانية ، تعريب جبرائيل فياض . دار الفارابى بيروت ص 396

ضحيتها حوالى ٢٥ مليون من البشر . (1)

مع بداية النصف الثانى للقرن العشرين حدث تحول فى سياسات القوى الكبرى ازاء الشعوب الضعيفة المتخلفة تقنيا والتى نال معظمها الاستقلال حديثا وصار لها كيانات سياسية دولية (قابلة للخضوع) نتج عن ذلك تحول فى السياسات الدولية سواء بين القوى الكبرى نفسها او بينها وبين الدول التى استقلت حديثا حيث يلحظ المتتبع لتطور السياسات الدولية تحولها نحو الانفراج والوفاق الدولى من أجل تعايش دولى سلمى بين الدول الكبرى لتنسيق مصالحها ازاء الدول الصغيرة وتهدئه الصراع فيما بينها عليها .

ومن المعالم البارزة فى سياسة الوفاق الدولى والتعاون بين القوى الكبرى خدمة لمصالحها نذكر اتفاق فرنسا والاتحاد السوفيتى فى اكتوبر سنة 1971 على اقرار سياسة الوفاق والتعاون الثنائى بينهما . وهى السياسة التى اصبحت منذ ذلك الوقت اساسا للعلاقات الثنائية وعاملا دائما فى الحياة الدولية . فقد تجاوزت اهمية هذه الوثيقة ابعاد العلاقات الثنائية (الروسية ـ الفرنسية) حيث سرى المبدأ على العلاقات السوفيتية الالمانية الغربية ، كما طبق فى العلاقات السوفيتية الامريكية وان كان على درجة مختلفة ، ذلك ان الولايات المتحدة كانت آخر دول الغرب الكبرى فى اقامة العلاقات الدبلوماسية السلمية مع الاتحاد السوفيتى . كذلك كانت قمة موسكو (مايو سنة 1972) معلما بارزا فى سياسة الوفاق الدولى ، حيث تعهد الجانبان فى الوثيقة الصادرة عن القمة بأن يكون الوفاق وترتيب العلاقات بينهما على اساس توزيع المصالح بالتبادل ، وان تقوم العلاقات المتبادلة بينهما على اساس التعايش السلمى ، الذى اكده مؤتمر « هلسنكى » فى اغسطس سنة 1975 للامن والتعاون فى اوروبا .

---

(1) نقلا عن مبادىء السياسية الخارجية للاتحاد السوفيتى للكاتب ايجور اوساتشيف ، ترجمة سعد رحمى ص 64 ومابعدها .

تلك كانت مقدمات السياسة الجديدة الراهنة فى الاتحاد السوفيتى التى شرع فى تطبيقها عام 1988 الذى يعتبره المحللون السياسيون نهاية الحرب الباردة وبداية عصر السلم والوفاق ، وقد اجمل تلك السياسة الجديدة « ميخائيل غورباتشوف » فى كتابه البيريسترويكا والتفكير الجديد لبلادنا والعالم اجمع (1) الذى نقتطف منه الدليل على موضع البحث فقد جاء فى مقدمته قوله : « اجل ، ان لنا مصلحة فى اشاعة ظروف دولية طبيعية بما يخدم تقدمنا الداخلى .. » فالمصلحة واضحة من وراء هذه السياسة الجديدة وهى خدمة الاستراتيجية السوفيتية وتحقق توجهاتها الدولية وهو ماذكره « غورباتشوف » صراحة فى موضع آخر الذى جاء فيه قوله : « ان المنهج الاستراتيجى الذى صاغه الاجتماع الكامل للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى فى ابريل 1985 والمؤتمر السابع والعشرين للحزب يهدف ... تحقيق التعاون فى المجال الدولى بقصد ادخال التفكير السياسى السوفيتى الجديد .. فى السياسة الدولية » (2)

وقد ترجمت السياسة الجديدة لقائد المعسكر الاشتراكى تبنى تنظيم المصالح الدوابة على اساس واقع القوة وتوازن القوى ، وهذا واضح فى البيريسترويكا التى جاء فيها :

« ان السياسة يجب ان تبنى على وقائع ، والواقع الاهم فى عالم اليوم يكمن فى تركز ترسانة اسلحة هائلة ، بما فيها الاسلحة النووية ، فى ايدى الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى تحديدا ، وهذا يلقى على بلدينا مسؤولية متميزة ازاء العالم بأجمعه ... » (3)

---

(1) نقلا عن مجلة الصداقة التى يصدرها اتحاد جمعيات الصداقة الفلسطينية مع الشعوب العدد 1988/6

(2) المصدر السابق .

(3) المصدر السابق .

وهكذا ليس الحق او العدل او حريات الشعوب فى تقرير المصير وغيرها من الاسس التى يضمنها المنهاج السماوى ، اساس نظرة القوى الكبرى لتسوية المنازعات الدولية وفى العالم بعامة وانما تنطلق فى تسويتها من المصالح والمطامع التى للدولة حائزة القوة . وهذا مايستفاد من السياسة الجديدة « بيريسترويكا » للاتحاد السوفيتى التى تتحدث عن بناء نظام عالمى جديد على اساس التعاون الذى تمليه متطلبات التطور الداخلى لكل من الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية ومصالح كل منهما الخاصة . فهذه المصالح الخارجية تجعلنا لانستغرب موقف القوى الكبرى من الحق الفلسطينى فالمعسكر الراسمالى هو من يتبنى اغتصاب الارض الفلسطينية العربية وانكار حقه فى تقرير المصير مع امته العربية فموقفه لايدهش الباحث اما ما يدهش هو تساؤل الاتحاد السوفيتى فى سياسته الجديدة عن المذنب فى الصراع بين العرب الفلسطينيين والمتوطنين الصهانية على ارض فلسطين ؟! . يقول بالخصوص صاحب البيريسترويكا» «نحن لانرغب اطلاقا ان يؤذى سير التسوية (لقضية الصراع العربى الفلسطينى ـ الاسرائيلى) وشكلها ، المصالح الطبيعية للولايات المتحدة الامريكية والغرب ، كما لانطمح الى ازاحة الولايات المتحدة الامريكية من الشرق الاوسط ، ان هذا امر غير واقعى ... » (1)

وماذكره مهندس السياسة السوفيتية (قبل انحلال الاتحاد السوفيتى) يوضح صراع القوى التى قد ترى فى فترة من الفترات أن من مصلحتها الوفاق مع القوى الكبرى لاقامة توازن للمصالح ، لكن الواقع أن فكرة الصراع هى التى تحكم من الباطن سير هذا الصراع بمراحله المختلفة من حرب ساخنة او حرب باردة او وفاق ونستطيع ان نقول بارتياح ان الفكرة الكامنة وراء نظام توازن القوى فى العلاقات الدولية هى ان الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع المستمر وان كان لايظهر للسطح احيانا فهذا

---

(1) المصدر السابق .

الصراع تمليه عوامل الاختلاف فى المصالح الوطنية للدول كما ينبع من محاولة كل دولة زيادة قوتها الذاتية على حساب غيرها من الدول .

وهذا التحدى هو الذى يدفع الدول او الشعوب المظلومة الى مواجهة القوة بالقوة كما يدفع الدول الكبرى الى مواجهة بعضها البعض فبعد الحرب العالمية الثانية مثلا سيطرت روسيا السوفيتية على الثلث الشرقى من المانيا وجزء من النمسا وعلى الدول الشرقية لاوروبا الواقعة على حدودها الغربية (بولنده ، المجر ، رومانيا ، بلغاريا ، البانيا ، تشيكوسلوفاكيا ، يوغوسلافيا) وبفعل عوامل داخلية واخرى خارجية لصراع القوة وصلنا فى نهاية التسعينيات من القرن العشرين الى الانطلاق من هذا الطوق الروسى فى شكل تحالف المعسكر الشرقى ، وفى المعسكر الاخر هيمنت الولايات المتحدة الامريكية فعليا على سياسة بريطانيا وفرنسا وتقاسمت القوى الثلاث احتلال بقية المانيا ومنذ الحرب العالمية الثانية والولايات المتحدة الامريكية تعمل على ان يكون لها الكلمة العليا وصاحبة النفوذ فى التحالف الغربى ضد القوى المنافسة ، ساعدها على ذلك انها خرجت من الحرب وهى اغنى واقوى دولة فى العالم ، اما حليفاتها وبقية الدول التى خاضت الحرب منذ بدايتها ودارت المعارك على اراضيها فقد تصدعت اقتصادياتها وبنيتها الاساسية وقوتها ، وبالتدريج وبتاثير تلك النتائج تبلور صراع القوى فصار العالم فى مرحلة لاحقة للحرب العالمية الثانية تتزعمه قوتان أو به قطبان ، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى .(حتى تسعنيات القرن العشرين) فقد اخذت الولايات المتحدة الامريكية على عاتقها مقاومة خطر المعسكر الشرقى (الشيوعى) الذى كان يقوده الاتحاد السوفيتى ضد المعسكر الغربى (الراسمالى) ومن اجل ان تصمد دول اوروبا الغربية امام الخطر الشيوعى اعلن الرئيس الامريكى آنذاك سنة 1949 (ترومان) برنامج النقطة الرابعة والذى وضحه وفصله وزير خارجيته «مارشال» ، واخذ اسمه ، لمساعدة أوروبا الغربية قبل أن ينهار اقتصادها ، ولكن الهدف الهام لامريكا كان دفع عجلة اقتصادها لينمو ويتطور .

وهكذا سار الصراع فى العلاقات الدولية وتبلور النظام الدولى الذى يضبطها ويحدد سياساتها وتبلور فى معسكرين متصارعين وتجلى ذلك الانقسام بوضوح فى الحرب الباردة التى انتشرت لتغطى كل مناطق افريقيا وامريكا اللاتينية وآسيا ومناطق منافسة القوتين ، استمر سعى الولايات المتحدة الامريكية للتغلب على قوة منافسها الاتحاد السوفيتى فقادت حربا ناعمة دون قتال داخل الاتحاد السوفيتى والمعسكر الشرقى واحيانا خشنة قتالا فى مناطق النفوذ والهيمنة الامريكية خارج الاتحاد السوفيتى فتواترت التحولات السياسية بعمق فسقطت الانظمة الاشتراكية فى اوروبا الشرقية ، وتوحدت المانيا ثم قادت الولايات المتحدة حرب الخليج ضد العراق وانهار الاتحاد السوفيتى وتفجر الى عدة كيانات سياسية وتفتتت يوغوسلافيا ولازالت تتطاير منها شظايا كيانات سياسية. وعلى الجملة استطاع المعسكر الغربى مع أواخر التسعينيات وكما يقول الكتاب السياسيون « والمفارقة الظاهرة فى هذا الوضع هى ان هذه الاحداث الدامية التى نشهدها اليوم تجرى بينما تبلغ قوة الغرب امتلاء وتقدما لم تشهدهما اليوم تاريخيا الا اوروبا الكولونيالية خلال القرن التاسع عشر •

واكثر من ذلك فان الوضع الحالى يختلف عن الانماط الكولونيالية السابقة بالنظر الى ان القيم والافكار السياسية والتصرفات الاقتصادية للولايات المتحدة واوروبا الغربية ، اى الديمقراطية والرأسمالية ، باختصار لم ينعما فى السابق بمثل هذا القبول الكامل عبر العالم » (1)

وفى هذا الوضع الدولى الجديد الذى سيطرت فيه الولايات المتحدة الامريكية واصبحت قطب النظام الدولى المركزى فانه من خلال السمات

---

(1) للمزيد راجع مقال جورج قرم فى لومون دبلوماتيك مايو سنة 1992
ملف خاص صادر عن الاعلام الموحد منظمة التحرير ـ تونس ص 4

العامة للسياسة الدولية للولايات المتحدة التى سنجملها لاحقا يمكن رسم ملامح العلاقات الدولية فى المرحلة الراهنة ومن خلالها يمكن المقارنة مع التصور الاسلامى فى ضوء الاحكام والضوابط السماوية للشريعة الاسلامية .

ابرز سمات النظام الدولى فى طور تشكله الحالى :

(1) التحول الحقيقى نحو عهد جديد للنظام الدولى فيه النزعة الشمولية العالمية تبدو اكثر وضوحا واقل خيالية مما كان يظن فى العقود السابقة . وهذا واضح فى السياسة الخارجية فى الولايات المتحدة الامريكية فى مرحلة مابعد الحرب الباردة وعلى ضوء تجربة حرب الخليج . يقول الكسندر كنغ : « نحن الان داخل عملية تطور طويلة وشاملة ستؤدى بشكل او بآخر الى ظهور مجتمع شامل مازال يتعذر تصور بنيته المحتملة » (1)

ويقول الكسندر كنغ . فى موضع آخر (وهو مدير عام سابق للشؤون العلمية فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية) :

« لقد توجب فى عالم يستند اساسا على التقنية ، ابرام العديد من الاتفاقيات حول نقاط محددة من اجل تيسير عمل النظام الدولى سواء تعلق الاسر بموجات البث الاذاعى او بالطرق الجوية او بالاتفاقيات الامنية او تبطيع المركبات الصناعية وغير ذلك . وفى كل له يتسبب ذلك فى الحد من حرية التحرك على المستوى القومى » (2)

---

(1) الطريق الى مجتمع شامل ، المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية العدد 131 باريس فبراير

(2) من مقال اغفاسيورامونية ، بالوموند دبلوماتيك مايو سنة 1992 مترجم ملف الاعلام الموحد بمنظمة التحرير الفلسطينية « عالم فى طور التشكل » تونس 1992 ص 6

وفى نفس المقال السابق يقول « اغناسيو رامونيه » :

« وباسم السوق الشاملة اخذت الايديولوجية الجديدة تغطى الكوكب الارضى كله تدريجيا .. » (1)

وهذا جاك ديكورنوا يقول بالخصوص :

« يتقدم عالمنا من اكتشاف الى اكتشاف وبعد الامة والاشتراكية والدولة والطبقات يعلن المكتشفون عن بروز قارة جديدة للفكر : السوق الكونية . وهاهى ذى الانسانية بعد خروجها من عهد الظلمة والجهل تدرك ان العالم عالمى .. » (2)

(2) ميطرة التقدم التقنى خاصة فى العلوم العسكرية والاقتصاد على العلاقات الدولية التى يسيطر عليها النموذج الليبرالى الجديد فقد ترافق اقوال الاتحاد السوفيتى وترسانته العسكرية وهى على درجة من التقدم التقنى ، ترافق مع توطيد الاقتصاد الاوروبى والصعود القومى للاقتصاد اليابانى ، ومع ذلك يستبعد المحللون السياسون للساسة الامريكية امكانية السماح لاقطاب دولية جديدة تنازعها على توحيد النظام العالمى تحت امرة الولايات المتحدة الامريكية . فهذا « جوزيف .ن . فاى الابن » يقول مستعرضا التوقيعات :

« ... فاليابان تبقى قوة اقتصادية احادية البعد .. واقتصاد المانيا الموحدة لايمثل سوى ربع اقتصاد الولايات المتحدة ، وباستثناء احتمال ان يحدث تسارع فى الوحدة الاوروبية ويؤدى الى تجاوزها للتوقعات الراهنة ، فان امام الولايات المتحدة كل الفرص المواتية كى تبقى اكبر ...

---

(1) المصدر السابق ص 10

(2) انظر مقال جاك ديكورنوا ـ لوموند دبلوماتيك مايو سنة 1992
المصدر السابق ص 21

قوة فى النظام الدولى الجديد . مع المحافظة على الفارق الشاسع بينها والاخرين » . (1)

(3) تطور العلاقات الدولية من تاثير منظومتان رئيسيتان سيطرتا على العالم حتى أواخر التسعينات مرورا بالمراحل المتعددة من حرب باردة ووفاق دولى فى الظاهر حيث كانت الولايات المتحدة تعمل فى الواقع ومازال هدفها المحافظة على تفتيت المعسكر الشرقى فكما جاء فى تقرير « وولفوتيز » عن السياسة الدولية الامريكية فى النظام الدولى الجديد ان الشاغل الرئيسى للسياسة الخارجية الامريكية فى المرحلة القادمة : « المحافظة بكل ثمن على تفكيك الاتحاد السوفيتى سابقا والمساهمة فى تسريع ذلك التفكيك اذا دعت الضرورة وتفادى بناء اية قوة جديدة وقوية فى روسيا او حواليها .. » (2) وقد تحولت السيطرة الى القطب الراسمالى ومركزه الولايات المتحدة الامريكية والتاثير الاقوى فى العلاقات الدولية لما تملكه من قوة عسكرية واقتصادية وتقنية متقدمة ويقول « جوزيف س . ناى الابن » :

« ومن اجل فهم دور الولايات المتحدة فى مرحلة ما بعد الحرب الباردة لابد من ادراك اهمية ان تتمتع امة من الامم بقوة (صلبه) وقوة (ناعمة) ، تتمثل الاولى فى القدرة على قيادة الآخر وقمعه اذا لزم الامر ، ويتلطب ذلك بشكل عام استخدام وسائل مادية محسوسة مثل القوة العسكرية والاقتصادية . وتتمثل القوة الثانية اى الناعمة فى القدرة على ضمان تعاون الغير او اى طرف ثالث بذل الطاعة وذلك بجعله

---

(1) للمزيد انظر ترجمة مقاله فى النظام الدولى الجديد ــ تحديات جديدة ومكافات » صادر عن الاعلام الموحد بمنظمة التحرير الفلسطينية ــ تونس 1992 ص 5

(2) للمزيد راجع ماكتبه بول مارى دى لاغورس فى لوموند دبلوماتيك ابريل 1992 اصدارات الاعلام الموحد لمنظمة التحرير الفلسطينية تونس 1992

بفعل ماهو مطلوب » (1) • اذن القوة العظمى التى تمتلكها الولايات المتحدة هى التى تعطيها هذه القدرة على السيطرة والتاثير فى العلاقات الدولية •

(4) ان تغير موازين القوى المسيطرة دوليا ومفهوم توازن القوى ادى الى ابراز فشل التنظيم الدولى الحديث والمعاصر للعلاقات الدولية الذى كان يقوم على المساواة الاسمية بين الدول فى وقت كانت تسيطر فيه على العلاقات الدولية منظومات اقليمية رئيسية صار التنظيم الدولى الحديث خاضع للهيمنة المطلقة للولايات المتحدة التى لم تكتفى بالاخلال بالتوازنات التى كانت قائمة سابقا بل عمدت الى اقامة توازنات جديدة فى الهدف والاطراف حيث برزت بعض البلدان حول الولايات المتحدة وكذلك اقامت حكومات موالية هى فى موقع الشعور بالدونية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعلمية » (2) هذه هى المساواة فى العلاقات الدولية فى التنظيم الدولى وهذا ليس خيالا او تجنبا منا على التنظيم الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة فالوثائق الصادرة عن البنتاغون تؤكد ذلك فتقرير « ولفويتز » نائب سكرتير الدفاع المكلف بالشؤون السياسية الذى اشرف على فريق من موظفى وزارة الخارجية والدفاع وقد تم اعداد الوثيقة وصياغتها بمشاركة مجلس الامن القومى ومستشارى الرئيس والرئيس الامريكى نفسه ، وقد نشر ، لكن ليس حرفيا فى نيويورك تايمز 8 - 3 - 92 وانترناشيونال هيرالد تريبيون 9 - 3 - 92 يوضح تقرير « وولفوتيز » بأن السياسة الخارجية الامريكية ينبغى أن تهدف الى « اقناع اى منافسين محتملين بعدم التطلع

---

(1) النظام الدولى الجديد — تحديات جديدة ومكافآت مصدر سابق ص

(2) بول مارى دى لاغورس، نظام دولى عقلانى — واشنطن والهيمنة على العالم ملف خاص اصدار الاعلام الموحد ، منظمة التحرير الفلسطينية — تونس سنة 1992

الى لعب دور اكبر » ولبلوغ هذا الهدف ، يتابع التقرير ، يجب المحافظة على وضعية القوة العظمى الوحيدة « بتصرفات بناءة وقوة عسكرية كافية لردع اية امة او مجموعة امم تتطلع الى تحدى التفوق الامريكى » ويرى التقرير ان على الولايات المتحدة « ان تاخذ بعين الاعتبار مصالح حليفاتها الدول الصناعية حتى تتمكن من صرفها عن تحدى الزعامة الامريكية » .

5 — ان تغير موازين القوى خاصة الذرية ادى الى تغير فى المراكز المؤثرة فى سياسات العلاقات الدولية ولهذا يؤكد تقرير « وولفونيز » السابق على ضرورة معالجة مسألة الحد من انتشار الاسلحة النووية ، وعلى ضرورة منع دول اخرى من امتلاك هذا السلاح (2) وهذا الهدف هو الذى يشكل العلاقات الامريكية الاوروبية وهو احدى النقاط الاكثر وضوحا فى التقرير حيث جاء فيه :

« يتوجب علينا العمل على منع ظهور نظام امنى اوروبى بحت من شانه الاخلال باستقرار حلف الناتو » وقد غلبت تلك السياسة الامريكية فى المؤتمر الاطلسى فى روما فى نوفمبر سنة 1991 . كما اعطى التقرير مكانة خاصة لمعالجة العلاقات مع المانيا واليابان (المنافسان المحتملان نوويا) فيشير التقرير الى « ادماج المانيا واليابان فى نظام امنى مشترك تقوده الولايات المتحدة » ولكنه يؤكد رغبة اميركا فى الهيمنة النووية . (3)

6 — انضمام الدول التى نشأت عن التفتيت السياسى للمعسكر الشرقى الى مجموعات الدول التى استقلت مع بداية النصف الثانى للقرن العشرين للنظام الدولى الجديد للعلاقات الدولية الذى وضعت اسسه

---

(1) المصدر السابق ص 3

(2) المصدر السابق ص 6

(3) المصدر السابق ص 7

بفعل ماهو مطلوب » (1) . اذن القوة العظمى التى تمتلكها الولايات المتحدة هى التى تعطيها هذه القدرة على السيطرة والتاثير فى العلاقات الدولية .

(4) ان تغير موازين القوى المسيطرة دوليا ومفهوم توازن القوى ادى الى ابراز فشل التنظيم الدولى الحديث والمعاصر للعلاقات الدولية الذى كان يقوم على المساواة الاممية بين الدول فى وقت كانت تسيطر فيه على العلاقات الدولية منظومات اقليمية رئيسية صار التنظيم الدولى الحديث خاضع للهيمنة المطلقة للولايات المتحدة التى لم تكتفى بالاخلال بالتوازنات التى كانت قائمة سابقا بل عمدت الى اقامة توازنات جديدة فى الهدف والاطراف حيث برزت بعض البلدان حول الولايات المتحدة وكذلك اقامت حكومات موالية هى فى موقع الشعور بالدونية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية والعلمية » (2) هذه هى المساواة فى العلاقات الدولية فى التنظيم الدولى وهذا ليس خيالا او تجنبا منا على التنظيم الدولى الذى تقوده الولايات المتحدة فالوثائق الصادرة عن البنتاغون تؤكد ذلك فتقرير « ولفويتز » نائب سكرتير الدفاع المكلف بالشؤون السياسية الذى اشرف على فريق من موظفى وزارة الخارجية والدفاع وقد تم اعداد الوثيقة وصياغتها بمشاركة مجلس الامن القومى ومستشارى الرئيس والرئيس الامريكى نفسه ، وقد نشر ، لكن ليس حرفيا فى نيويورك تايمز 8 - 3 - 92 وانترناشيونال هيرالد تربيون 9 - 3 - 92 يوضح تقرير « وولفوتيز » بأن السياسة الخارجية الامريكية ينبغى أن تهدف الى « اقناع اى منافسين محتملين بعدم التطلع

---

(1) النظام الدولى الجديد ـ تحديات جديدة ومكافات مصدر سابق ص

(2) بول مارى دى لاغورس، نظام دولى عقلانى ـ واشنطن والهيمنة على العالم ملف خاص اصدار الاعلام الموحد ، منظمة التحرير الفلسطينية ـ تونس سنة 1992

التكنولوجية ... وهكذا يتحول العالم الى متاهة جديدة فى ظل النظـام الدولى الجديد .

8 — ان توحيد اوروبا وبروز دور كل من اليابان والمانيا الموحدة يجعل لهم تاثير اكبر فى العلاقات السياسية الدولية .

9 — يرافق هذا التوجه نحو العالمية استخدام القوى الكبرى وفى مقدمتها امريكا لفكرة القومية لتمزيق منافسيها وهكذا فكما مزقت فكرة القومية القارة القديمة فى القرن التاسع عشر وحتى نهاية الحرب العالمية الاولى تحدث فى تسعينات والعشرية الاخـيرة مـن القرن العشريـن انقسامات وتوترات سياسية خطيرة وضعت مبادىء الامم المتحدة على المشرحـة واظهرت عدم مصداقية القوى الكبرى فى اعلانها عن التمسك بمبادىء الحق والعدل والمساواة والسلم . ان الاحداث العالمية فى العشرية الاخيرة للقرن العشرين اثبتت ازمة القيم الديمقراطية التى يتفاخر بها العـالم الغربى خاصة فى موقفها من الاحتلال الاسرائيلى الفلسطينى وحـرب الخليج وبصورة كبيرة الازمة اليوغسلافية والمذابح التى راح ضحيتها الالاف من المسلمين .

10 — [illegible] بريطانيا نحو تقنين نظام للعلاقات الدولية على اساس توازن القـوى الجديد الذى يتجه نحو الدوران فى فلك قطب واحد ، والذى يعطـى للقوة المركزية الكبرى حقوقا واقعية وقانونية ليس للدول الاقل قدرة مثلها ناهيك عن عدم الاعتراف بشىء منها للدول الصغرى النامية . وقد اشار الى ذلك بوضوح تقرير « وولفويتز » من ان النظـام الدولى الجـديد مضمون فى نهاية المطاف من قبل الولايات المتحدة وان عليها ان تتحرك بمفردها عندما يتعذر القيام بعمل جماعى او فى حالة ازمات تتطلـب عملا فوريا » (1)

(1) للمزيد راجع الملف الخاص عن النظام الدولى العقلانى — واشنطـن والهيمنة على العالم اصدار منظمة التحرير الفلسطينية تونس 1992

وهكذا بعد ان تحول العالم عن توازنه السابق المعتمد على قوتين عظيمين بات يبحث عن استقرار جديد للعلاقات الدولية فى نظام دولى احادى القطب ، وعلى الرغم من انه يبدو ان الليبرالية الجديدة فى المعسكر الغربى وفى مقدمته امريكا وبريطانيا لاتحظى باقبال جماهيرى واسع من قبل موطنى دول المعسكر الغربى فان قائده المعسكر الغربى تسعى الى اقامة النظام الدولى الجديد بما يضمن مصالحها اولا ثم مصالح حلفاءها وتقنين ذلك النظام دوليا وقد نجحت الى حد فى حرب الخليج حيث حاولت الحصول على مساندة كل حلفائها الغربيين ثم مساندة الاتحاد السوفيتي والصين واقنعتهم بضرورة وضع حد لتطور العراق بوصفه قوة اقليمية كبيرة تشكل خطرا على التوازن الدولى وحشدت الانظمة المرتبطة حولها وامتلكت الحجة الشرعية فى الساحة الدولية عن طريق مجلس الامن فستصدرت الولايات المتحدة القرارات التى تخدم مصالحها واعتبرتها الشرعية الدولية التى حكمت علاقات الصراع الدولية فى المنطقة

١١ — يتجه النظام الدولى الجديد الى خدمة فكرة هيمنة الولايات المتحدة ونجد عوامل كثيرة تمكنها من ذلك على سبيل المثال الهيمنة على منابع البترول تمكنها من السيطرة على البلدان الاخرى غير البترولية وعلى مجمل دول العالم المتقدمة منها والنامية وبهذه الهيمنة وهذا التحكم فى النظام الدولى الجديد فان سياسة الولايات المتحدة للعلاقات الدولية تشبه الى حدما ممارسات الامبراطورية الرومانية قديما والبريطانية فى العصر الحديث الى انها تدافع عن هيمنتها وسيادتها للعالم عن بعد بواسطة السكان المحليين فى المناطق الاقليمية وذلك عبر وسائل متعددة منها تقديم المساعدات والقروض وحماية الفئة الحاكمة .

ومع ذلك أن مشروع توحيد العالم فى النظام الدولى الجديد تحت قيادة واشنطن يصطدم بقوة بعوامل كثيرة مؤثرة وقد لايقوى على السيطرة عليها منها القومية ، والدين ، والاقتصاد وتبدل موازين القوى كل ذلك يهدد النظام الدولى الجديد وهو يفرض على استحياء وخوف بعاصفة

ويمكن اجمال ابرز المشاكل التى تواجهها الولايات المتحدة فى تصديها لقيادة النظام الدولى الجديد فيما يلى :

(1) العمل على عدم اندلاع نزاعات دولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتى ويوغوسلافيا يؤدى الى توتر لايمكن معالجته بغير الحرب وهى غير مضمونة النتائج دائما .

(2) المحافظة على ان يكون صعود القوة الاقتصادية اليابانية داخل مؤسسات سلمية .

(3) ان تبقى الوحدة الالمانية والاوروبية بعامة فى خدمة الاستقرار فى اوروبا والعالم .

(4) معالجة المشاكل الاقليمية الساخنة المؤثرة فى الامن والاستقرار الدولى مثل المشكلة العربية الفلسطينية مع الاحتلال الاسرائيلى لفلسطين

(5) معالجة ماينتج عن النظام الدولى الجديد من اعادة توزيع للقوى الدولية .

وعلى الجملة فانه مصداقا لما ذكرنا عن سمات النظام الدولى الجديد من انه نتاج القوة بمعناها العام فانه تبدو علامات ذلك فيما يلى:

- محاولة الولايات المتحدة القيام بترتيبات امنية مشتركة مع حليفاتها فى الغرب للابقاء على توازن العلاقات الدولية الذى يدور فى فلك قطب واحد هو امريكا .

- تحرك الولايات المتحدة والغرب عموما نحو السيطرة على انتشار اسلحة الدمار الشامل والصواريخ الحاملة لها ، وقد تم فى هذا الاتجاه محاولات السيطرة على اسلحة الدمار لدى دول الاتحاد السوفيتى سابقا وتدمير مايمتلكه غيرها وفرض التفتيش على الدول خارج الحلف الاوروبى .

ـ تعمل الولايات المتحدة على خلق فرص جديدة لاستقرار العلاقات التى افرزها تغير ميزان القوى الدولى بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج واعطاء دور لقوى اقليمية فى خدمة الاهداف الغربية من ذلك جعل القاعدة العسكرية الغربية فى الشرق الاوسط التى تنتحل اسم وشخصية دولة فى المنظومة الدولية «اسرائيل» بجعلها القوة الاقليمية الذرية الغير خاضعة للتدمير او التفتيش والهيمنة فى المنطقة وذلك لضمان المحافظة على العلاقات الدولية بهذه المنطقة ، وتصرح الولايات المتحدة بذلك دون خجل او حرص على مصداقية فى وحدة المعايير فى التعامل الدولى ، ففى الوقت الذى اعلن فيه الرئيس الامريكى « بوش » فى خطابه فى 29 - 5 - 91 فى احتفال تخريج دفعة فى اكادمية سلاح الطيران اعلن اقتراحه بمبادرة لضبط الاسلحة فى الشرق الاوسط ، اعلن وزير الدفاع الامريكى فى نفس اليوم فى « اسرائيل » عن ان الولايات المتحدة ستزود « اسرائيل » بعشر طائرات مطاردة اف ــ 15 قيمتها الاجمالية 650 مليون دولار امريكى ، وانه اتفق مع وزير العدوان فى « اسرائيل » على مواصلة تطوير مشروع صاروخ السهم المضاد للصواريخ والذى يدخل فى برنامج حرب النجوم وان الولايات المتحدة ستقوم بتغطية 72 % من تكاليف المشروع (ستدفع 216 مليون) .

ـ وتمشيا مع قانون صراع القوة تقوم الولايات المتحدة الامريكية بدورها الجديد فى قيادة النظام الدولى الجديد وما يعرزه من علاقات دولية باسم الامن والاستقرار والديمقراطية وحقوق الانسان ولكن فى الواقع وكما حدث عقب الحرب العالمية الثانية حيث اقتسم المنتصرون علماء المانيا من ضمن الغنائم يحدث الان بعد تفكيك الاتحاد السوفيتى اقتسام البشر وترحيلهم عن اوطانهم تحت ضغط الحاجة فقد اعلنت الولايات المتحدة انها تنوى استقبال الفى عالم سوفيتى فى الذرة كى لايذهبوا الى دول اخرى .

تلك هى دعائم العلاقات الدولية فى القانون الدولى ومحرك العلاقات

الدولية وهى فى مجملها تتمحور حول القوة بمعناها العام وماتنتجه من افرازات فى علاقات الامم والدول بين بعضها البعض وقد راينا فى مقابل ذلك دعائم العلاقات بين الامم فى الاسلام والتى طبقت فعلا فى زمن السلم والجهاد الحربى وهو مانحاول القاء الضوء عليه فى الباب الثانى.